



الأحزاب السياسية والديمقراطية  
من الناحيتين النظرية والعملية

المجموعات البرلمانية

POLITICAL PARTIES AND DEMOCRACY IN  
THEORETICAL AND PRACTICAL PERSPECTIVES

PARLIAMENTARY GROUPS

نورم كيلي وسيفاكور أشياغبور

NORM KELLY AND SEFAKOR ASHIAGBOR

المعهد الديمقراطي الوطني

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE



المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، غير منحازة وغير حكومية تُلبي تطلعات الأفراد في مختلف أنحاء العالم، الطامحين إلى العيش في مجتمعاتٍ ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتشجعها.

منذ إنشاء المعهد الديمقراطي الوطني في العام ١٩٨٣ وهو يعمل، بالتعاون مع شركائه المحليين، على دعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتوطيدها. أما سبيله إلى ذلك، فمن خلال تمكين الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات، وصون الانتخابات، والتشجيع على مشاركة المواطنين، واعتماد سياسة الانفتاح والمساءلة ضمن الحكومات.

يجمع المعهد الديمقراطي الوطني، بجهود من أصحاب الاختصاصات والمتمرسين في الحقل السياسي في أكثر من مائة دولة، ومنهم الموظفون والمتطوعون على السواء، الأفراد والمجموعات من أجل تبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات. فيساعد شركاءه على التعرف، بشكلٍ مسهب، إلى أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية وتعديلها بما يناسب احتياجات دولهم. من جهتها، تعزز المقاربة المتعددة الجنسيات التي يتبناها المعهد الديمقراطي الوطني رسالته القائلة بأن: رغم عدم وجود نموذج ديمقراطي واحد في العالم، إلا أن الأنظمة الديمقراطية كلها تتشارك بعض المبادئ الجوهرية نفسها.

يتبّع المعهد، في عمله، المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يدعو أيضاً إلى تطوير أقدنية التواصل المؤسساتية بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين، ويعزز قدرتهم على تحسين نوعية حياة المواطنين جميعاً. للمزيد من المعلومات عن المعهد الديمقراطي الوطني، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.ndi.org](http://www.ndi.org)

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني.

يجوز نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراض غير تجارية شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة وتزويده بنسخ عن أي ترجمة ترجمة نور الأسعد وسوزان قازان؛ تصميم طباعي: مارك رشان

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني على العنوان:

Massachusetts Ave, NW 455

8th Floor

Washington, DC 20001

Telephone: 202-728-5500

Fax: 202-728-5520

أو إرسال أي تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتاب إلى البريد الإلكتروني: [arabicpublications@ndi.org](mailto:arabicpublications@ndi.org)

تيسر طبع هذا الكتاب بفضل الدعم الذي قدّمه مكتب الديمقراطية وإدارة الحكم، مكتب الديمقراطية، وشعبة النزاعات والمساعدة الإنسانية في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بموجب المنحة رقم DFD-A-00-08-00350-00. يشار إلى أن الآراء الواردة في هذا الكتاب صادرة عن المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.





## الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية

يودّ المعهد الديمقراطي الوطني أن يتقدّم بالشكر من جميع الأشخاص الذين ساهموا في نجاح هذا العمل، وبالتحديد لمن أطلع القراء على تجربته الخاصة بصفته عضواً في مجموعة برلمانية. فما كان هذا العمل ليبصر النور لو لم يكن من دعمهم. ويشكر المعهد الأشخاص التالية أسماؤهم لما أبدوه من تعليقات أغنوا بها مسودّات هذا الكتيّب، ويخصّ بالذكر: ميغ مون، عضو البرلمان عن دائرة شيفيلد هيلي ممثّلة حزب العمال البريطاني؛ نورا أوين، نائب قائد حزب فاين غايل السابقة في جمهورية إيرلندا؛ جودي فان ريست، نائب الرئيس التنفيذي، المعهد الجمهوري الدولي؛ وأنجيلا ويلكنز. فضلاً عن ذلك، قدّم موظفو المعهد الديمقراطي الوطني مساهماتٍ قيّمة، وهم: فرانسيسكا بندا، ماتياس أورسي، وليزا ماكلين. أما إلفيس زوتيك، فصاغ مسودّة قواعد الكتل الحزبية البرلمانية في الملحق ٢. بدورهم، ساهم موظفو المعهد الموزعون على الفرق الإقليمية في مكتب واشنطن وفي المكاتب الميدانية في إجراء الأبحاث حول ممارسات المجموعات البرلمانية في: أندونيسيا، أوغندا، باكستان، بلغاريا، بنغلادش، بنين، البوسنة والهرسك، البيرو، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، صربيا، العراق، كمبوديا، كوسوفو، كولومبيا، مالي، المغرب، نيجيريا واليمن. ولا ننسى أيضاً موظفي المعهد الديمقراطي الوطني الحاليين والسابقين الذين قدّموا مساهمات متنوعة عند إعداد هذا الكتيّب، وهم: نيكولاس بنسون، صوفي فراي، زاكاري غولدستاين، ميريديث كاتز، وزاك بوش. ويودّ المعهد أيضاً أن يعترف بجهود إيان دلمونت لعمله على تصميم وطباعة النسخة الإنكليزية من الكتيّب.

تمكّن المعهد الديمقراطي الوطني، بفضل الأبحاث التي أجراها حول مواضيع تتعلّق مثلاً بقانون الأحزاب واختيار المرشّحين وتمويل الأحزاب، من تقديم معلومات مقارنة حول جوانب متنوّعة من سياسات الأحزاب، مسلطاً الضوء على العقبات التي تعيق عملية إنشاء أحزاب أكثر فعالية وشمولية والمقاربات التي يمكن اعتمادها بهذا الشأن. وتتناول سلسلة مؤلّفات الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والديمقراطية، الصادرة عن المعهد، مواضيع محورية بالنسبة إلى دور الأحزاب السياسية وعملها. ومنها العناوين التالية:

### المجموعات البرلمانية

د. نورم كيلي، مركز المؤسسات الديمقراطية وسيفاكور أشياغبور، المعهد الديمقراطي الوطني

### اختيار المرشّحين للمناصب التشريعية

سيفاكور أشياغبور، المعهد الديمقراطي الوطني

### إقرار قانون الأحزاب

د. كينيث جاندا، جامعة «نورث ويسترن»

### سياسة التمويل السياسي والأحزاب وتوطيد الديمقراطية

د. مايكل جونستون، جامعة «كولغايت»

### التطوّرات في اتصالات الأحزاب

د. بيبا نوريس، كلية جون ف. كينيدي للعلوم الحكومية، جامعة «هارفرد»

### تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب

د. سوزان سكارو، جامعة «هيوستن»

لمزيد من المعلومات حول برامج المعهد الديمقراطي الوطني المتعلقة بالأحزاب السياسية، أو للحصول على نسخ إلكترونية عن سلسلة مؤلّفات الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.ndi.org](http://www.ndi.org)

# فهرس المحتويات

١	تمهيد . . . . .
٢	نبذة عن المؤلفين . . . . .
٣	مقدمة . . . . .
٧	التمثيل . . . . .
١١	القوانين تؤثر على السلوك . . . . .
١١	الأنظمة الانتخابية . . . . .
١٢	القواعد البرلمانية . . . . .
١٥	إجراءات لمكافحة الانشقاق عن الحزب . . . . .
٢٠	المجموعات البرلمانية وأحزابها . . . . .
٢٠	آليات التنسيق ورفع التقارير والمحاسبة . . . . .
٢٠	صياغة السياسات . . . . .
٢٢	قواعد الكتل الحزبية . . . . .
٢٣	اختيار القادة . . . . .
٢٤	مسؤولو الانضباط . . . . .
٢٥	توزيع المهام في المجموعات البرلمانية . . . . .
٢٧	اجتماعات الكتلة . . . . .
٢٨	الحرية الفردية في مقابل التماسك الحزبي . . . . .
٣١	الانضباط . . . . .
٣٣	خاتمة . . . . .
٣٥	الملاحق . . . . .
٣٥	الملحق ١- مقتطفات من العلامات المرجعية للهيئات التشريعية الديمقراطية . . . . .
٤٠	الملحق ٢- نموذج عن قواعد الكتلة . . . . .
٤٧	ملاحظات ختامية . . . . .
٥٢	لائحة المصادر والمراجع . . . . .

## قائمة بالرسوم البيانية

١. مرحلة فرز المرشحين للهيئة التشريعية . . . . . ٤
٢. القوى الديناميكية لصنع القوانين الانتخابية والبرلمانية . . . . . ١١

## قائمة بالمربعات

١. التمييز الإيجابي في حزب العمال الأسترالي . . . . . ٥
٢. أمثلة عن الهندسة السياسية . . . . . ٨
٣. هل يتماهى الناخبون بشكلٍ أساسي مع الأحزاب أم مع المرشحين الأفراد؟ . . . . . ٨
٤. المجموعات الحاوية للأحزاب كافة في المملكة المتحدة . . . . . ١٦
٥. مصالح المرأة والكتل الحزبية الإقليمية - منطقة بوغانفيل المستقلة . . . . . ١٧
٦. القانون العضوي بشأن نزاهة الأحزاب السياسية والمرشحين في بابوا غينيا الجديدة . . . . . ١٨
٧. مسؤولو الانضباط . . . . . ٢٥

## قائمة بالجداول

١. أهمية الانتماء الحزبي . . . . . ٩
٢. عدد الأحزاب البرلمانية في الدول التي شملها مسح المعهد الديمقراطي الوطني . . . . . ١٢
٣. حدود لمركز المجموعة البرلمانية . . . . . ١٣
٤. الحقوق الإجرائية للمجموعات البرلمانية والأعضاء الأفراد في كولومبيا . . . . . ١٥
٥. حرية ممارسة التصويت «بضمير» . . . . . ٣٠





# تمهيد

داخلياً، لا سيمًا القضايا المحيطة بعمليات صنع القرارات الداخلية والتماسك والانضباط في داخلها. في الواقع، يبدأ هذا الكتيب، الصادر حديثاً ضمن سلسلة «الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية»، بتوضيح عمل المجموعات البرلمانية من خلال مناقشة الأنظمة والإجراءات التي تؤثر عليها، والعلاقات بين الأحزاب وممثليها في البرلمان، وكيف ينظم الممثلون المنتخبون أنفسهم ضمن الهيئات التشريعية. في هذا الإطار، يتقدم المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر من كل من أجرى الأبحاث اللازمة للمساعدة في إنجاز هذا الكتيب، أو أدلى بملاحظاته على المسودات الأولية.

إيفان دوهرتي  
المساعد الأعلى، مدير برامج  
الأحزاب السياسية

كينيث وولاك  
الرئيس

ترتبط مصداقية الديمقراطية، بدرجة كبيرة، بكيفية عمل مؤسساتها على أرض الواقع. لكن، في بعض الأنظمة الديمقراطية الجديدة، لم ينل المواطنون أيّ منافع ملموسة من حكوماتهم الجديدة، أو قل إنّ المنافع كانت متدنية جداً: فقد بقيت مستويات الفقر على حالها، وبقيت الخدمات الحكومية غير فاعلة، وظلّ المواطنون يشعرون وكأنّ حبل الاتصال مع حكوماتهم مقطوع. في هذا الإطار، عمل المعهد الديمقراطي الوطني، طيلة أكثر من ٢٥ سنة، مع المواطنين في مختلف أنحاء العالم لإيجاد بيئة سياسية أكثر انفتاحاً، يشارك فيها المواطنون بنشاط في العملية الديمقراطية. فشملت مقاربة المعهد العمل مع البرلمانات والأحزاب السياسية، أي المؤسسات الوسيطة التي تؤدي دوراً أساسياً في الربط بين المواطنين والحكومة.

عندما تمارس الأحزاب السياسية عملها بشكل فعال، فإنها تجتمع مصالح المواطنين، واضعة همومهم المحلية ضمن إطار وطني. فبإمكان الأحزاب السياسية، من خلال سعيها للتحكم بالسياسات العامة والتأثير فيها، أن تؤدي دوراً وسيطاً فتربط المؤسسات الحكومية بفئات المجتمع. كيف لا وهي تحشد الدعم للتشريعات المهمة، وتدافع عن المواقف التي تحسّن من مستوى الرفاهية العامة، كما تدافع عن مصالح المواطنين. نسجاً على المنوال نفسه، تؤدي البرلمانات دوراً حسّاساً في إدارة الحكم الديمقراطي من خلال التواصل مع المواطنين ومعالجة مخاوفهم، وصياغة القوانين والسياسات التي تعكس المصالح الوطنية والمحلية، والإشراف على عمل السلطة التنفيذية. ولا يخفى على أحد أنّ الأحكام المؤسساتية، والمفاوضات، وبرامج عمل السياسات في البرلمانات تركز، بشكل غالب، إلى المجموعات أو التكتلات البرلمانية. فضلاً عن ذلك، إنّ المعايير الرسمية وغير الرسمية التي ترعى أدوار المجموعات البرلمانية ومسؤولياتها، ضمن صفوف الأكثرية والمعارضة، تحدّد إلى أيّ مدى يمكن اعتبار الهيئة التشريعية منبراً شرعياً لإجراء نقاشات معمّقة حول شؤون إدارة الحكم، برأي المواطنين والأحزاب. هذا وتكون المجموعات البرلمانية، في أغلب الأحيان، الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الأحزاب للعمل على تطبيق السياسات التي تناهت بها، وحلّ مشكلات الناخبين، والترويج لإنجازاتها. في هذا الإطار، يساعد المعهد الديمقراطي الوطني، من خلال عدد متزايد من برامجه، المجموعات البرلمانية على تنظيم نفسها داخلياً، وصياغة برامج عمل الهيئة التشريعية وتطبيقها، وتنفيذ حملات فعّالة لتوعية العامة، والتواصل على نحو فاعل مع البنى الحزبية خارج البرلمان.

نظراً إلى الحساسيات السياسية التي ينطوي عليها الأمر، أغفل هذا الكتيب عن المعلومات المتعلقة بطريقة عمل المجموعات البرلمانية

# نبذة عن المؤلفين

نورم كيلبي، حائز شهادة دكتوراه، مساعد شريك في مركز المؤسسات الديمقراطية، التابع للجامعة الوطنية الأسترالية. يقدم د. كيلبي دروساً للتدريب على العمل السياسي، بما في ذلك تطوير الأحزاب السياسية وتدريب المرشحين، وقد عمل في هذا الميدان في أفغانستان، جزر سليمان، بابوا غينيا الجديدة وأندونيسيا. يقطن حالياً في ويلينغتون، نيوزلندا. كان د. كيلبي عضواً في المجلس التشريعي لغرب أستراليا، حيث مثل حزب الديمقراطيين الأستراليين من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١. بعد مغادرة البرلمان، انتخب عضواً في الهيئة التنفيذية الوطنية لحزب الديمقراطيين بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣، أمضى فيها جزءاً من الوقت كنائب للرئيس. فضلاً عن ذلك، كان د. كيلبي مديراً لحملة الديمقراطيين في غرب أستراليا استعداداً للانتخابات الفدرالية لعام ٢٠٠١. أتمّ شهادة الدكتوراه حول موضوع إصلاح النظام الانتخابي الأسترالي عبر برنامج العلوم السياسية في الجامعة الوطنية الأسترالية.

تشغل سيفاكور أشياغبور منصب المستشارية العليا لبرامج الأحزاب السياسية لدى المعهد الديمقراطي الوطني. تقدّم أشياغبور المساعدة التقنية في مجال إعداد وتطبيق وتقييم برامج الأحزاب السياسية التي ينظمها المعهد في العالم أجمع، كما تجري أبحاثاً حول المشاكل التي تعيق تطوير الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الناشئة. ساهمت في صياغة كتيب «المعايير الدنيا لعمل الأحزاب السياسية الديمقراطية»، كما ألّفت دراسة مقارنة لعمليات اختيار المرشحين ضمن الأحزاب. بدأت مسيرة السيدة أشياغبور في المعهد الديمقراطي الوطني بالتركيز على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. فشغلت مناصب ميدانية في غانا وملاوي، كما سافرت بشكل مكثّف في مختلف أنحاء القارة، حيث أدارت سلسلة من برامج بناء القدرات وبرامج الأبحاث المتعلقة، مثلاً، بتطوير الأحزاب السياسية وإدارة الصناعات الاستخراجية، ومشاركة المرأة في العمل السياسي، ومراقبة الانتخابات، وتطوير التشريعات. كما أشرفت على دراسة مهمة تناولت الموارد المالية للأحزاب، حيث صاغت تقريراً حول المساعي المبذولة للتشجيع على الإصلاحات في أربع دول أفريقية.

# مقدمة

وممثليها في البرلمان، وكيفية تنظيم الممثلين الحزبيين لأنفسهم ضمن الهيئة التشريعية.

بفضل مقارنة العمليات المتعلقة بانتخاب مرشحي الهيئة التشريعية، سواء كانوا مستقلين أم ممثلين للأحزاب، يمكن فهم العوامل التي تحفز المرشحين على دخول غمار الانتخابات، وما يلي ذلك من طريقة تنظيم النواب لأنفسهم ضمن الهيئة التشريعية. فكما يبدو في الرسم البياني ١، تقوم الأحزاب السياسية بفرز دقيق عند اختيار المرشحين المناسبين للانتخابات. عندما يكون النظام الحزبي المعتمد في البلاد قوياً، تمثل الأحزاب عادةً قواعد إيديولوجية مختلفة- كالأحزاب اليسارية واليمينية وأحزاب الوسط، والأحزاب التي تدافع عن قضايا المرأة أو البيئة- التي يتم الاستناد إليها عادةً لإعداد بيانات الأحزاب الانتخابية. من شأن هذا الأمر أن يزود الناخبين بخيارات واضحة، على ضوء مبادئهم وقيمهم الشخصية. فضلاً عن ذلك، يصبح المرشحون الناجحون جاهزين للاندماج ضمن تجمعات حزبية ضمن الهيئة التشريعية، استناداً إلى هوية أحزابهم وتوجهاتها. فيسهل هذا الأمر تسويق العمل البرلماني، ويساعد المواطنين على فهم كيف تُرجمت أصواتهم إلى تمثيل صحيح. في المقابل، لا يخضع المرشحون المستقلون لعملية فرز ما قبل الاختيار، ولا يصبحون، عند انتخابهم، مؤهلين بالضرورة للاندماج ضمن مجموعات برلمانية تضم النواب ذات التوجه نفسه.

في هذا النموذج، يؤمن حضور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية ثلاث منافع واضحة على الأقل. أولاً، يوفر فرز المرشحين الحزبيين- المعروف أيضاً بمرحلة ما قبل الاختيار- مستوى من الدقة يكون غائباً عن مسيرة المرشحين المستقلين، ويحسن نظرياً من نوعية المرشحين للانتخابات. كما يمكن لهذه العملية أن تحسن مستوى التنوع في الهيئات التشريعية. مثلاً، يدافع الناس، في عدد متزايد من الأنظمة الديمقراطية، عن تعزيز مشاركة النساء في العمل السياسي إما من خلال تخصيص مقاعد لهن في البرلمان وإما عبر الاشتراط على الأحزاب بتسمية عدد أدنى من المرشحات. على سبيل المثال، كان من واجب كل حزب وطني، استعداداً لانتخابات ٢٠٠٦ التشريعية في الضفة الغربية وغزة، أن يسمي في لائحته امرأة واحدة على الأقل ضمن الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة ثانية ضمن الأسماء الأربعة التالية، وامرأة إضافية مقابل كل خمسة أسماء إضافية. كما تتوفر أنظمة كوتا قانونية في أفغانستان، وبلجيكا، والعراق، وأندونيسيا، وصربيا، على سبيل المثال لا الحصر.

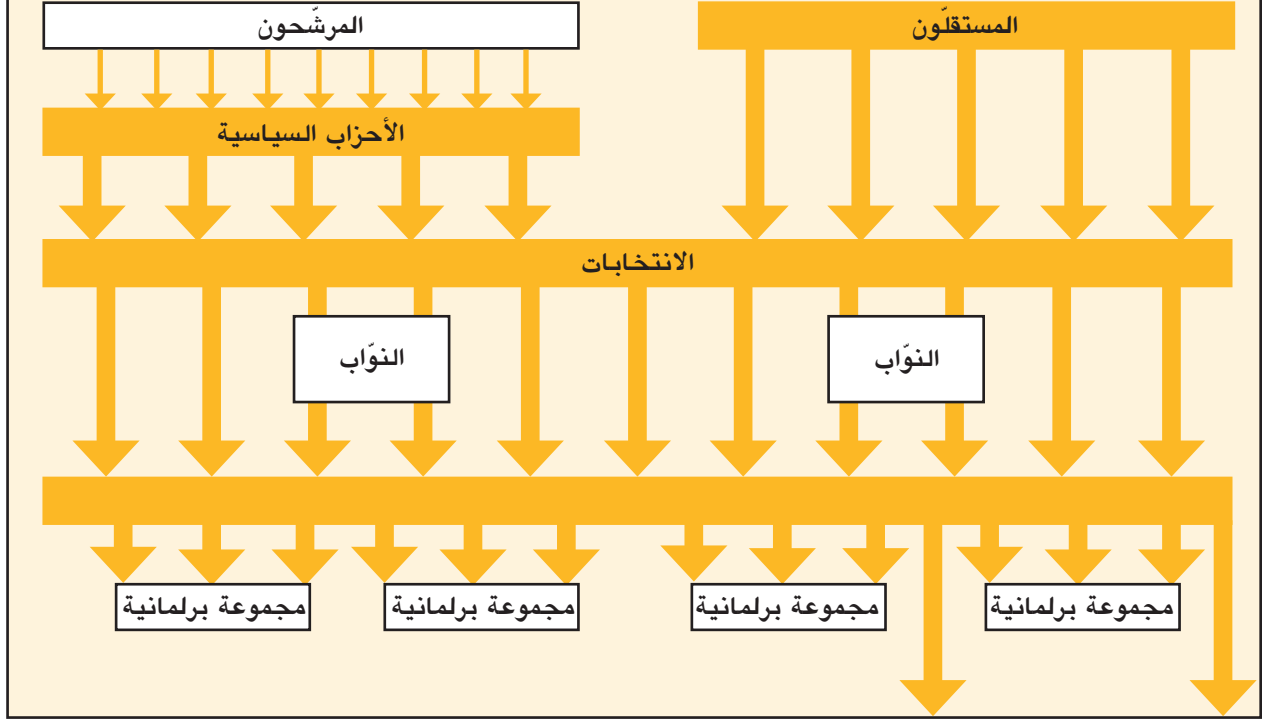
رغم عدم وجود أي شروط يفرضها النظام التشريعي، يمكن للأحزاب أن تقر، طوعاً، سياساتٍ للتشجيع على مشاركة المرأة،

تشكل الأحزاب السياسية حجر الأساس في كل مجتمع ديمقراطي. فهي تجمع مصالح العامة، وتعبّر عنها من خلال طرح سياسات عامة وتأمين البنى اللازمة للمشاركة السياسية. فضلاً عن ذلك، تدرب الأحزاب القادة السياسيين وتنافس في الانتخابات لتكتسب درجة من السيطرة على المؤسسات الحكومية. عندما تحصل هذه الأحزاب على أكثرية الأصوات، فإنها ترسي الأساس التنظيمي لتشكيل الحكومة. أما حين تنال الأقلية من الأصوات، فتراها تقف في صفوف المعارضة أو تشكل بديلاً عن الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أن المرشحين يسعون إلى تعزيز مصالح حزبهم في الهيئة التشريعية، عند نجاحهم في الانتخابات، فيمثلون برامج عمل محدّدة للسياسات، تحظى بالشرعية اللازمة بموجب الصلاحية التي أسبغها عليهم الناخبون. وفي البرلمان، يندمج النواب المنتمون إلى الحزب نفسه، غالباً، ضمن مجموعات أو كتللات برلمانية، وهي الطريقة الأساسية التي تعتمدها الأحزاب لتنظم نفسها ضمن الهيئة التشريعية. من هنا، إن المجموعات البرلمانية الفعالة ضرورية لإنشاء أحزاب سياسية أكثر فعالية وتمثيلاً، فضلاً عن تنظيم العمل التشريعي وإدارته على أفضل نحو.

رغم الدور الأساسي الذي تؤديه الكتللات الحزبية في تطوير مؤسسات البرلمان، تُعقد اجتماعاتها سرّاً حكماً، وبالتالي لا تكون عرضة للرقابة العامة. نسجاً على المنوال نفسه، تعتبر الأنظمة التي ترعى الإجراءات المتعلقة بالكتللات الحزبية وثائق داخلية للحزب بشكل عام، مع أنها تكون في بعض الأحيان موضوعة بتصريف العامة. فضلاً عن ذلك، لا يعكس النظام الداخلي الخطي، دوماً، الممارسات الفعلية على أرض الواقع، لا سيما عندما تكون السلطة بيد مجموعات القادة أو الأعراف المتبّعة عند تنظيم مجموعة العمل البرلماني.

بالنظر إلى الحساسيات السياسية التي ينطوي عليها هذا الأمر، غالباً ما تحاط المعلومات المتعلقة بطريقة العمل الداخلية للمجموعات البرلمانية بالسرية، لا سيما المسائل المتعلقة بعمليات صنع القرار الداخلية والتماسك والانضباط في داخلها. وتنقص التحاليل أيضاً في ما يتعلق بكيفية تنظيم هذه المجموعات نفسها داخلياً، فضلاً عن كيفية تعاملها مع بعضها ومع المقار الحزبية الخاصة بكلٍ منها. في هذا الإطار، استناداً إلى مراجعة للمنشورات الأكاديمية، ويُقصد بها الاستبيانات الموزعة على بعض المكاتب الميدانية التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني ومقابلات مع مسؤولين حزبيين ومنتخبين سابقين، يبدأ هذا الكتيب بتسليط الضوء على أعمال المجموعات البرلمانية. وهو يدرس العلاقات بين الأحزاب

## الرسم البياني ١: مرحلة فرز المرشحين للهيئة التشريعية<sup>٢</sup>



ببرنامج الأيديولوجي، وبالتالي بإمكانه التركيز على القضايا الراهنة ونحت رسالته كما يريد، عوضاً عن تفسير سياسة الحزب للناخبين. في المقابل، يحتاج المرشحون المستقلون غالباً إلى تأمين المزيد من المعلومات عن خلفياتهم.

ثالثاً، عندما يفوز مرشح الحزب بمقاعد في الهيئة التشريعية، من الأرجح أن يندمج هؤلاء المرشحون ضمن مجموعاتهم، أو يشكّلوا تحالفات مع مجموعات حزبية أخرى. فتشكّل هذه المجموعات المرتكزة على التمثيل الحزبي، في إطار البرلمان، الأساس لتشكيل حكومة قوية ومستقرة. أما النائب المستقل، فيترك له خيار البقاء خارج أي مجموعة برلمانية، أو الانتساب مع نواب مستقلين آخرين ضمن مجموعة خاصة بهم، أو الالتحاق بمجموعة حزبية قائمة. ولا ريب في أنّ هذا التردد، تُضاف إليه سهولة اندماج النواب المستقلين في مجموعات والانسحاب منها وإعادة تشكيلها، يعزّز روح انعدام الاستقرار التي يمكن أن يضيفها هؤلاء النواب على البرلمان.

بحكم صفتهم، ليس النواب المستقلون معيّنين بقضايا الانتظام والاندماج ضمن المجموعة الحزبية، كما إنهم غير مضطرين للمساومة على مواقفهم لأجل هدف أعمّ أو سياسة حزبية أكثر شمولية. وبوسعهم، ضمن النطاق الذي تجيزه الإجراءات التشريعية، مناصرة بعض المبادرات التشريعية بدعم من أعضاء الأحزاب السياسية. فضلاً عن ذلك، قد يتمتّع المستقلون، في البرلمانات التي يكون فيها هامش الفرق بين مختلف الأحزاب صغيراً نسبياً، بتأثير

كإنشاء جناح للمرأة، وحصص نسبية، ومناصب قيادية مشتركة، وقواعد لفرز المرشحين. ففي المملكة المتحدة، يُطبّق تشريع يبيح للأحزاب السياسية اتّخاذ إجراءات لتعزيز مشاركة المرأة. فتكون التدابير الحزبية، المتّخذة في هذا الإطار، غير قانونية إذا ما قيست على ضوء قوانين التمييز بين الجنسين، مثل نظام حزب العمال البريطاني للوائح القصيرة المؤلفة من النساء فقط، الذي يتمّ بموجبه تسمية مرشحات نساء فقط للتنافس في دوائر انتخابية محدّدة. وفي أستراليا، تشترط سياسة التمييز الإيجابي التي يتبعها حزب العمال أن يتمّ اختيار المرشحات النساء لأربعين بالمئة على الأقل من المقاعد «القبالة للفوز» في الانتخابات (أنظر المربع ١). بدوره، يعتمد المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا كوتا داخلية تشترط تسمية ٥٠٪ من النساء على الأقل في كلّ لوائح المرشحين. فضلاً عن ذلك، يجب تبديل مواقع المرشحين والمرشحات على امتداد اللائحة، لضمان حصول كلا الجنسين على فرص متساوية بالنجاح في الانتخابات.

ثانياً، يستفيد المرشحون المرتبطة أسماؤهم بالأحزاب، خلال فترة الحملات الانتخابية، من الموارد التي توفرها الأحزاب خلال الحملات. فيدلي هؤلاء المرشحون، بناءً على البيان الحزبي أو برنامج السياسات الذي يعتمده حزبهم، بآراء ثابتة حول السياسات، ويتبعون توجّهاً سياسياً واضحاً إذا نجحوا في الانتخابات. فضلاً عن ذلك، عندما يكون السياسي مرشحاً عن أحد الأحزاب المخضّمة، فهو يفترض أنّ الناخبين يعرفون، نوعاً ما، هذا الحزب وأنهم على علم

## المربع ١: التمييز الإيجابي في حزب العمال الأسترالي

لزيادة مستوى تمثيل النساء في البرلمانات الأسترالية، طبّق حزب العمال الأسترالي سياسةً للتمييز الإيجابي كجزء من أنظمتها الداخلية. ويمكن الاطلاع على هذه السياسة، كما هي مبينة في النظام الأساسي الوطني للحزب، في ما يلي.

١٠. يلتزم حزب العمال الأسترالي بعمل الرجال والنساء في الحزب ضمن شراكة متساوية. ويتمثل هدفنا بتعيين عددٍ متساوٍ من الرجال والنساء على مختلف المستويات في التنظيم الحزبي، وفي المناصب العامة التي يشغلها ممثلو الحزب. لتحقيق هذا الأمر، يعتمد الحزب نموذجاً شاملاً للتمييز الإيجابي يقوم على نسبة ٢٠:٤٠:٤٠ كما هو مبين أدناه، بحيث يشغل كل جنس نسبةً دنيا هي ٤٠٪ من المناصب ذات الصلة.

### المناصب الحزبية

(أ) يجب أن تلتزم كل الانتخابات، ما خلا عمليات اختيار المرشحين للمناصب العامة التي تجريها المكاتب الحزبية على مستوى الوطن والولاية (لثلاثة مناصب أو أكثر)، بنموذج التمييز الإيجابي. ويجب أن يشغل كل من الرجال والنساء ما لا يقل عن ٤٠٪ من هذه المناصب، شرط أن يترشح لهذا الغرض عدد كافٍ من الأشخاص من كل جنس (من خلال استيفاء «المستحقات الأساسية» لكل جنس). إذا أسفرت الحسابات لتحديد ما يستحقه كل جنس عن كسر بقيمة النصف وما فوق، فإن المستحقات الأساسية تتمثل بالرقم الصحيح الأعلى التالي. أما إذا أسفرت عن كسر بقيمة ما دون النصف، فإن المستحقات تتمثل بالرقم الصحيح الأدنى التالي.

### اختيار المرشحين للمناصب العامة

(ت) يجب أن تلتزم عملية اختيار المرشحين للمناصب العامة على مستوى الولاية والفدرالية بنموذج التمييز الإيجابي المنصوص عليه في هذه القاعدة ١٠ (ت).

### المبادئ

- ترمي هذه القاعدة إلى تحقيق حصيلة تحتل بموجبها النساء ما لا يقل عن ٤٠٪ من المقاعد التي يشغلها حزب العمال، والرجال ما لا يقل عن ٤٠٪ من المقاعد بدورهم («الهدف الأدنى»).
- ينطبق هذا الهدف الأدنى على أي جولة لاختيار المرشحين تنظم بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.
- أما نسبة الـ ٢٠٪ المتبقية من المقاعد التي يفوز بها حزب العمال، فيمكن أن يشغلها مرشحون من كلا الجنسين.

تتم صياغة السياسات والتشريعات بشكل مفصل. من هنا، تتمتع المجموعات البرلمانية المعترف بها رسمياً بامتيازات خاصة منها الحصول على التمويل العام لعملياتها، فضلاً عن فرص تشذيب عمل البرلمان، وهي فرص يمكن ألا تكون متوفرة للنواب المستقلين أو المجموعات الصغيرة. ومن الأدوار التي يمكن أن توكل إلى التكتلات الحزبية، بالنيابة عن الحزب الذي تمثله، اختيار القيادة البرلمانية للحزب والمناصب الوزارية وعضوية اللجان؛ وإعداد السياسات المفضلة؛ واختيار الاستراتيجيات الملائمة للتحركات البرلمانية. في معظم الحالات، يصبح أعضاء التكتلات البرلمانية الصوت الرسمي للحزب والناطق باسمه في الشؤون اليومية غالباً. ويمكن القول إن الاتصال الأول، وأحياناً الوحيد، الذي يجمع الناخبين بالحزب السياسي يتم عن طريق التكتل الحزبي أو أحد الأفراد المنتسبين إلى هذا التكتل. لذا، يتمتع أعضاء التكتل الحزبي، بفضل دورهم البارز في تمثيل الحزب السياسي، بدور أساسي في صياغة السياسات - إلى جانب تكتلات حزبية أخرى توكل إليها المسؤولية نفسها - كما تلتزم

أكبر على عمل الهيئة التشريعية، من خلال التفاوض على اتفاقات مع المجموعات البرلمانية. على سبيل المثال، أدت الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٠ في أستراليا إلى تشكيل برلمان بلا أكثرية واضحة: حيث فاز كل من حزب العمال والأئتلاف الليبرالي/الوطني بـ ٧٢ مقعداً، أي أقل بأربعة مقاعد من المعدل المطلوب لتحقيق الأكثرية في البرلمان (٧٦ مقعداً). في نهاية الأمر، فاوض حزب العمال على عقد سلسلة من الاتفاقات مع ثلاثة مستقلين وأحد الممثلين عن حزب الخضر من أجل تشكيل حكومة، مما منح هؤلاء الأعضاء (٤ من أصل ١٥٠ عضواً في مجلس النواب الأسترالي) درجة غير اعتيادية من التأثير على العمليات السياسية، لا تتناسب مع عددهم. لكن لما كانت الأكثرية هي التي تتخذ القرارات في الهيئات التشريعية، فإن فرص تحقيق الانتصارات التشريعية الملموسة أو التمتع بتأثير ملحوظ في البرلمان قد تكون محدودة جداً بالنسبة للمستقلين.

في المقابل، عندما تعمل التكتلات الحزبية على النحو المطلوب، تصبح بمثابة المحرك الخفي للسياسة البرلمانية، حيث

بالدفاع عن هذه السياسات بعد أن يوافق عليها الحزب. وبالنظر إلى دور التكتل الحزبي كجوابة الناخبين إلى الحزب، يجدر به المحافظة على علاقات وطيدة بالمسؤولين الحزبيين وأعضاء الحزب خارج نطاق البرلمان، فيستشيرهم بشأن القضايا المطروحة على النقاش في البرلمان.

تؤثر قرارات التكتلات الحزبية عادةً على كيفية تصرف النواب، مما يطرح تساؤلات حول المساءلة ونوعية السيطرة التي يفرضها الحزب على نوابه، لا سيما وأنهم قد انتخبوا ديمقراطياً من قبل جمهور انتخابي واسع. من هنا، تتعلّق الفكرة التالية التي تطرحها هذه الوثيقة بنماذج التمثيل المختلفة التي يمكن أن يستخدمها النواب- من نماذج قائمة على التفويض أو الوصاية أو الأيديولوجية- لتبرير سلوكهم في الهيئة التشريعية، فضلاً عن أوجه التضارب المحتملة التي يمكن أن تواجه النائب.

# التمثيل

انتخبوهم. فبعد أن ينجح النائب في الانتخابات، يجدر به أن يعتمد على مهاراته ووعيه للتصرف بما يصب في مصلحة الشعب. فكما يقول بورك في خطابه الشهير: «أنت تختار نائباً فعلاً. ولكن بعد أن تختاره، لا يعود هذا الشخص نائباً عن منطقة بريستول، بل يصبح نائباً في البرلمان.»

لا ريب في أن تطوّر الأحزاب السياسية أضفى بعداً إضافياً على أشكال التمثيل. فعوضاً عن اختيار ممثلٍ محلي، إما كمفوض وإما كوصي، يختار الناخبون اليوم في العديد من الأنظمة الديمقراطية أحد الأحزاب السياسية لتمثيلهم. واستناداً إلى قوة النظام الحزبي ونوع النظام الانتخابي المطبق، قد لا يؤدي المرشح الفردي إلا دوراً بسيطاً في الانتخابات، في ظل منافسة متقدمة بين قادة الأحزاب وسياسات أحزابهم. في مثل هذه الحالات، يمكن للناخبين الاختيار ما بين القواعد والبرامج الأيديولوجية التي تعتمدها الأحزاب المتنافسة، مع العلم أن الخط الفاصل بين مواقف كل حزب سيكون واضحاً في أنظمة الأحزاب القوية. من هنا، يجب الحكم على الأحزاب السياسية، المنتخبة على أساس سياساتها، استناداً إلى مدى تمكنها من تطبيق البرنامج الذي وعدت به. بموجب هذا النظام التمثيلي القائم على الأيديولوجية، يعتبر التماسك بين المجموعات البرلمانية ضرورياً بشكل خاص، بما أنه يؤثر على مدى تمكن الحزب من تطبيق أهدافه المتعلقة بالسياسات.

بطبيعة الحال، تتمحور الأحزاب السياسية في العديد من الأنظمة الديمقراطية حول القادة أصحاب الكاريزما، أو مجموعة صغيرة من النخبة الحاكمة، وهي تطبق في أغلب الأحيان سياسات غير متطورة بما فيه الكفاية. في مثل هذه الحالات، يتأثر الناخبون بالعوامل غير الأيديولوجية، مثل المصلحة الذاتية، وشعبية القائد، والإعلانات، أكثر من تأثرهم بالسياسات نفسها. فضلاً عن ذلك، يتوقع من الأحزاب، في بعض الأطر، تمثيل فئات مجتمعية معينة، استناداً إلى عوامل مثل الإثنية والدين. بموجب هذا النموذج، يتمتع الحزب بقاعدة دعم ديموغرافية واضحة، ويتوقع منه تمثيل هذه المصالح المحددة. وتجري العادة أن يكون الدعم الذي يناله الحزب قوياً في منطقته الأساسية، ومدتياً ضمن مجموعات ديموغرافية أخرى (يُعرف أيضاً بنموذج الديمقراطية التشاركية بين الفئات المختلفة). من شأن هذا أن يجعل تنظيم الحملات وتطوير السياسات التي تجذب مجموعة الدعم الأساسية للحزب أكثر سهولة. بعد هذه المرحلة، يُنظر إلى الهيئة التشريعية بصفها المؤسسة التي تتوحد فيها الفئات تحت غطاء هدف وطني واحد، من خلال إجراء النقاشات وتشكيل التحالفات المحتملة.

«أن يدلي الإنسان برأيه هو حق لكل البشر؛ ورأي الناخبين هو رأي له وزنه، جدير بكل احترام، حرّي بالنائب أن يهمل لسماعه دوماً، وأن يأخذه على محمل الجدية في الأوقات كافة. أما التوجيهات الاستبدادية، والأوامر الصادرة التي يكون النائب ملزماً التزاماً ضمناً لا نقاش فيه بإطاعتها والتصويت عليها والمجادلة من أجل تطبيقها، وإن كانت معارضة لاقتناعاته ووعيه العميق، فهي أمورٌ غريبةٌ تماماً عن قوانين هذا الوطن، تنجم عن خطأ أساسي يطال نظام دستورنا وفحواه.»

إي. بورك، خطاب أمام ناخبي

بريستول، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٧٤

في إسبانيا زمن القرون الوسطى، كانت البلديات تزود نوابها بتوجيهات مفصلة قبل كل جلسة برلمان. كما كانوا يرغمون ممثليهم على حلف اليمين بعدم الشذ عن هذه التوجيهات أو تجاوز صلاحياتهم، تحت طائلة معاقبتهم من قبل الكاتب العدل. وقد أصبحت هذه الممارسة معروفة باسم «الولاية الإلزامية». وهي تجسد نموذج التمثيل القائم على التفويض الذي يفرض على النائب أن يعكس رغبات ناخبيه، بغض النظر عن معتقداته أو أحكامه أو قيمه الشخصية. يعتبر هذا النموذج، حيث يكون النائب بكل بساطة مجرد قناة لرغبات الشعب، ضرورياً أحياناً عندما يكون عدد السكان كبيراً جداً فلا يتيح تطبيق نموذج الديمقراطية المباشرة. ورغم أن العديد من النواب اليوم يعلنون أنهم «يعكسون رغبات ناخبيهم»، إلا أن هذه العبارات تُردّد عادةً كذريعة سياسية عوضاً عن كونها تعكس رغبة تفويضية بأي شكل من الأشكال.

لكن مع تطوّر الدول القومية الحديثة، تطوّرت النظريات المتعلقة بطبيعة التمثيل. فتقول نظرية الليبرالية الديمقراطية التي عبر عنها إدموند بورك على أفضل نحو في خطابه إلى الناخبين في بريستول إن الممثلين، وإن نجحوا في الانتخابات، لا يمثلون ناخبيهم فحسب، بل الأمة بأكملها التي ترقى مصالحها فوق مصالح فريق محدد من الناخبين، لا بل تختلف عنها أحياناً. وفقاً لذلك، بات نموذج «الولاية الإلزامية» يعتبر، أكثر فأكثر، كنموذج غير متوافق مع الديمقراطية ومع الولاية التمثيلية التي دافع عنها بورك وآخرون. دافع إدموند بورك عن رأيه أمام ناخبي بريستول في زمن لم تكن فيه الأحزاب السياسية بمعناها الحديث موجودة بعد. من هنا، كان يحتاج فقط إلى التمييز بين نموذج التمثيل القائم على التفويض والنموذج القائم على الوصاية. فيشترط هذا النموذج الأخير الذي دافع عنه بورك أن يوكل الناخبون مسؤولية صنع القرار للنواب الذين



## المربع ٢: أمثلة عن الهندسة السياسية

أندونيسيا- تُلزم الأحزاب بإنشاء فروع لها في ثلثي المحافظات وثلثي البلديات المتواجدة في تلك المحافظات على الأقل. ويجب أن يضم كل فرع من فروع الحزب في البلدية ١٠٠٠ عضو على الأقل.<sup>٥</sup>

تايلاندا- يجب إنشاء فروع، تضم كل منها ٥٠٠٠ عضو على الأقل في كل من المناطق الأربع المحددة.<sup>٦</sup>

روسيا- يجب أن تفتح الأحزاب السياسية مكاتب إقليمية، وتضم ٥٠٠ عضو على الأقل في ٤٥ منطقة من أصل المناطق الـ ٨٩ في البلاد على الأقل.<sup>٧</sup>

نيجيريا- يجب أن ينتمي أعضاء الهيئات الحاكمة في الأحزاب إلى «ولايات مختلفة لا تقل عدداً عن ثلثي الولايات في الفدرالية كافة».<sup>٨</sup>

أحد أن كل مجتمع وجماعة محلية يتضمنان عادةً مختلف المصالح والآراء والقيم والأفكار. وبالنظر إلى هذا التنوع، من غير الممكن إجمالاً أن يمثل حزب أو قائد معين المجتمع بأكمله.

ويمكن لتصميم النظام الانتخابي أن يشجع على اعتماد مقارباتٍ مختلفةٍ نحو تنظيم الأحزاب.<sup>١١</sup> ففي الأنظمة الديمقراطية التي يتماهى فيها الناخبون مع الأحزاب أساساً، و/أو التي تطبق نظاماً انتخابياً للوائح الحزبية يمنح الأحزاب الحق في ترتيب مكانة مرشحيها، تُعتبر الحملة الأهم بالنسبة للمرشح المحتمل هي عملية الاختيار الأولي للمرشحين- أي ضمان اختيارهم الأولي لتمثيل دائرة انتخابية «مضمونة»، أو لمنصب يمكن الفوز به على لائحة الحزب في الدوائر ذات المقاعد المتعددة. في مثل هذه الحالات، يمكن الرد بأن النائب يمثل الحزب، لا مجموعة معينة من الناخبين. فإذا قرّر نائب

في حالات أخرى، قد تلقى الأحزاب تشجيعاً أو ترغماً على تخطي هذه الخلافات المجتمعية الداخلية (المعروفة بالهندسة السياسية أو الجاذبة نحو المركز).<sup>٩</sup> ومن الآليات المعتمدة لذلك، اختيار أعضاء الأحزاب من عدد محدد من المناطق ضمن الدولة، أو اختيار مرشحين يمثلون مختلف الفئات المجتمعية (أنظر المربع ٢).<sup>١٠</sup> ولعلّ الهدف لهذه الشروط هو التخفيف من التوتر الإثني أو الديني أو الإقليمي على مستوى المجتمع المحلي، وبالتالي تجنب الخلافات على المستوى الوطني التي يمكن أن تحدث عندما تُركّز الأحزاب على تمثيل المصالح الضيقة نسبياً. في هذا الإطار، يجدر بالأحزاب التي تعمل في مثل هذه الأنظمة عادةً أن تبني قواعد دعم واسعة النطاق في المناطق التي لا تعتبر عادةً مناطق «ودودة»، وصياغة السياسات التي توفّق عادةً بين الخلافات الإقليمية والفئوية. لكن لا يخفى على

## المربع ٣: هل يتماهى الناخبون بشكل أساسي مع الأحزاب أم مع المرشحين الأفراد؟

باكستان- عادةً ما يتماهى الناس مع الحزب بالدرجة الأولى، لكن ليس في الأوقات كافة.

البيرو- يتماهى الناخبون بشكل عام مع المرشحين أكثر من الأحزاب. وقد فضّلت الأحزاب ضمّ الفنانين، ونجوم الرياضة، وغيرهم من الشخصيات الهامة كمرشحين على اللائحة للحصول على الأصوات اللازمة.

الجبل الأسود- يقترح الناخبون للوائح الحزبية وليس للأفراد، وهم يتماهون بشكل أساسي مع الحزب و/أو قادة الأحزاب الأقوياء. ويمكن للجهة التي تقدّم لائحة للمشاركة في الانتخابات، وهي الحزب السياسي في معظم الحالات، أن تحدّد بحدّية تراتبية المرشحين على اللائحة.

جنوب أفريقيا- نظراً لنظام اللوائح الحزبية للانتخابات، يدعم الناخبون عادةً المرشحين الذين يسميهم حزبه السياسي المفضّل.

العراق- يمكن الاستنتاج أنّ الناخبين العراقيين زالوا يتماهون مع الحزب أكثر. لكن، مع تطبيق «نظام اللائحة المفتوحة»، تجدر الإشارة إلى أنّ الناخبين أصبحوا يقترحون فعلاً للمرشحين الأفراد ضمن اللوائح الحزبية.

المغرب- من الضروري تحديد المرشحين/النواب بشكل مرتبط بحزب ما، بما أن لا أسماء على بطاقات الاقتراع، بل رموز حزبية فقط.

نيجيريا- لما كان العديد من الناخبين النيجيريين لا يتلقون الكثير من المعلومات عن البيانات والبرامج الحزبية قبل التصويت، فإنهم يصوّتون إجمالاً للمرشحين الذين يعرفونهم جيداً.

في نظام ذي لوائح حزبية متعددة التصويت بشكل يخالف سياسات الحزب، قد يوزع الناخبون، ولهم الحق في ذلك، إذ يتضح لهم أنه لا يمثل الحزب الذي صوتوا له كما ينبغي.

في المسح الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني لـ ١٩ دولة<sup>١١</sup>، كان من الواضح أنّ الأنظمة الانتخابية تؤدي دوراً مهماً في تحديد إن كان الناخبون يتماهون مع الحزب بالدرجة الأولى (أي يدعمون المرشح الذي يسميه الحزب) أم مع المرشحين الأفراد (كمستقلين أو كمرشحي أحزاب)، وفق ما تبيّنه بعض الإجابات في المربع ٣. ومن العوامل التي تُحدّد إن كان النظام الانتخابي في الدولة يميل لمصلحة الأحزاب أو المرشحين الأفراد، بعض المسائل مثل تصميم بطاقة الاقتراع (مثلاً، إذا كان اسم الحزب يظهر إلى جانب اسم المرشح)، وأسلوب تنظيم الحملات. لكن ليس من رابط بين أنواع الأنظمة الانتخابية وأهمية الانتماء الحزبي، كما هو مبين في الجدول ١.

تقنياً، يشارك الناخبون، وفقاً لنظام التمثيل القائم على الوصاية، مرّة واحدة في فترة الانتخابات، فيحظون بفرصة لتقييم أداء نائبيهم (في حال قرّر الترشيح من جديد) واختيار مرشحهم المفضل كي يعمل لمصلحتهم. (بطبيعة الحال، يحظى الناخبون في بعض أنحاء كندا وسويسرا والولايات المتحدة بخيار استرداد صوتهم: وهو نوع من الاستفتاءات يسحب الناخبون من خلاله ممثليهم المنتخبين خارج الحلقات الانتخابية الاعتيادية.<sup>١٢</sup>) لكن الممارسات الديمقراطية الحديثة تعترف بأهمية إرساء النواب أفضلية تواصل باتجاهين وقوية مع الناخبين ومع أحزابهم. فيجب أن يكونوا واعين لهموم ناخبهم وآرائهم بشأن قضايا معيّنة. نسجاً على المنوال نفسه، يجب أن يسعى النواب إلى إعلام الناخبين بأعمالهم في الهيئة التشريعية، وبالطريقة التي يعتمدها لمعالجة هموم الناخبين. في أفضل الأحوال، ينبغي فتح باب حوار مستمر بين النائب والناخبين، من خلال النشرات

الجدول ١: أهمية الانتماء الحزبي

الدولة	هل يتماهى الناخبون أكثر مع الحزب أم المرشح	بالنسبة للمرشحين، ما مقدار أهمية الانتماء الحزبي	نوع النظام الانتخابي <sup>١٤</sup>
إيرلندا	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي - نظام الصوت الواحد القابل للتجبير <sup>١٥</sup>
باكستان	كلا الأمرين	مهم	نظام الفائز بأكثرية الأصوات
بلغاريا	الحزب	مهم للغاية	نظام العضوية المختلطة <sup>١٦</sup>
بنغلادش	كلا الأمرين	مهم للغاية	نظام الفائز بأكثرية الأصوات
البوسنة والهرسك	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي القائم على اللائحة المفتوحة
البيرو	المرشح	غير مهم	التمثيل النسبي
الجزيرة السوداء	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي
جنوب أفريقيا	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي
صربيا	كلا الأمرين	مهم جداً	التمثيل النسبي
العراق	الحزب	مهم	التمثيل النسبي القائم على اللائحة المفتوحة
كمبوديا	الحزب	ضروري - إلزامي	نظام العضوية المختلطة
كوسوفو	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي القائم على اللائحة المفتوحة
كولومبيا	كلا الأمرين	مهم جداً	التمثيل النسبي
مالي	المرشح	مهم جداً	التمثيل النسبي - جولتان
المجر	الحزب	مهم للغاية	نظام العضوية المختلطة
المغرب	المرشح	مهم جداً	التمثيل النسبي
المملكة المتحدة	الحزب	مهم للغاية	نظام الفائز بأكثرية الأصوات
نيجيريا	المرشح	ضروري - إلزامي	نظام الفائز بأكثرية الأصوات
اليمن	الحزب	مهم	نظام الفائز بأكثرية الأصوات

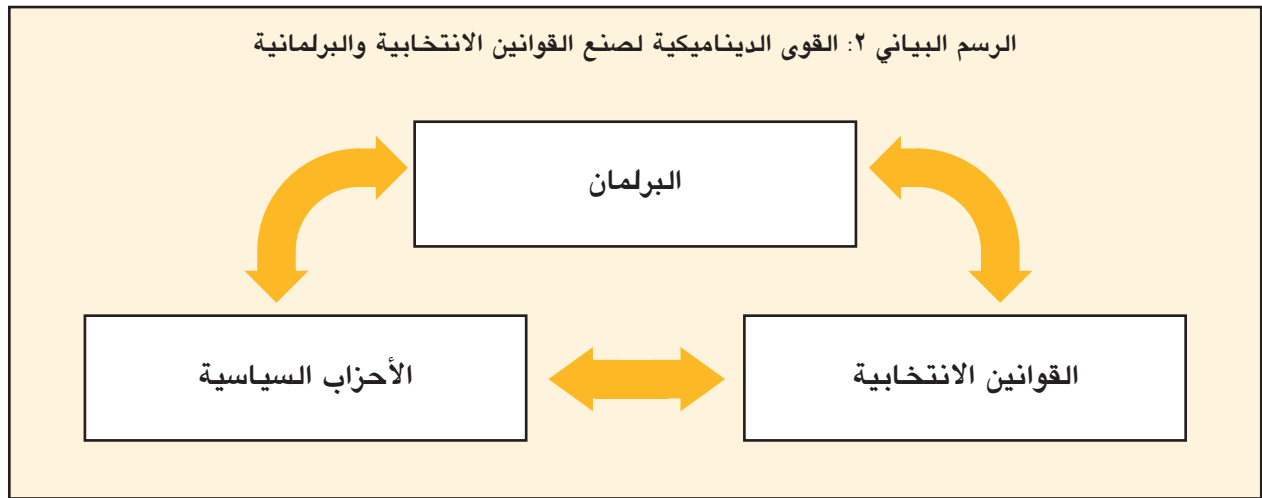
الإخبارية، ووسائل الإعلام، والإنترنت، أو ربّما الساعات المخصّصة للتناقش مع الناخبين.<sup>١٧</sup> ولعلّ محافظة النائب على علاقات قويّة مع حزبه أمرٌ بديهيّ، لكن قد يعمد البعض إلى نسيان هذا الأمر تحت وطأة ضغوطات البيئة السياسية. في معظم الأحيان، يعتبر النواب أنفسهم ممثّلين لكلّ من ناخبهم وحزبهم: ولا يكون هذان الدوران عادةً متضاربين. فضلاً عن ذلك، ترتبط العلاقة أيضاً بتوازن القوى بين النائب وحزبه - فهل يعتمد الحزب على النواب لضمان استمراريته أم أنّ النائب يعتمد على الحزب لضمان اختياره لخوض الانتخابات؟

# القوانين تؤثر على السلوك

التمثيل النسبي، فإنّ الحزب الذي ينال ١٤,٣٪ من الأصوات في دائرة ذات ستّة مقاعد سيوصل مرشّحه إلى البرلمان. فبات من المتعارف عليه أنّ الأنظمة الأكثرية تصبّ في مصلحة الأحزاب الكبيرة، وتحدّ من تعدّد الأحزاب. في المقابل، تتيح الأنظمة النسبية التي تخفّض من الحدّ المطلوب للدخول إلى البرلمان بتمثيل عدد أكبر من الأحزاب التي ما كانت لتنجح بموجب الأنظمة الأكثرية.<sup>١٩</sup>

أما البعض الآخر، فيجادل بأنّ هذه المقاربة مبسّطة أكثر من اللازم ولا تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السياسية والتاريخية في الدول ذات الأنظمة الانتقالية بشكلٍ خاص. ويضيف بأنّ

تتأثّر علاقات القوى بين الأحزاب السياسية، وممثليها في البرلمان، والبرلمانات نفسها، تأثراً بالغاً بالقوانين التي تضبط عملها، فضلاً عن الموارد التي توفرها الهيئات التشريعية للمجموعات البرلمانية. وتحدّد هذه القوانين غالباً من قبل الأحزاب وممثليها في الهيئة التشريعية، وليس بالضرورة من خلال حكم مستقلّ. في هذا الإطار، تحاول النظريات السياسية شرح العلاقات المتداخلة بين الأحزاب السياسية والأنظمة الانتخابية. وتؤدّي البرلمانات التي تعتبر عادةً الهيئة الأساسية لصنع القوانين دوراً محورياً في نسج هذه العلاقات بدورها (أنظر الرسم ٢).



الأنظمة الديمقراطية الأقدم والأكثر استقراراً تضمّ، عامّةً، أحزاباً أقلّ بالمقارنة مع الأنظمة الديمقراطية الناشئة، حيث يؤدّي النظام الانتخابي دوراً ثانوياً أو بسيطاً فقط. ويجادل البعض أيضاً بأنّ الأحزاب السياسية الحاكمة هي التي تهندس شكل النظام الانتخابي، مع أنّ النظام الانتخابي قد يخلّف التأثير الأكبر خلال الفترة الأولى من تطوّر الديمقراطية. وبالتالي، فإنّ الأحزاب السياسية الأكثر نفوذاً في الدولة ستعزّز النظام الانتخابي الذي أوجد علاقات القوى ما بينها.<sup>٢٠</sup> بطبيعة الحال، عندما لا يهيمن حزب واحد، من الصّعب تغيير القوانين الانتخابية بدون التوفيق بين مصالح عدد من الأحزاب. أما عندما لا يكون حزبٌ قادراً على التحوكّم بالبيئة الانتخابية بمفرده، فإنّ أفضل الخيارات المطروحة هو الحدّ من منافسيه السياسيين، على صعيد العدد أو الموارد أو كلا الأمرين. على سبيل المثال، في أوائل القرن العشرين، طرحت الأحزاب والمجموعات السياسية الراسخة في أوروبا الغربية مبدأ التمثيل النسبي لضمان استمراريتها ضدّ تقدّم

## الأنظمة الانتخابية

بالنسبة للعلاقة بين الأنظمة الانتخابية والحزبية، يمكن الاستناد إلى مدرستَي فكر. فيجادل البعض أنّ الأحزاب والأنظمة الحزبية تتشكّل وفقاً للبيئة الانتخابية التي تعمل فيها: بمعنى أنّ النظام الحزبي هو وليد النظام الانتخابي.<sup>١٨</sup> بموجب ذلك، يشيرون إلى أنّ أنظمة التصويت الأكثرية وأنظمة الصوت الواحد تميل إلى إنتاج نظام الحزبين، بينما أنظمة التصويت النسبي، ذات الدوائر المتعددة الأعضاء، تنتج إجمالاً أنظمة متعدّدة الأحزاب، نتيجة تمكّن عدد من الأحزاب من استيفاء الحدّ الأدنى المشروط للفوز بالمقاعد البرلمانية. وهذا هو أحد الأسباب التي تدفع بالأحزاب الصغيرة إلى تفضيل الأنظمة النسبية التي تخفّض من الحدّ المطلوب لتحقيق النجاح. على سبيل المثال، إذا أحرز أحد الأحزاب ١٥٪ من الأصوات في نظام الفائز بأكثرية الأصوات، فنادرًا ما يحصل على مقعد. أما بموجب نظام

## الجدول ٢: عدد الأحزاب البرلمانية في الدول التي شملها مسح المعهد الديمقراطي الوطني

نظام الفائز بأكثرية الأصوات	نظام التمثيل النسبي	عدد الدول
٥	١٤	الدول
بنغلادش، نيجيريا، باكستان، المملكة المتحدة، اليمن	البوسنة والهرسك، بلغاريا، كمبوديا، كولومبيا، المجر، إيرلندا، العراق، كوسوفو، مالي، الجبل الأسود، المغرب، البيرو، صربيا، جنوب أفريقيا	عدد الأحزاب
٥ إلى ١٠	٥ إلى ٢٣	معدل عدد الأحزاب
٧,٨	١١,١	

عند التفكير في كيفية عمل المجموعات البرلمانية، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الحالية- بين الأحزاب والنظام الانتخابي وبين الأحزاب نفسها- بما أنها ستخلف تأثيراً ملحوظاً على علاقات القوى بين النواب الأفراد وأحزابهم.

### القواعد البرلمانية

#### حدود لمركز المجموعة البرلمانية

غالباً ما تعيّن البرلمانات الحدود المفروضة على الأحزاب كي يتم الاعتراف بها رسمياً كمجموعات برلمانية. فمن الضروري الحصول على مركز رسمي كـ«حزب برلماني» أو «مجموعة» للتمكن من الدخول إلى البرلمان وتوظيف الأشخاص أو الاستفادة من أي دعم مادي آخر. ويكون هذا المركز مهماً أيضاً للإقدام على أي خطوة داخل البرلمان، مثل رفع الاقتراحات وطرح التشريعات. من ضمن الدول الـ ١٩ التي شملها مسح المعهد الديمقراطي الوطني، تفرض ١٠ منها حدوداً لاكتساب مركز «الحزب أو المجموعة البرلمانية»، حيث يتراوح هذا الحد بين ٢,٠ و ٨,٤٪ من مجموع المقاعد البرلمانية (أنظر الجدول ٣). وتعتبر الحدود المتدنية، على نحو معقول، ضرورية للسماح للممثلين المنتخبين بأداء واجباتهم البرلمانية، لكن أيضاً لتشجيع النواب على التصرف بطريقة متماسكة ومنسقة. أما الحدود المتدنية للغاية، فيمكنها، من جهة أخرى، أن تساهم في التخفيف من المحفزات التي تشجع مختلف المجموعات السياسية على الاندماج ضمن الهيئة التشريعية؛ ومع أنها قد تضيي طابعاً أكثر تشاركية على بعض الإجراءات التشريعية، إلا أنها قد تجعلها أيضاً غير عملية البتة. تخصص بعض الهيئات التشريعية بنوداً خاصة للمستقلين والنواب الآخرين الذين لا يستوفون المعايير المطلوبة لتشكيل مجموعة برلمانية، بحيث تمكنهم هذه البنود من الانضمام معاً وتشكيل مجموعة تقنية. على سبيل المثال، في البرلمان الإيرلندي، ينبغي توفر سبعة أعضاء من الحزب السياسي نفسه لاكتساب مركز المجموعة البرلمانية. لكن، بموجب المادة ١١٦ من النظام الأساسي، قد يسعى

الأحزاب العمالية اليسارية، نتيجة اتساع حق التصويت.<sup>٢١</sup> فكانت هذه الأحزاب متخوفة من نجاح حركة العمال المنظمة في تقسيم أصوات المحافظين- الليبراليين، مما قد يصعب عليها المحافظة على السلطة. أظهر المسح الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني ترابطاً بين النظام الانتخابي وعدد الأحزاب في الهيئة التشريعية (الجدول ٢). لكن هذه الأرقام الأولية لا تشير بالضرورة إلى القوة النسبية للأحزاب. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة حيث تتمثل حوالي عشرة أحزاب في مجلس العموم، تحظى ثلاثة أحزاب (حزب المحافظين، وحزب العمال، وحزب الديمقراطيين الليبراليين) بحوالي ٩٠٪ من المقاعد.<sup>٢٢</sup> فتؤثر القوانين الانتخابية على كيفية تنظيم الأحزاب لحملاتها، وعلى علاقات القوى النسبية بين مختلف الأحزاب، وبين الأحزاب ومرشحيها. لذا، يتعمق القسم التالي في أنواع هذه القضايا.

في أنظمة التمثيل النسبي، يختار الناخبون عادةً بين الأحزاب المدرجة على بطاقة الاقتراع. في أنظمة اللوائح المغلقة- حيث يسمي الحزب مرشحيه بالترتيب الذي يفضلُه ولا يحق للناخبين تعديل اللائحة- يتمتع قادة الأحزاب بسلطة هائلة على الأعضاء الساعين للحصول على مقاعد في البرلمان. لكن عندما يصوت الناخبون لحزب عوضاً عن مرشح بعينه، فإنهم يتوقعون ربما أن نواب الحزب سيصوتون ككتلة بما يتوافق مع سياسات الحزب؛ كما أن بعض البرلمانات تنصّ، ضمن أنظمتها الداخلية، على ضرورة تصويت الأحزاب ككتلة. في مثل هذه الحالات، كنيوزلندا مثلاً، يعلن مسؤول الانضباط الحزبي عادةً عن طريقة تصويت نواب الحزب في البرلمان. في نظام اللائحة المفتوحة- حيث يختار الناخبون المرشحين الذين يفضلونهم ضمن لائحة حزبية أو ضمن عدة أحزاب- يتسع المجال أمام المرشحين لتنظيم حملة انتخابية، استناداً إلى برنامجهم الانتخابي الخاص، من أجل الفوز بأصوات أكثر من تلك التي ينالها زملاؤهم في الحزب. في الأنظمة الأكثرية - نظام الفائز بأكثرية الأصوات أو نظام الصوت البديل- يتم تحديد الأحزاب غالباً على بطاقة الاقتراع، لكن إلى جانب المرشحين الأفراد. وبالتالي، فإن الناخبين يختارون، في رأي قابل للأخذ والرد، حزباً إلى جانب مرشح فردي.

الممثلون المنتخبون الذين لا يستوفون الحد المطلوب إلى الحصول على اعتراف رسمي من رئيس مجلس النواب يقرّ بأنهم يشكّلون مجموعة تقنية. لكن يجب أن يلقي هذا الطلب دعم أكثرية الممثلين الذين لا يستوفون المعايير المطلوبة لتشكيل مجموعة برلمانية. فتحصر هذه القاعدة عدد المجموعات التقنية بوحدة، مما يحول دون تكاثر المجموعات بشكل يصعب من إدارة الجلسات التشريعية.

### حقوق المجموعات البرلمانية

في معظم الحالات، تحظى المجموعات البرلمانية المعترف بها رسمياً بحقوق أو امتيازات خاصة. فقد حدّد المسح الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني بضع دول فقط—منها كمبوديا والعراق ونيجيريا— لا يتم الاعتراف فيها بالكتل الحزبية رسمياً أو لا تقدّم فوائد واضحة مرتبطة بهذا المركز. حتى في الدول التي تقدّم مثل هذه الفوائد، تعتبر الفوائد متنوعة بشكلٍ شاسع وهي تدرج ضمن فئتين واسعتين. تشمل الفئة الأولى تأمين مساحة للمكاتب والوصول إلى التمويل/الموظفين. من شأن هذه الفوائد، وغيرها من الموارد الممولة من القطاع العام، أن تساعد النواب وأحزابهم على أداء واجباتهم التشريعية، وهي تُوزع عادةً بشكلٍ متناسب مع مستوى تمثيل كل حزب في الهيئة التشريعية. وتبعاً للأحكام الخاصة بكل دولة، يمكن أن تستخدم الأحزاب الأموال التي تحصل عليها لتوظيف أشخاص، بغية الاتصال بالأعضاء أو لأهداف تنظيمية أخرى. في هذا الإطار، تركّز هذه الوثيقة على التمويل المخصّص لمساعدة النواب أو المجموعات البرلمانية في عملهم التشريعي. لكن لا توفّر جميع الدول التمويل اللازم لعمليات الأحزاب خارج إطار البرلمان،

أو لتنظيم المجموعات البرلمانية، وليس من تمييز واضح دائماً بين الاثنين. مع ذلك، تولي معظم المعايير الدنيا الخاصة بالهيئات التشريعية الديمقراطية أهمية خاصة لطريقة توزيع الموارد على المجموعات البرلمانية. (يتضمّن الملحق ١ مقتطفات عن أربعة معايير دنيا للهيئات التشريعية الديمقراطية التي تعالج موضوع تمويل المجموعات البرلمانية، والانشقاق عن المجموعة، وقضايا أخرى). أما المجموعة الثانية من الفوائد التي تستفيد منها الكتل الحزبية المعترف بها رسمياً، فهي الحقوق الإجرائية في الإدارة والجلسات البرلمانية. في ما يلي، يقدّم المقطع أدناه بعض الأمثلة عن كلتا فئتي الفوائد من مختلف أنحاء العالم.

في بعض الحالات، يحقّ لحزب المعارضة الأبرز في الهيئة التشريعية أن يختار قائداً للمعارضة. يتوافق هذا المنصب مع منافع خاصة، على صعيد الموظفين أو بروتوكول الدولة المعتمد في أغلب الأحيان. ومن هذه المنافع أيضاً الحقّ في تسهيل عملية مراقبة الحكومة، بما يشمل ذلك من حقّ الاطلاع على المعلومات السرية، وتخصيص أيام يمكن فيها أن تختار المعارضة المواضيع التي تودّ طرحها على النقاش داخل البرلمان، وحقّ نواب المعارضة والحكومة بطرح عدد متساوٍ من الأسئلة الشفهية على الوزراء. ففي بنغلادش، يخصّص رئيس مجلس النواب منافع إدارية بالتشاور مع قادة الأحزاب في الهيئة التشريعية، وبما يتماشى مع التقاليد المتبعة. فيحصل رئيسا الحكومة والمعارضة على مكاتب ضمن الهيئة التشريعية، كذلك الأمر بالنسبة لرئيسي كتلتي الحكومة والمعارضة في البرلمان. على سبيل المثال، يحصل المسؤول الأعلى للانضباط الحزبي في الكتلة البرلمانية على حقّ الاستعانة بسكرتير خاص، ومساعد سكرتير خاص، ومسؤول عن العلاقات العامة،

### الجدول ٣: حدود لمركز المجموعة البرلمانية

الدولة	العدد المطلوب لتشكيل «حزب» أو مجموعة	إجمالي عدد النواب في الهيئة التشريعية	% من المجموع المطلوب لتشكيل مجموعة
إيرلندا	٧	١٦٦	٤,٢
بلغاريا	١٠	٢٤٠	٤,٢
بنغلادش	٢٥ (أحزاب) ١٠ (مجموعات)	٢٩٩	٨,٤ ٣,٣
البوسنة والهرسك	٣	٤٢	٧,١
البيرو	٦	١٢٠	٥,٠
الجبل الأسود	٢	٨١	٣,٧
صربيا	٥	٢٥٠	٢,٠
كمبوديا	١٠	١٢٣	٨,١
المجر	١٠	٣٨٦	٢,٦
المغرب	٢٠	٣٢٥	٦,٢

ومساعد خاص، وساعي بريد. ويحصل كل مسؤول انضباط في الكتلة البرلمانية الحاكمة على سكرتير خاص، ومساعد سكرتير خاص، ومساعد خاص، وساعي بريد. بدورهما، يتلقى رئيس المعارضة ونائب الرئيس امتيازات مشابهة لتلك التي يتمتع بها مسؤول الانضباط الأعلى في الكتلة البرلمانية الحاكمة. مثلاً، يمكن مسؤول الانضباط الأعلى في كتلة المعارضة أن يوظف سكرتيراً خاصاً واحداً. في أوغندا، يحق لقائد المعارضة توظيف مساعدين، فيما توكل إلى أحزاب المعارضة الأصغر حجماً مناصب قيادية في الكتلة البرلمانية، من دون حق الحصول على مساعدة موظفين. في المملكة المتحدة، تتلقى أحزاب المعارضة أموالاً لتغطية تكاليف مشاركتها في الأعمال البرلمانية. يشمل هذا الأمر مصاريف تشغيل مكتب قائد المعارضة.<sup>٢٣</sup> في المغرب، تملك الأحزاب السياسية حق توظيف المساعدين فضلاً عن منافع أخرى، بما في ذلك الحصول على مكتب في مجلس النواب.<sup>٢٤</sup>

وفقاً للنظام الداخلي الخاص ببرلمان الجبل الأسود، يحق للمجموعات البرلمانية الحصول على مكتب للعمل، وهي من الفوائد الشائعة في أماكن أخرى. فضلاً عن ذلك، يجوز للمجموعة التي تضم أكثر من ٥ نواب توظيف مستشار، كما يجوز لها توظيف مستشار إضافي كلما ضمت ١٥ نائباً آخر إلى عضويتها، على نفقة الهيئة التشريعية.<sup>٢٥</sup> ومن أبرز الفوائد المرتبطة بتشكيل مجموعة برلمانية في الجبل الأسود، حق المشاركة في أعمال مجلس «الكوليجيوم» الذي يضم رئيس البرلمان، ونائبه، ورؤساء المجموعات البرلمانية. يراجع مجلس «الكوليجيوم» المسائل المتعلقة بتنظيم البرلمان واللجان وأعمالها، كما يطبق الأنظمة والإجراءات البرلمانية، ويضع مخططاً لجلسات البرلمان، ويحدد التواريخ وجدول الأعمال للجلسات البرلمانية ويدعو إلى انعقادها، ويدير التمويل العام للمجموعات البرلمانية. ويجوز للأمناء العاميين ورؤساء اللجان المشاركة أيضاً في عمل هذه الهيئة. ومع أن «الكوليجيوم» يملك صفة استشارية فقط، إلا أنه يمنح المجموعات البرلمانية فرصة للتأثير على عملية صنع القرار الخاصة برئيس البرلمان. نسجاً على المنوال نفسه، تتمثل المجموعات المعترف بها رسمياً، في برلماني مالي والبوسنة والهرسك، ضمن «مؤتمر الرؤساء»، وهو اجتماع لقادة المجموعات البرلمانية تتخذ فيه العديد من القرارات المتعلقة بالجمعية البرلمانية (التسميات، التنظيم الداخلي إلخ).

في البيرو، يحق للمجموعات البرلمانية «توظيف الأشخاص، وتلقي الموارد المالية، ومساحة للعمل بشكل يتناسب مع عدد النواب».<sup>٢٦</sup> وبإمكان المجموعات البرلمانية، وحدها، أن تطرح التشريعات، فليس من أحكام تحوّل الأعضاء المنفردين فعل ذلك. لكن القوانين تسمح لمجموعة أعضاء الهيئة التشريعية الذين لا يستوفون معايير تشكيل المجموعات البرلمانية رسمياً بأن يكونوا

مجموعة خاصة، لا لشيء إلا بهدف طرح التشريعات. في المجر، يجوز للكتلة البرلمانية، عند بداية انعقاد كل جلسة، أن تخاطب البرلمان حتى فترة ٥ دقائق بالنسبة للشؤون التي تحتل «أهمية وطنية، أو التي تعتبر طارئة واستثنائية» وغير المدرجة على جدول الأعمال. ويحظى النواب الأفراد بحق مماثل، لكن لا يجوز لهم مخاطبة البرلمان إلا بعد اختتام النقاش حول بنود جدول الأعمال.<sup>٢٧</sup> أما في برلمان إيرلندا، فتشمل الفوائد التي تستفيد منها الكتل البرلمانية: طرح أسئلة تحتل الأولوية، والحصول على وقت إضافي للتحديث في المناقشات التشريعية، والحق في الإدلاء بتصريحات بعد بيان وزاري.<sup>٢٨</sup> ولا تعتبر هذه الفوائد متوفرة للنواب المستقلين.

وبحسب القواعد والأعراف المتبعة في هيئة تشريعية معينة، يجوز للكتل البرلمانية، من خلال مسؤولي الانضباط الحزبي لديهم عادةً، التحكم بشكل كامل بفرص طرح الأسئلة أو المشاركة في النقاشات البرلمانية. فضلاً عن ذلك، لا يمكن للنواب المستقلين أو نواب الأحزاب في البرلمان الكندي، ممن لا يستوفون الحد المفروض على المجموعات البرلمانية، أن يكونوا أعضاء رسميين في اللجان الدائمة. على سبيل المثال، أشارت إحدى الدراسات أنه في كندا:

تُسند جلسات المجلس ولجانه إلى الأحزاب حصرياً. فمن الممارسات الراسخة، رغم كونها غير مذكورة دائماً في النظام الداخلي للمجلس، أن فرص طرح الأسئلة أو المشاركة في النقاشات تخضع لسيطرة مسؤولي الانضباط الحزبي، مما لا يترك لرئيس البرلمان أي استنساب في الاعتراف بالأعضاء غير المدرجين على لوائح الأحزاب المعتمدة.<sup>٢٩</sup>

بموجب قانون الكتل البرلمانية لعام ٢٠٠٥ في كولومبيا، تتألف المجموعة البرلمانية فقط من أعضاء الهيئة التشريعية المنتمين إلى نفس الحزب أو الحركة السياسية أو الذين يمثلون مجموعة كبيرة من الناخبين. وبما أن القانون لا يعترف بالكتل البرلمانية المتعددة الأحزاب، فإذا نجح حزب معين في حمل نائب واحد إلى البرلمان، سيعتبر هذا النائب ممثلاً لكتلة حزبية. في هذا الإطار، يقارن الجدول ٤ حقوق المجموعات البرلمانية والأعضاء الأفراد في جلسات كولومبيا التشريعية. فكما يظهر في الجدول، وحدها الكتل البرلمانية تستطيع الدعوة إلى عقد جلسات الاستماع والمناقشات والمشاركة فيها، أو تسمية الأفراد لمناصب قيادية في الهيئات التشريعية. وينص القانون أيضاً على أن تتصرف الكتل الحزبية بشكل موحد، إلا في المسائل التي تعتبرها المجموعة البرلمانية مرتبطة بتصرف النواب كما يمليه عليهم ضميرهم، مما يصعب على النواب الانشاق عن أعضاء كتلتهم الحزبية. وقد حكمت المحكمة الدستورية بضرورة ممارسة النواب الأفراد لحقوقهم المدرجة أدناه في حال كانت أعمالهم متماشية مع قرارات مجموعتهم البرلمانية، إلا في حال اعتبرت الكتلة البرلمانية أن القضية المطروحة ترتبط بما يمليه عليه ضميرهم.

#### الجدول ٤: الحقوق الإجرائية للمجموعات البرلمانية والأعضاء الأفراد في كولومبيا<sup>٣٠</sup>

الحق الإجرائي	المجموعات البرلمانية	الأعضاء الأفراد (خاضعون لقرارات الكتل الحزبية)
الدعوة إلى عقد جلسات الاستماع والمناقشات	√	X
المشاركة في جلسات الاستماع والمناقشات	√	X
الحق في إلقاء كلمة في الجلسات العامة	√	√
المشاركة عندما تطرح أنظمة للتصويت	√	√
طرح أي نوع من الاقتراحات	√	√
جدولة الأسئلة	√	√
طلب التصويت بالمناداة بالأسماء	√	√
طلب تصويت منفصل للأقسام المختلفة من مشروع قانون	√	√
تسمية المرشحين	√	√
طلب التحقق من النصاب القانوني	X	√
طرح الاقتراحات وغيرها من المسائل الإجرائية المدرجة في القواعد الداخلية	X	√

#### الكتل الحزبية القائمة على القضايا

#### إجراءات لمكافحة الانشقاق عن الحزب

في العديد من الدول، يعتبر الانضباط الحزبي مسألة شخصية أو طوعية يتم حلها بناءً على مجموعة من الآراء أو الأولويات الفردية الخاصة بأعضاء الهيئة التشريعية (بما تمليه عليهم ضمائرهم) والولاء الحزبي. بموجب هذا النموذج «الطوعي»، ينتج الانضباط عن ولاء النائب للأيديولوجيات والسياسات والبرامج الخاصة بحزبه، واهتمامه بإعادة انتخابه وتحسين مسيرته المهنية. ومع أنه من المحبذ غالباً أن يكون الولاء للحزب طوعياً، لكن الأمر قد لا يكون دوماً على هذه الحال، بما أن الأحزاب قد تفتقر إلى قاعدة أيديولوجية قوية و/أو ديمقراطية كافية داخلياً. فضلاً عن ذلك، قد يصطدم النواب المنتخبون بمصالح متضاربة. لكن بالنظر إلى خطر الانشقاق عن الحزب<sup>٣١</sup> نتيجة الرشاوى والانتهازيات السياسية، لجأت بعض الدول إلى القانون لفرض الانضباط الحزبي.

وكانت حسنة قوانين مكافحة الانشقاقات عن الحزب وسيئاتها- وهي أحكام قانونية تحد من قدرة النواب على الانسحاب من الحزب الذي كان له الفضل في إيصالهم إلى البرلمان- قد أثارت جدلاً واسعاً بين الأكاديميين، والخبراء في الدستور وحقوق الإنسان، والمتخصصين في دعم الديمقراطية، والسياسيين. فيمكن أن تحظر هذه القوانين الانشقاق عن الحزب بشكل تام، بحيث يخسر النائب مقعده إذا انشق عن الحزب، أو توجز ظروفاً محدّدة تمكن النائب من الانشقاق

يؤلف أعضاء الهيئة التشريعية، أحياناً، تحالفات مع نواب من أحزاب أخرى لتعزيز برامج العمل ذات الطابع التشريعي أو غيره. واستناداً إلى درجة النظام الحزبي المطبق، وطبيعة القضية المطروحة، يمكن أن تتراوح هذه التحالفات بين: الصداقة القائمة على الانتماء إلى ديانة واحدة مثلاً و/أو مصالح اجتماعية أو أصول جغرافية، وحتى مجموعات رسمية قائمة على القضايا (كما في النظام البريطاني الخاص بالمجموعات البرلمانية الحاوية للأحزاب كافة، أنظر المربع ٤). فتؤمن هذه المبادرات للنواب طريقة لتوطيد معارفهم ونفوذهم خارج حلقة كتلهم الحزبية الرسمية، وفي ما يتعدى نظام اللجان.

فضلاً عن ذلك، يميل النواب غالباً إلى انتماءات إقليمية، استناداً إلى المصالح المشتركة في دوائرهم الانتخابية. لكن في بعض الأنظمة الديمقراطية ما بعد النزاعات، قد يعتبر السعي وراء المصالح الإقليمية إشعاعاً للمشاعر العدائية الكامنة منذ فترة النزاعات. ففي بوغانفيل، خلال النزاع الداخلي المروع الذي دار في نهاية القرن العشرين، انقسمت البلاد بشكل واضح بين مناطق الجنوب والوسط من جهة، ومنطقة الشمال من جهة أخرى. لكن رداً على احتمال تجدد النزاعات، أوجز اتفاق السلام لعام ٢٠٠١، شكلاً من أشكال تشارك السلطة، بحيث فرض، على سبيل المثال، أن يفد الرئيس ونائب الرئيس من مناطق مختلفة (أنظر المربع ٥).



#### المربع ٤: المجموعات الحاوية للأحزاب كافة في المملكة المتحدة<sup>٣٢</sup>

يُطبق برلمان المملكة المتحدة نظاماً موسعاً للمجموعات المؤلفة من الأحزاب كافة. يتيح هذا النظام للنواب من مختلف الانتماءات الحزبية الالتحام معاً لتحقيق مصالح معينة. يلتحق الأعضاء بهذه المجموعات طوعياً. في آب/أغسطس ٢٠١٠، تألفت ٢٥٠ مجموعة لمعالجة مواضيع معينة و٨٨ مجموعة خاصة بدول أو أقاليم معينة. ولما كانت هذه المجموعات خاصة بنواب المقاعد الخلفية بشكل أساسي (أي المجموعات المؤلفة من النواب الجدد)، وبما أن الحاجة تدعو إلى توفير ٢٠ نائباً على الأقل لتشكيل مجموعة من جميع الأحزاب (في برلمان من حوالي ١٤٠٠ نائب وقرين)، فإن الأشخاص ينتمون على الأرجح إلى مجموعات متعددة، كما يتفاوت مستوى النشاط إلى حد كبير. ووفق ما تبينه الأمثلة أدناه، تغطي المجموعات الشاملة للأحزاب كافة مجموعة متنوعة من المصالح السياسية والتقنية والاجتماعية.

تسعى المجموعة البرلمانية البريطانية الأيركية إلى «تعزيز العلاقات الودية والتفاهم المتبادل بين أعضاء الكونغرس وأعضاء البرلمان، وتنظيم مسألة تبادل الزيارات والمعلومات، وتوفير الفرص للنقاش.» تضم المجموعة رئيس الوزراء الحالي ونائب رئيس الوزراء، كما تتلقى تمويلاً كبيراً من مجلس العموم ومجلس اللوردات.

ويوكل إلى مجموعة حقوق الإنسان تعزيز «ملف حقوق الإنسان الدولية ضمن البرلمان والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع خارج المملكة المتحدة والإعلان عنها».

أما المجموعة المعنية بآلام الليف العضلي (وهو خلل يصيب العضلات والأنسجة)، فتهدف إلى «التوعية بشأن آلام الليف العضلي في أوساط أعضاء البرلمان وتنظيم منتدى بين الأحزاب لمناقشة هذا المرض.»

كما يتم التطرق إلى القضايا المتعلقة بالسياسات في عدة مجموعات، كالإصلاح الانتخابي، والأمن القومي، والسكان، والتنمية والصحة التناسلية على سبيل المثال. فأنشئت مجموعة وسائل النقل المنخفضة الكربون لتوفير «منتدى لصناعة وسائل النقل المنخفضة الكربون، بحيث يتمكن أعضاء البرلمان وبقية الأطراف المعنية من مناقشة أبرز القضايا التي تؤثر على وسائل النقل القليلة الكربون، ضمن إطار غير رسمي.» كما أنشئت مجموعة لحداثق الحيوانات والأسماك تعمل من أجل «المحافظة عليها من خلال نشر الفهم والتوعية.»

وتقوم العديد من المجموعات على قاعدة أكثر اجتماعية، مثل مجموعة كرة المضرب «كي يتمكن الأعضاء والأقران من المشاركة في مباريات كرة المضرب والتنافس مع فرق خارجية مختلفة في كرة المضرب.»

القوانين حرية التداول داخل الحزب. فضلاً عن ذلك، يشير المنتقدون أيضاً إلى ضرورة تمتع النائب، في حال فشل الحزب في تمثيل أعضائه أو ناخبيه، أو حاد عن المبادئ والسياسات المتفق عليها مسبقاً، بخيار الاستمرار في تمثيل أفكار الحزب الجديدة أم لا، من خلال الانشقاق عنه. في هذا الإطار، تنص دساتير عدة أنظمة ديمقراطية في الدول الغربية— مثل إسبانيا، ألمانيا، أندورا، إيطاليا، رومانيا، فرنسا، كرواتيا وليتوانيا— بشكل واضح وصريح على حماية حق النائب بالتصويت بما يمليه عليه ضميره والتصرف بما يراه مناسباً. كما تتضمن دساتير البيرو والجبل الأسود وصربيا ونيجيريا بنوداً مشابهة. لكن تجدر الإشارة إلى أن مجموعة كبيرة من الأنظمة الديمقراطية قد أقرت قوانين تمنع الانشقاق، أو طرحت إجراءات دستورية خلال السنوات الأخيرة للحوول دون الانشقاق عن الحزب.

جدير بالذكر أن مجموعة صغيرة من الأنظمة الديمقراطية الراقصة تطبق إجراءات لمنع الانشقاق. ففي العام ١٩٩٦، أدخلت نيوزلندا عدة إصلاحات على نظامها الانتخابي، استبدلت بموجبها نظام الفائز بأكثرية الأصوات بنظام العضوية المختلطة. وبين

بدون خسارة صلاحياته. فيجدال مؤيدو هذه القوانين بأنها تساعد في دعم إرادة الشعب، كما هو معبر عنها في الانتخابات الديمقراطية. وتحافظ هذه القوانين، خاصة في أنظمة التمثيل النسبي، على النسبية التي تألفت في الهيئة التشريعية المنتخبة وتعزز من الاستقرار عن طريق الحوول دون الانشقاق بشكل يؤثر على توازن القوى. كما تساعد أيضاً في تطوير الأحزاب السياسية المتماسكة. ولما كانت الأحزاب الحاكمة، غالباً، أكثر قدرة على إغراء نواب المعارضة بالانشقاق، يفضل ما تعرضه عليهم من إغراءات بالتعيينات والمحسوبيات، فإن المدافعين عن هذه الإجراءات يجادلون أيضاً بأنها تساعد في استدامة الديمقراطية المتعددة الأحزاب. وبالتالي، فإن إجراءات مكافحة الانشقاق تساعد أيضاً في مكافحة الفساد من خلال الحد من الفرص المتاحة للنواب ببيع مقاعدهم. كما يمكن أن تثنى هذه الإجراءات عن تبديل الأحزاب بسبب مجرد خلافات شخصية أو حزبية.

في المقابل، يجادل آخرون بأن إجراءات مكافحة الانشقاق تخنق حرية التعبير والانضمام إلى الجمعيات، وتعتبر غير ديمقراطية على الإطلاق. فمن خلال تركيز السلطة في يد قادة الأحزاب، تخنق هذه

## المربع ٥: مصالح المرأة والكتل الحزبية الإقليمية – منطقة بوغانفيل المستقلة

رزحت بوغانفيل، وهي مجموعة من الجزر الواقعة في أقصى شرق بابوا غينيا الجديدة، تحت وطأة نزاع داخلي خلال الثمانينات والتسعينات، تم حله من خلال إبرام اتفاق سلام وصياغة دستور لمنطقة بوغانفيل المستقلة الجديدة. فينص القسم ٨٠ من دستور بوغانفيل على أن يعين الرئيس أعضاء المجلس التنفيذي، استناداً إلى تسميات من الكتل الحزبية النسائية والإقليمية. بعد انتخابات العام ٢٠١٠، قام الرئيس الجديد جون موميس بتعيين جوان جيروم كوزيرة شؤون المرأة. لكن عندما فشلت جيروم في الحصول على دعم الكتلة الحزبية النسائية المؤلفة من ثلاثة أعضاء، اضطر الرئيس لتعيين مرشحة الكتلة الحزبية، روز بيهاي بصفته الوزيرة الجديدة. بدورها، توفر الكتل الحزبية الإقليمية (التي تضم جميع النواب من كل من المناطق الثلاث – أي الشمال والوسط والجنوب) مرشحين يختار الرئيس من بينهم وزيرين من كل منطقة.

القسم ٨٠. عضوية المجلس التنفيذي في بوغانفيل.

(١) بناءً على القسم ٨٢ (المجلس التنفيذي لتصريف الأعمال في بوغانفيل)، يتألف المجلس التنفيذي في بوغانفيل مما يلي:

- الرئيس؛
- نائب الرئيس؛
- وبموجب المادة ١٠١ (صرف أعضاء المجلس التنفيذي في بوغانفيل)، امرأة عضو في مجلس النواب يعينها الرئيس، كونها المرأة التي تسميها بقية الأعضاء النساء (أولئك اللواتي انتخبن لتمثيل مصالح النساء وأي نساء أعضاء في الدوائر ذات العضو الواحد)؛
- ستة أعضاء معينين بموجب القسم ٨١ (تمثيل المناطق)؛
- عضو واحد يعينه الرئيس؛
- أربعة أعضاء يعينهم الرئيس بموجب القسم ٨٣ (تعيين أعضاء آخرين).

يبطل القانون بعد دورتين برلمانيتين فقط. خلال الأيام الأخيرة من سريان القانون في العام ٢٠٠٥، أثار المدعي العام مخاوفه من الحدود التي يفرضها مشروع القانون على «الانشقاق القانوني»، وأوحى أن هذا الأمر قد يشكل انتهاكاً لميثاق حقوق الدولة.<sup>٣٤</sup> سنت بابوا غينيا الجديدة تشريعاً في مطلع الألفية الجديدة لإنشاء نظام حزبي أقوى يقوم على قدر أكبر من النزاهة وحكومة أكثر استقراراً (أنظر المربع ٦). فكان هذا التشريع الذي تضمن مجموعة متنوعة من الأنظمة حول تسجيل الأحزاب، والتمويل العام للأحزاب السياسية، والأداء البرلماني، بمثابة اعتراف بالعلاقة بين الحزب السياسي الذي يخوض الحملة الانتخابية والنواب الذين يمثلون بعد ذلك الحزب ضمن الهيئة التشريعية. ومع أن المحكمة العليا في بابوا غينيا الجديدة قد ردت التشريع المتعلق بأداء النواب في البرلمان عام ٢٠١٠، فإن هذه المحاولة الطموحة لهندسة الانتخابات تستحق الوقوف عندها بصفته طريقة محتملة لتطوير الديمقراطية من أجل تعزيز الأنظمة الحزبية.

في جنوب أفريقيا، سمح أحد التعديلات الدستورية التي أجريت عام ٢٠٠٣، لأعضاء الجمعية الوطنية بالالتحاق بحزب آخر في ظل شروط معينة وبدون خسارة مقاعدهم. على سبيل المثال، يجب أن تبلغ نسبة النواب المنتخبين الراغبين في الانشقاق ١٠٪ على الأقل من إجمالي عدد المقاعد التي يشغلها الحزب المعني، مما يعني،

٢٠٠١ و٢٠٠٥، واستناداً إلى قانون تعديل (نزاهة) الانتخابات في عام ٢٠٠١،<sup>٣٣</sup> كان النواب المنتخبون بموجب النظام السابق، بعد استقالته من أحزابهم، ملزمين بخوض انتخابات فرعية فوراً. أما النواب المنتخبون بموجب لوائح التمثيل النسبي، فيخسرون مقاعدهم إذا انسحبوا من أحزابهم، ويستبدلون بالمرشح الذي كان يليهم على لائحة الحزب. في الفترة المؤدية إلى إقرار مشروع القانون، أشار مؤيدو هذا التيار إلى أن الدولة قد شهدت عدداً غير مسبوق من حالات الانشقاق، منذ صدور القرار الصادر بإصلاح القانون الانتخابي. واعتبروا أن الإجراء الجديد يمكن أن يكون مؤقلاً لمساعدة الدولة على التأقلم مع تأثيرات الإصلاحات الانتخابية. بعد بضعة أشهر من سريان القانون، انقسم أعضاء حزب التحالف بين مؤيد ومعارض لفكرة البقاء في ائتلاف مع حزب العمال. ورغم إعلان جيم أندرتون أنه سينشئ حزباً جديداً للانتخابات القادمة، إلا أنه استطاع المحافظة على منصبه كقائد المجموعة، بدعم من نواب حزب التحالف الذين أيده في قراره بالانفصال. بموجب القانون، يمكن للمجموعة البرلمانية أيضاً أن تصوت من أجل طرد النائب الذي يشوه نسبة تمثيل الحزب السياسي، كما نصت عليها نتيجة الانتخابات، على أن يحظى هذا القرار بتصويت أكثرية الثلثين. لكن منتقدي أندرتون صوّروا هذا الأمر وكأنه تلاعب بالقانون، وقد ساعد غضبهم في رسم هذا القانون بالفشل في نهاية الأمر. وبآية حال، كان من المقرر أن

## المربع ٦: القانون العضوي بشأن نزاهة الأحزاب السياسية والمرشحين في بابوا غينيا الجديدة

منذ نيلها الاستقلال في العام ١٩٧٥، عاشت بابوا غينيا الجديدة انعدام الاستقرار السياسي، بما في ذلك العديد من الاقتراحات المرفوعة لحجب الثقة، والانتقال المنتظم من حزب إلى آخر، وتغيير الحكومات ورؤساء الوزارات. بحلول العام ٢٠٠٢، لم تكن أي حكومة قد تمكنت من استكمال ولايتها الممتدة لخمس سنوات. بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣، طُرحت قوانين جديدة لتأمين الاستقرار. فكان القانون العضوي بشأن نزاهة الأحزاب السياسية والمرشحين<sup>٣٥</sup> محاولة طموحة لهندسة العملية السياسية. فقد سمح هذا القانون بتسجيل الأحزاب، وتمويل هيئات إدارة الأحزاب (استناداً إلى التسجيل وعدد النواب). وفي محاولة لتوفير قدر أكبر من الاستقرار، اشترط هذا القانون أيضاً ما يلي:

- إما يبقى النواب المستقلون على حالهم وإما يلتحقون بحزب سياسي قبل انتخاب رئيس مجلس النواب بعد الانتخابات العامة؛
- يقوم النواب المستقلون الذين صوتوا لرئيس الوزراء عند انتخابه للمرة الأولى بدعمه في أي اقتراح لاحق بحجب الثقة؛
- لا يبدل النواب أحزابهم خلال مدة ولاية الهيئة التشريعية؛
- يصوت النواب المنتمون إلى حزب معين وفقاً للقرار الذي يتوصل إليه الحزب على: انتخاب رئيس الوزراء، أو اقتراحات حجب الثقة، أو الميزانية، أو تغييرات في الدستور والقوانين العضوية (ويمكن صرف النواب من البرلمان إذا امتنعوا عن ذلك).

بدأ أن هذه الإصلاحات قد حققت النجاح اللازم، حيث استطاعت حكومة السير مايكل سوماري أن تصبح أول حكومة تستكمل ولايتها بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧. وقد أعيد انتخاب هذه الحكومة في العام ٢٠٠٧. ومع أن السيد سوماري تنحى في أواخر العام ٢٠١٠ بسبب مشاكل صحية، إلا أن انتلافه بقي في السلطة حتى أواخر العام ٢٠١١. في هذا الإطار، يمكن اعتبار هذا الاستقرار الظاهر شكلاً من أشكال نجاح القانون العضوي بشأن نزاهة الأحزاب السياسية والمرشحين. لكن مع أن سوماري حافظ على منصبه كرئيس وزراء طيلة ثماني سنوات، إلا أنه بدّل نوابه بشكل منتظم؛ وفي تموز/يوليو ٢٠١٠، أرجأ رئيس مجلس النواب جلسات البرلمان لمدة أربعة أشهر تفادياً لطعن محتمل في إجراءات سوماري.<sup>٣٦</sup>

لكن الطعن في رئيس الوزراء سرعان ما جاء عن طريق حكم محكمة عليا في تموز/يوليو ٢٠١٠. فقد حكمت المحكمة العليا بأن أجزاء القانون العضوي التي أرغمت النواب على عدم تغيير الأحزاب، والتصويت بما تقتضيه المواقف الحزبية، هي قيود غير دستورية تحد من حرية المواطنين بالانضمام إلى الجمعيات.<sup>٣٧</sup>

نتيجة لذلك، أصبح النواب اليوم يتمتعون بحرية تغيير الأحزاب، والتصويت ضد قرارات الكتلة الحزبية، ودعم المرشح الذي يختارونه رئيساً للوزراء. فلم يكن من العجب حينذاك أن تورد وسائل الإعلام، في الأسابيع التي تلت قرار المحكمة العليا، تقارير منتظمة عن تشكل تحالفات جديدة، وبروز مساعٍ متنوعه لطرد رئيس الوزراء.<sup>٣٨</sup>

ضمن المؤتمر الوطني الأفريقي الذي استفاد بشكل غير متناسب من حالات الانشقاق عن الأحزاب، من منح الأفضلية للمنشقين على حساب الأعضاء القدامى. لكن أجرى تعديل إضافي على الدستور في العام ٢٠٠٩، فألغى هذا البند.<sup>٣٩</sup> نتيجة لذلك، لم يعد يجوز للنواب الذين يغادرون الأحزاب التي سمّتهم الاحتفاظ بمقاعدهم البرلمانية. يختلف تعريف مقومات الانشقاق عن الحزب من دولة إلى أخرى. فبموجب الفصل ٦٣ من دستور باكستان، ينشّق النائب في حال: استقال من الحزب الذي قام بتسميته؛ صوت بما يخالف توجيهات الحزب أو امتنع عن التصويت وفق ما قرره الحزب عند انتخاب رئيس الوزراء، أو تصويت منح الثقة أو حجبها، وفي ما يتعلق أيضاً بمشاريع القوانين المالية أو التعديلات الدستورية. وبإمكان رؤساء الأحزاب، وهم الأفراد الذين يختارهم الحزب لشغل هذه المهمة، أن يعتبروا النائب منشقاً من خلال إعلام رئيس الجلسة البرلمانية

عملياً، أن الانشقاق عن مجموعة برلمانية كبيرة كانت أصعب بكثير من مغادرة كتلة أصغر حجماً. ثانياً، لم يكن مسموحاً أن ينشّق النواب عن أحزابهم إلا في فترة ١٥ يوماً محدّدة في السنتين الثانية والرابعة من عمر الهيئة التشريعية. لكن هذه الأحكام بقيت مثيرة للجدل رغم ما تتمتع به من طابع دستوري: فعبرت منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن القادة السياسيين عن مخاوفهم بشأن تطبيقها عملياً. في العام ٢٠٠٦، اعتبر مانغوسوزو بوثيليزي، من حزب «إنكاثا» للحرية، أن الانشقاق عن الأحزاب «ينزع عن النظام السياسي كل مفاهيم الشرف، جاعلاً من الأحزاب السياسية رهينة أعضائها، وغير قادرة على فرض الانضباط في صفوفها». فعاب على هذه الممارسة تشجيع الوصليين، والسياسيين الساعين إلى مصالحهم الشخصية، وهو نسل غريب جداً من الأشخاص لأنه لا يحترم قدسية الأصوات التي أدلى بها الناخبون في صناديق الاقتراع.<sup>٤٠</sup> فضلاً عن ذلك، ازدادت المخاوف،

ورئيس اللجنة الانتخابية، خطياً، بذلك، مع منح النائب المعني فرصة الدفاع عن نفسه.<sup>٤١</sup>

ينص دستور سيراليون<sup>٤٢</sup> على أحكام مشابهة من دون أن يحصر الانشقاق بأنواع معينة من عمليات التصويت. فبموجب المادة ٧٧، يمكن إعلان مقعد النائب شاغراً «إذا اقتنع رئيس المجلس، نتيجة تصرف النائب في الهيئة التشريعية وانضمامه إلى أعضاء حزب آخر وتصويته معهم، وبعد التشاور مع قائد الحزب الذي ينتمي إليه النائب المذكور، أن هذا العضو لم يعد عضواً في الحزب السياسي الذي انتخب في ظله»<sup>٤٣</sup> من جهته، يورد دستور بنغلادش ببساطة: «كل شخص يُنتخب كعضو في البرلمان في انتخابات شارك فيها كمرشح عن حزب سياسي سيتخلى عن مقعده إذا استقال من ذلك الحزب أو صوت في البرلمان ضد الحزب»<sup>٤٤</sup> ويتيح أحد البنود الأخرى في الدستور لرئيس البرلمان المساعدة في حل الخلافات الداخلية التي تنشأ عند اختيار قادة المجموعات البرلمانية. في هذا الإطار، تطبق بيليز، والهند، وناميبيا، والنيبال، ونيجيريا، والسيشيل، وزمبابوي، بدورها، أحكاماً دستورية ترغم النواب الذين يستقيلون من أحزابهم على خسارة مقاعدهم النيابية.

في بعض الحالات، يكون الانشقاق عن الحزب قانونياً، لكن تبقى بعض القيود مطبقة. ففي المجر، لا يجوز للنواب الذين ينسحبون من مجموعتهم البرلمانية الانضمام إلى كتلة برلمانية أخرى لمدة ستة أشهر على الأقل. من شأن هذا الأمر أن يوفر فترة «تفكير» تساعد في تجنب الانشقاق الذي يكون وليد اللحظة، كردة فعل على مناسبة معينة أو عمل تشريعي محدد. فإذا كان النائب على خلاف قوي وجوهري مع حزبه، بإمكانه الانسحاب لكنه سيفقد بعض الامتيازات الممنوحة إلى أعضاء الكتلة البرلمانية عادة. من هنا، يجب أن يفكر النائب ملياً بأهمية الخلاف مع حزبه. نسجاً على المنوال نفسه، يجدر بالنائب الذي يغادر كتلته البرلمانية في إسبانيا أن يلتحق بمجموعة مختلطة، ومنها ينضم إلى مجموعة برلمانية مختلفة خلال الجلسة البرلمانية التالية.<sup>٤٥</sup>

خلال السنوات الأخيرة، وضمن إطار الحركة من أجل وضع معايير دنيا للهيئات التشريعية الديمقراطية، تعلق الأصوات المؤيدة للتمييز ما بين إجراءات انشقاق النواب المنتخبين بموجب لوائح التمثيل النسبي، وأولئك المنتخبين بموجب نظام الفائز بأكثرية الأصوات. بشكل عام، من المعتقد أن النواب المنتخبين بموجب نظام الفائز بأكثرية الأصوات يملكون حق الاحتفاظ بمقاعدهم حتى بعد الانشقاق عن حزبهم، بينما يتوقع من أولئك المنتخبين بموجب أنظمة التمثيل النسبي، عادة، التنازل عن مقاعدهم. على سبيل المثال، يشير المعهد الديمقراطي الوطني، ضمن كتيب «نحو صياغة المعايير الدنيا الدولية لعمل الهيئات التشريعية الديمقراطية» إلى ما يلي: «في نظام انتخابي قائم على لوائح غير مترتبة بالأحزاب، تكون العضوية في الكتلة البرلمانية طوعية، ولا يخسر النائب مقعده إذا غادر مجموعته الحزبية»<sup>٤٦</sup>

يمكن اعتبار الأنظمة والقوانين الانتخابية والقواعد البرلمانية التي تمت مناقشتها أعلاه بمثابة العوامل الخارجية التي تؤثر على سلوك الأحزاب السياسية ونوابها، وأدائهم. لكن من الضروري التذكّر أن هذه القواعد والقوانين تتطور عادة من خلال عمل الأحزاب السياسية التي تكون إما في الحكم وإما قادرة على التأثير في طريقة تأطير التشريع ضمن الهيئة التشريعية. وبغض النظر عن القوانين الانتخابية والبرلمانية التي توجه عمل الأحزاب، تتطلب الأحزاب الناجحة أيضاً بنى داخلية وأنظمة أساسية سليمة. في هذا السياق، تعالج الأقسام التالية كيف تنظم الأحزاب السياسية والمجموعات البرلمانية نفسها داخلياً في مجالات مثل: التنسيق بين المسؤولين الحزبيين داخل البرلمان وخارجه؛ الأدوار والمسؤوليات لكل جهة في التنمية السياسية؛ اختيار قادة المجموعات البرلمانية؛ والحفاظ على التماسك والانضباط ضمن الكتلة الحزبية.

# المجموعات البرلمانية وأحزابها

## آليات التنسيق ورفع التقارير والمحاسبة

كان الحزب متسلماً لمقاليده الحكم). ويكون هذا المسؤول ملزماً برفع التقارير أمام مجلس رؤساء الحزب في كل مؤتمر، بشأن الجهود التي تبذلها الكتلة الحزبية من أجل تطبيق كل سياسة من سياسات الحزب. قد تُطبق أيضاً أحكام لدمج ممثلي المجموعة البرلمانية في هيئات صنع القرار الحزبية. ففي حزب فاين غايل الإيرلندي مثلاً، يتولى أعضاء في المجموعة البرلمانية انتخاب ممثلين لمقاعد المجلس التنفيذي للحزب. ويُتوقع من هؤلاء الممثلين إطلاع زملائهم في البرلمان على عمل المجلس التنفيذي وقراراته، إضافةً إلى رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن آراء الحزب البرلماني حول الشؤون التنظيمية.

في الحزب الوطني الجديد في غانا، ينتخب المجلس الوطني للحزب قائد المجموعة البرلمانية، ونائب القائد، ومسؤول الانضباط، ونائب مسؤول الانضباط، بالتشاور مع الرئيس عندما يكون الحزب متسلماً زمام السلطة. ويعين قادة المجموعة البرلمانية، بالاتحاد مع اللجنة التنفيذية الوطنية، الناطق باسم المجموعة البرلمانية. فضلاً عن ذلك، يراجع كل من المجلس الوطني واللجنة التنفيذية الوطنية، كل سنة، أداء قادة المجموعة البرلمانية والناطق باسمها.<sup>٤٦</sup> أما النظام الأساسي للتحالف الديمقراطي في جنوب أفريقيا، فينصّ على ما يلي:

يجدر بالأعضاء الالتزام بقرارات المجموعة البرلمانية المعنية، ودعمها في الأوقات كافة، كما يجب ألا يختلفوا علنياً مع أي قرار بعد اتّخاذه، إلا إذا كانت المجموعة البرلمانية قد قرّرت أنه يحقّ للأعضاء التصويت بشكل حرّ بما يمليه عليهم ضميرهم.<sup>٤٧</sup>

فضلاً عن ذلك، يوجز قانون الممثلين العامين الخاص بالحزب توقعات الحزب في ما يتعلق بحضور النواب، وإمامهم بالمواضيع المطروحة وتحضيرهم لها، وطريقة تصويتهم، والانضباط، والعلاقات مع المجتمع المدني وتحسين صورة الحزب وتعزيز مصالح الناخبين. ويغطّي القانون أيضاً واجبات النواب في دوائهم الانتخابية، بما في ذلك: الزيارات، والمشاركة في الاجتماعات الخاصة بالفروع، وجمع التبرعات، وأهداف العضوية.<sup>٤٨</sup>

## صياغة السياسات

تبيّن أنظمة الحزب الداخلية عادةً كيفية صياغة السياسات واعتمادها. ففي بعض الحالات، يصوّت مندوبو الحزب، ضمن مؤتمر وطني، على سياسات الحزب، مشرطين على نواب الحزب الالتزام بهذه

كما هو مشار إليه أعلاه، تخلف الأحزاب السياسية تأثيراً على مرشحيها ونوابها وفق عدد من الطرق. فيؤثر هذا الأمر بدوره على كيفية التزام النواب بسياسات الحزب وقرارات الكتلة الحزبية. تأتي معظم الأنظمة الداخلية للأحزاب على ذكر المجموعات البرلمانية. لكن هذه المراجع تتراوح بين المختصر جداً والأكثر توسعاً. فمن المسائل التي تتطرّق إليها الأنظمة الداخلية للأحزاب بنية المجموعة البرلمانية، وتطوير الأنظمة والقواعد، واختيار القادة، وشروط رفع التقارير، والسرية، والحضور، والتصويت.

ومن الشائع أيضاً اعتماد بيانات عامة تشدّد على الحاجة إلى التواصل والتنسيق عن كُتب بين الحزب خارج الهيئة التشريعية والممثلين المنتخبين. على سبيل المثال، يبيّن النظام الداخلي للحزب الليبرالي الأسترالي أنّ المجموعة البرلمانية والمسؤولين الحزبيين خارج البرلمان ملزمون بتبادل المعلومات حول التطورات السياسية والتعاون عن كُتب. وهو يدعو أيضاً إلى عقد الاجتماعات المنتظمة بين قيادة الحزب في البرلمان والرئيس الفدرالي للحزب ونواب الرئيس.<sup>٤٩</sup> فضلاً عن ذلك، تسمح بعض الأحزاب برفع تقارير رسمية خاصة بالكتلة الحزبية إلى أعضاء الحزب خارج البرلمان. ففي الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي، تعتبر الكتلة الحزبية، في نهاية الأمر، مسؤولةً عن اجتماع الحزب، ويشترط منها رفع تقرير بعملها إلى الاجتماع السنوي العام لمجلس إدارة الحزب الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأنظمة الداخلية للحزب إلى ما يلي:

من الضروري جداً أن يحافظ مسؤولو الحزب المنتخبون وبقية أعضاء الحزب على تواصل ثابت في ما بينهم. فضلاً عن ذلك، يجب إيجاد الظروف المناسبة للتواصل بين الممثلين المنتخبين والناخبين الذين يمثلونهم. فيتمّ تعيين الممثلين المنتخبين لاتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن التدابير التي تهّم المواطنين، والتصرف بملء إرادتهم وبطريقة غير مشروطة، لكنهم أيضاً يمثلون الحزب والناخبين وبالتالي يجب أن يشاركوا في الاجتماعات وبقية التجمّعات الحزبية كي يتعرّفوا إلى آراء الأعضاء والناخبين واقتراحاتهم، ويقدموا معلومات حول سياسات الحزب.<sup>٥٠</sup>

في الحزب الليبرالي الكندي، يعين القائد مسؤول المحاسبة للكتلة الحزبية الذي يجب أن يشغل منصباً في لجنة البرامج والسياسات الوطنية الخاصة بالحزب (وأن يكون عضواً في الوزارة إذا

السياسات. وفي حالات أخرى، يُسمح لجميع أعضاء الحزب بالتعبير عن رأيهم أو التصويت لسياسة معينة. وفي حالة ثالثة، يجوز للكتلة الحزبية في البرلمان أن تضع السياسة.<sup>٥٢</sup> أما عندما تحدّد قيادة الحزب أو المكتب التنفيذي السياسات بدون مساهمة حقيقية من نواب الحزب، فقد يكون من الصعب على هؤلاء النواب تقبل مواقف الحزب. فيزداد عند ذلك احتمال أن يصوّت النائب ضدّ حزبه. في المقابل، إذا كانت الكتلة الحزبية في البرلمان تضع السياسات، سيحصل النواب على سلطات كبيرة، وبالتالي يشعر عامة أعضاء الحزب بأنهم موصولون عن عملية صياغة السياسات.

أما في حزب المحافظين الكندي، فتشرف لجنة وطنية للسياسات على عملية صياغة السياسات، وترفع هذه السياسات إلى المؤتمر الوطني كي يوافق عليها. لكنّ أنظمة الحزب الداخلية تشير أيضاً إلى أنه، في الفترة الفاصلة بين المؤتمرات الوطنية، يمكن للكتلة البرلمانية وقائد الكتلة أن يضعوا سياسات مؤقتة للحزب. كما يجوز لهما أن يجري تعديلات مؤقتة على بيان السياسات الخاص بالحزب، مع مصادقة مؤقتة تجريها لجنة السياسات الوطنية.<sup>٥٣</sup>

تنصّ قواعد الحزب الليبرالي الأسترالي على عدد من الأحكام المتعلقة بالأدوار التي تؤدّيها الكتلة البرلمانية والحزب خارج إطار الهيئة التشريعية في عملية صياغة السياسات، ومسؤوليات كلّ منها. وهي تمنح المسؤولية النهائية في وضع البرنامج الفدرالي للحزب ومراجعتها للحزب خارج إطار البرلمان. لكن قد يطلب الحزب في البرلمان، عن طريق قائده، أن يقوم الحزب بمراجعة برنامجه. فضلاً عن ذلك، تمنح الأنظمة الداخلية الحزب في البرلمان المسؤولية النهائية لتحديد الوسائل والبرامج المفصلة التي يمكن من خلالها تحقيق برنامج الحزب. فتملك قيادة المجموعة البرلمانية - من وزراء، ووزراء ظل، أو ناطقين يعيّنهم أو ينتخبهم الحزب في البرلمان - المسؤولية الأساسية لصياغة هذه التفاصيل، لكن يجدر بها التشاور مع النواب الجدد، فضلاً عن مختلف البنى الحزبية خارج نظام البرلمان، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب والمسؤولين التنفيذيين في الحزب.<sup>٥٤</sup> بغضّ النظر عن أيّ طريقة يعتمد عليها الحزب لصياغة السياسات، تؤدّي الكتلة الحزبية دوراً واضحاً في تقرير كيف يعزّز الحزب سياساته من خلال العمل البرلماني. لكن في السياسة، كما في الحياة، تتغيّر الأمور بوتيرة سريعة. فمن القضايا ما ينشأ يومياً ويتطلّب من الحزب أن يتخذ موقفاً دون التشاور مع كافة الأعضاء بطريقة كاملة ومفتوحة. ومن المؤكّد أنّ سياسات الحزب لن تغطي كلّ التفاصيل التي يتضمّنهما قانون الحزب. لذا، يجب أن يتمكّن النواب من الردّ على مشاريع القوانين والتعديلات، مستندين في أغلب الأوقات إلى سياسة حزبه كدليل ليس إلا. بطبيعة الحال، يكون هذا الأمر أسهل عادةً عندما تكون السياسات مستندة إلى نوع من الهوية الأيديولوجية، أو المرتكزة إلى قيمة معينة. وعندما تطرأ قضية لا تغطيها سياسة الحزب بشكل واضح، يجب أن يكون النواب قادرين

على التعبير عن موقف الحزب في الجدل البرلمانية ووسائل الإعلام وهم على ثقة بأنهم يمثلون حزبه حقاً. في هذه الحالات، تكون الكتلة الحزبية في البرلمان مسؤولة غالباً عن تحديد الردّ المفضّل على القانون، وموقف الحزب بشأن مواضيع معينة.

في المجر، وفقاً لتجارب أحد المشاركين، يتحدّد البرنامج الحزبي وفقاً لبنى الحزب خارج نطاق البرلمان، وتقرّر الكتلة الحزبية موقف الحزب في البرلمان. لكن من خلال المجلس الوطني للحزب، تلتقي الكتلة الحزبية والمسؤولون الحزبيون خارج نطاق البرلمان لمناقشة القضايا المطروحة. خلال هذه الاستشارات، يدافع قائد الكتلة البرلمانية عن مواقف المجموعة البرلمانية، وفق ما هو مناسب، بينما يقوم المسؤولون الحزبيون بانتقادها. وتختتم النقاشات بتصويت. لكن في حال لم تنجح الكتلة الحزبية في البرلمان بإقناع قيادة الحزب، فإنّ المجلس الوطني لا يملك آليات رسمية لمعاينة المجموعة البرلمانية.

في بنغلادش، وفقاً لإجابة عن أحد مسوح المعهد الديمقراطي الوطني، نادراً ما تجتمع الكتل البرلمانية بكامل أعضائها لمناقشة السياسات. تتحدّد السياسات، إلى حدّ كبير، وفقاً للبنى الحزبية، أو في حالة الحزب الحاكم، من قبل وزراء الحكومة بالتشاور مع رئيس الحكومة ومستشاريه. بين الحين والآخر، تُنظّم اجتماعات حزبية خاصة لمناقشة توجّهات السياسات، فيلتزم الحزب في البرلمان بهذه المراسيم. لكنّ الأحزاب تستند فعلاً إلى بيانات الحزب الانتخابية خلال مشاركتها في النقاشات البرلمانية.

لكن، رغم الأحكام التي تدرجها العديد من الأحزاب ضمن أنظمتها الداخلية لتأمين التنسيق الوثيق حول السياسات بين النواب، وبين الكتلة الحزبية وقيادة الحزب خارج نطاق البرلمان، فإنّ الواقع غالباً ما يكون مختلفاً جداً. في هذا الإطار، تصوّر الإجابات التالية من مسح المعهد الديمقراطي الوطني هذا الجانب بشكل أفضل:

أعتقد أنّ المسألة شاقة في مختلف الأماكن. فدائماً ما ينشأ شجار كبير بين الكتلة الحزبية والحكومة. فالكتلة الحزبية تودّ دائماً الاستماع إلى المزيد من الأفكار والآراء بشأن التشريع المطروح، بعكس الحكومة. الحكومة تفضّل أن تعدّ الإدارة المسوّدة، وبالتالي دائماً ما ينشأ نزاع بين الطرفين. نصّت البنية التي تتبّعها على حقّ الكتلة الحزبية بدعوة أيّ وزراء، لا الوزراء التابعين لنا فحسب، لكن وزراء الائتلاف أيضاً، ورفع تقارير بشأن المواضيع، ومن ثمّ تنظيم نقاش سياسي حول هذا الموضوع. في بعض الأحيان، كان من الواضح أنّ الوزراء لا يستطيعون الاتكال على دعم الكتلة الحزبية لموقفهم بشأن قضية معينة. تلك كانت طريقة الكتلة الحزبية لممارسة نوع من أنواع الضغوطات السياسية للتأثير على التشريع. فكان الأمر صعباً، ونزاعاً مستمراً.

- المجر

عملياً، عندما يكون الحزب في الحكومة وبالتحديد في ائتلاف، لا تتم استشارة الكتلة الحزبية فعلياً في أغلب الأحيان ولا تُمنح الفرصة لتقرير أيّ تشريع أو سياسة سيتم تطبيقها. فيتابع الوزراء وأقسامهم عملهم ومن ثمّ يعلنون عمّا ينوون فعله. إنّ نظرية مشاركة الكتلة الحزبية في صياغة السياسات تنفع عملياً لكنها قد تكون محبطة جداً بالنسبة لنواب المقاعد الخلفية.

– إيرلندا

يشارك الوزراء في اجتماعات الكتلة الحزبية في البرلمان. فعادةً ما تكون الحكومة في البلاد ائتلافية، كما أنّ معظم هذه النقاشات تدور بين شركاء في ائتلاف واحد. فيلتقي الوزراء بالكتلة الحزبية التي أنتمي إليها وبكتلة شركاء الحزب الآخر المنضمّ إلى الائتلاف. بصراحة، قليل ما يطرح البرلمان تشريعات. خلال السنوات العشر الماضية، طرحت الكتلة الحزبية حوالي أربعة أو خمسة مشاريع قوانين. أما مشاريع القوانين الأخرى، فطرحتها الحكومة. في الحقيقة، لا تدور نقاشات جدية بشأن التشريعات. قمنا بإقرار مئات التشريعات بسرعة كبيرة، وهذا كان من الشروط التي فرضه عليها المجتمع الدولي.

– كوسوفو

## قواعد الكتل الحزبية

إنّ نطاق قواعد الكتل الحزبية في البرلمان ومحتوياتها هو أمرٌ تحدّده غالباً المجموعات البرلمانية أو أحزابها. لكنّ قانون الكتل الحزبية في كولومبيا يشترط أن تخصص الأحزاب السياسية أحكاماً في أنظمتها الداخلية لتسيير عمل الكتل الحزبية، ومنها: آليات لتنظيم النقاش، وصنع القرار، والانضباط الداخلي. كما تشترط أيضاً أن تنعقد الكتل الحزبية مرّة في الشهر على الأقل.<sup>٥٥</sup>

في إطار البرلمان، يتحدّد سلوك النائب ضمن الكتلة الحزبية بموجب القواعد التي تخضع لها عمليات الكتل الحزبية. لكن قد يختار قادة الأحزاب الأقوياء الذين لا يخشون خسارة مناصبهم أن يتجاهلوا الإجراءات المكتوبة ويديروا الاجتماعات بطريقتهم الخاصة. في بعض الأحيان، تصاغ هذه القواعد خطياً، رغم أنها تخضع غالباً لإشراف مكثّف من قبل المسؤولين الرفيعة المستوى في الكتلة الحزبية، ولا تكون موضوعة بتصرف العامة. وغالباً ما تكون هذه القواعد غير مكتوبة، حيث يُعمل بها استناداً إلى الأعراف والسوابق، ويتوجّه من قيادة الحزب العليا. في هذا الإطار، وصف النواب المجييون عن مسح المعهد الديمقراطي الوطني في أندونيسيا، وكوسوفو، ونيوزيلندا مجموعة متنوّعة من المقاربات، هي:

عندما استلمت منصب القيادة، أدركت أنّ الكتلة الحزبية لا تطبّق أيّ قواعد أو أنظمة أو إجراءات على الإطلاق.

– أندونيسيا

لم نشعر بحاجة إلى تطبيق القواعد الخطية، فنحن نتفق على الأمور ضمن طابع غير رسمي

– كوسوفو

طيلة أكثر من ٢٠ عاماً، كنت منضماً إلى كتلة حزبية، ولا أعتقد أنّه يجب اتّباع قواعد خاصة بالكتل الحزبية على الإطلاق. فقد تطوّرت العادات بمرور الوقت.

– نيوزيلندا

النزاعات جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية؛ فيحدث ألا يتفق أعضاء الكتلة الحزبية في البرلمان على موقفٍ موحد بشأن قضية أو قانون معين. في هذه الأحيان، تقع المشاكل إذا لم يكن من قواعد واضحة تحدّد كيفية اتّخاذ القرارات. فكيف يتمّ احتساب الأصوات في حال لم يتمّ التوصل إلى إجماع حول قضية معينة؟ كيف تُطرح الاقتراحات ضمن الكتلة الحزبية في البرلمان؟ بدون قواعد واضحة، قد لا تتمكّن الكتل الحزبية من التعبير عن رأيها بشكل فاعل في البرلمان؛ ومن الممكن الحوّل دون نشوب نزاعات عدة من خلال تطبيق قواعد واضحة حول المسؤوليات والصلاحيات لمختلف أعضاء الكتلة الحزبية.

وبينما تترك بعض الأحزاب أمر صياغة القواعد للمجموعات البرلمانية، يشترط بعضها الآخر أن توافق منظمة الحزب خارج نطاق البرلمان على هذه القواعد. مثلاً، يجدر بالمجموعات البرلمانية في التحالف الديمقراطي لجنوب أفريقيا أن تطرح قواعد الكتل الحزبية في البرلمان على اللجنة القانونية، مما يؤكّد على توافق هذه الأحكام مع الأنظمة الداخلية للحزب. بعد ذلك، يجدر بالمجلس الفدرالي للحزب أن يقرّ هذه القواعد.<sup>٥٦</sup>

سواء كانت قواعد الكتلة الحزبية مكتوبة أم غير مكتوبة، فمن الممكن أن تكون إما مفصلة وإما بسيطة. بغضّ النظر عن ذلك، يجب أن يطلع جميع النواب على هذه القواعد ويلتزموا بها. ومن مسؤولية القيادة العليا للحزب، بمن فيها القائد ومسؤول الانضباط وفي بعض الحالات رئيس الكتلة الحزبية أو أمين السرّ، التأكّد من أنّ نواب الحزب مطلعون على قواعد الكتلة الحزبية وإجراءاتها، وأنهم يلتزمون بها على نحو دقيق. أما عندما يشدّ نواب الحزب عن هذه القواعد، فيجب أن يخضعوا لتأديب يتناسب مع العقوبات المحدّدة في قواعد الكتلة البرلمانية. وتغطي هذه القواعد عادةً: اختيار قادة الكتلة؛ تحديد البرامج والمواعيد؛ تنظيم اجتماعات الكتلة وإعداد المحاضر الخاصة بها؛ وضع الإجراءات الخاصة لتحديد مواقف الكتلة الحزبية؛ والإجراءات التأديبية. يمكن الاطلاع على عينة من قواعد الكتل الحزبية في البرلمان ضمن الملحق ٢.

## اختيار القادة

عملية توزيع المرشّح الحاصل على العدد الأدنى من الأصوات في كلّ جولة، إلى أن يبقى مرشّحان فقط في نهاية المطاف. بعد ذلك، يُطرح اسم المرشّحين النهائيين على كامل أعضاء الحزب لإجراء تصويت نهائي. ثمّ يختار حزب العمّال البريطاني قائده من خلال هيئة انتخابية ثلاثية الأطراف، حيث يدلي بالأصوات كلّ من نواب وأعضاء البرلمان الأوروبي؛ وأعضاء الحزب بشكل عام؛ والمنظمات المنتسبة (بما فيها النقابات العمّال)، وتحسب أصوات كلّ فريق بثلاث مجموع الأصوات التي تصبّ لمصلحة كلّ مرشّح. أما إذا كانت هذه الأحكام غير موجودة لتأمين التوازن في الدعم، قد تنشأ مشاكل عند حدوث تضارب في رغبات أعضاء الحزب وتوجّهات أعضاء الكتلة الحزبية في البرلمان. على سبيل المثال، يختار نواب الحزب الديمقراطي الأسترالي قائد الكتلة البرلمانية من خلال تصويت جميع أعضاء الحزب. في العام ٢٠٠١، انتخبت السيناتور ناتاشا ستوت ديسبوجا قائدةً للكتلة البرلمانية بأكثرية ساحقة من أصوات أعضاء الحزب، لكنها لم تتمكّن من جمع دعم أغلبية الأعضاء في الكتلة البرلمانية للحزب. كلّ ذلك أدى إلى حدوث انشقاقات عامة وداخلية في الحزب، مما أدى إلى استقالته بعد عام.

في معظم الدول التي شملها مسح المعهد الديمقراطي الوطني، يختار الحزب خارج نطاق الهيئة البرلمانية قائد البرلمان بشكل مباشر، إن لم نقل إنه يؤثر على هذه العملية تأثيراً قوياً. في الحالات التي يختار فيها النواب قائدهم في البرلمان، كما في بنغلادش، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، والعراق، ونيجيريا، تدور مفاوضات جديّة خلف الأبواب المغلقة، ويتم اختيار القائد، فعلياً، من قبل الأشخاص المنضوين داخل البنى الحزبية؛ مع الإشارة إلى تنظيم تصويت للكتلة الحزبية في البرلمان، في بعض الحالات، كنوع من الإجراء الرسمي للموافقة على القائد شكلياً. في بلغاريا، وفي كلّ الأحزاب ما خلا اتحاد القوى الديمقراطية، تختار الهيئة التنفيذية الوطنية الأعلى في الحزب المعنيّ القائد، لكن من النادر أن يكون رئيس الكتلة الحزبية في البرلمان شخصاً غير قائد الحزب نفسه. في المجر، في اتحاد الديمقراطيين الأحرار، يختار النواب قائد الكتلة الحزبية استناداً إلى أكثرية الثلثين. أما الحزب خارج نطاق الهيئة التشريعية، فيجوز له فقط رفع توصية بمن يجب أن يشغل المنصب. وفي معظم الأحزاب في الجبل الأسود، يتمّ انتخاب رئيس المجموعة البرلمانية خلال جلسة مشتركة للنواب وأعضاء رئاسة الحزب أو من قبل الكتلة البرلمانية في الحزب، بناءً على اقتراح من أبرز هيئات الحزب. وفي بعض الأحزاب، يعيّن الرئيس بنفسه رئيس المجموعة الحزبية البرلمانية. ففي أوغندا، يختار الرؤساء التنفيذيون للحزب القادة البرلمانيين. وفي حزب الاتحاد الديمقراطي في جنوب أفريقيا، إذا كان القائد العام للحزب نائباً، يصبح تلقائياً قائداً للمجموعة البرلمانية. أما في الحالة المقابلة، فتختار المجموعة البرلمانية قائداً لها من بين الأعضاء. ومع أنه يجوز لأعضاء الكتلة الحزبية في

تنوّع البنى القيادية بين حزب سياسي وآخر، وكذلك الأمر بالنسبة لتوازن القوى بين المجموعات البرلمانية والحزب خارج نطاق الهيئة التشريعية. في بعض الحالات، يؤدي ممثلو الحزب المنتخَبون الدور الأكبر؛ أما في الحالات الأخرى، فيؤدي الحزب خارج نطاق الهيئة التشريعية الدور الأكبر. كما يمكن أن يكون فرعا الحزب متساويين نسبياً، حيث يؤديان أدواراً مختلفة لكن متكاملة. في الأحزاب السياسية البريطانية مثلاً، يتمتّع بالقوة الحقيقية الحزب داخل البرلمان، بينما يكون مقرّ الحزب المركزي هو الأقوى في فرنسا. أما في الولايات المتّحدة الأميركية، فيتمتّع القادة سواء داخل الهيئة التشريعية أم خارجها بأدوار وسلطات خاصة بهم، ولا يملك أيّ منهم موقفاً مهيمناً على حساب الفريق الآخر. في هذا الإطار، تعتمد الإجراءات المتعلقة باختيار قائد للمجموعة البرلمانية، والمواصفات النموذجية لهذا الفرد، على النقطة التي تختصر القوة والنفوذ الفعليّ ضمن الحزب.

في أنظمة التمثيل النسبي، يترأس قادة الأحزاب، في أغلب الأحيان، لائحة المرشّحين الخاصة بالحزب كي «يضمنوا» نجاحهم في الانتخابات البرلمانية، ويحافظوا بالتالي على قيادتهم للمجموعة البرلمانية. في الدول التي تقوم على نظام ويسمنستر العريق، غالباً ما يكون قائد المجموعة البرلمانية القائد العام للحزب كذلك؛ لا بل قد تنصّ قواعد الحزب حتى على ضرورة اختيار القائد من ضمن ممثلي الحزب المنتخَبين. على سبيل المثال، يصبح قائد الحزب، ضمن أهمّ أحزاب المملكة المتّحدة، تلقائياً قائد مجموعة الحزب في البرلمان. نسجاً على المنوال، عندما أوصلت صونيا غاندي المؤتمر الوطني الهندي إلى النجاح في انتخابات العام ٢٠٠٤، أجمع الأعضاء على انتخابها قائدةً للمجموعة البرلمانية. وكانت صونيا غاندي قد شغلت منصب رئيسة الحزب وقائدة المعارضة. لكنها رفضت المنصب المقترح، واقترحت تعيين مانموهان سنغ رئيساً للوزراء، محتفظةً بمنصبها كرئيسة للحزب. فكان هذا الفصل بين المنصبين القياديين غير مألوف إلى حدّ ما في السياق الهندي.

عندما يكون القائد العام للحزب هو القائد بحكم الواقع للمجموعة الحزبية في البرلمان، تضع الأحزاب في أغلب الأحيان آليات لتضمن أنّ المرشّحين يحظون بثقة المجموعة البرلمانية ودعمها. من شأن هذا أن يساعد في حصول الأفراد المنتخَبين على دعم واسع من الحزب ككلّ، مع الاحتفاظ بثقة المجموعة الحزبية في البرلمان. في حزب المحافظين البريطاني، يجب أن يحظى كلّ منافس على منصب قائد الحزب بدعم نائبين على الأقل. فإذا توفّر مرشّحان فقط، يُطرح اسمهما على أعضاء الحزب مباشرةً لإجراء تصويت سرّي. ومن ثم يصبح المرشّح الحاصل على أكثرية الأصوات قائداً للحزب. أما إذا كان المرشّحون أكثر من اثنين، فيدلي النواب بأصواتهم، ضمن



البرلمان اختيار مسؤول الانضباط الأعلى ومسؤولي الانضباط، فلا بد من اختيار هؤلاء الأشخاص استناداً إلى نظام يوافق عليه المجلس الفدرالي للحزب.<sup>٥٧</sup>

بين الحين والآخر، يمكن للبعض أن يطعنوا في شرعية قادة الكتل البرلمانية، وبالتالي، يجب أن تحدّد القواعد الخاصة بالكتل كيف ومتى يجوز للنائب أن يطعن في شرعية القادة. لكن يجب أن تكون القواعد دقيقةً بالقدر المطلوب، وذلك لإحباط كل من يريد أن يطعن من غير سبب وجيه، مما يمكن أن يقسم الحزب أو يلهيه عن مهام أكثر إلحاحاً؛ وفي الوقت نفسه يجب ألا تكون هذه القواعد مغالية في الصرامة، بحيث يمتسي التخلّص من القادة المشكوك بأمرهم أمراً مستحيلاً. أما بالنسبة للمناصب الأخرى، مثل الوزراء ووزراء الظل، ورؤساء وأعضاء اللجان البرلمانية، ومسؤولي الانضباط في الحزب، فيمكن أن يقرّها أعضاء الكتلة الحزبية أو قيادة الحزب. لكن يجب أن تكون الإجراءات الخاصة باختيار هذه المناصب واضحةً في القواعد الخاصة بالكتل الحزبية.

## مسؤولو الانضباط

غالباً ما يكون لدى الأحزاب البرلمانية مسؤول أو أكثر للانضباط في البرلمان، يؤدّون دوراً هاماً في تنظيم الأعضاء للبرلمان التابعين للحزب السياسي نفسه. يتم اختيار مسؤول الانضباط من بين أعضاء الحزب في البرلمان وهو الذي يتولى إدارة أعمال الحزب ضمن الهيئة التشريعية. في المجموعات البرلمانية الأكبر حجماً، يكون بالإمكان أيضاً تعيين نواب عن مسؤولي الانضباط لتولي تنفيذ بعض المهام المحددة. قد تختلف التفاصيل الخاصة بين هيئة تشريعية وأخرى. ولكن عموماً، يتولّى مسؤولو الانضباط تنفيذ المهام التالية.

ضمن مجموعتهم البرلمانية نفسها، يتولّى مسؤولو الانضباط تنظيم القوائم التي تتضمّن أسماء أعضاء الحزب الراغبين في التحدّث عن مشاريع أو اقتراحات محددة، كما يقرّرون أيضاً بشأن أي الأعضاء يفترض بهم التحدّث في الوقت المخصّص للأسئلة. ومع صياغة المشاريع، يؤدّي مسؤولو الانضباط دوراً حاسماً في تقدير مواقف الأعضاء حيال قضايا خاصة وتسهيل عمليات التسوية التي قد توسّع من قاعدة الدعم لمشاريع القوانين. عندما يجري التصويت وسط الهيئة التشريعية، يكون من مسؤولية مسؤول الانضباط عادةً احتساب الأصوات، المالية والمعارضة، في المجموعة البرلمانية وضمان قدوم الأعضاء للإدلاء بأصواتهم. وهو أمر له أهمية خاصة عندما تكون هوامش التصويت على فقرات معينة من المشاريع متقاربةً من بعضها البعض.

يؤدّي مسؤولو الانضباط أيضاً دوراً هاماً في نشر المعلومات. في الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، يعدّ رؤساء الكتل أوراق معلومات إرشادية تتضمّن تحديداً للمخططات التشريعية، بما في ذلك مواعيد

التصويت. بالإضافة إلى ذلك، في إطار الاستعداد لتنفيذ أنشطة توعوية الناخبين والتواصل معهم في الدوائر الانتخابية، رزم معلومات لفترات العطل البرلمانية بين الجلسات، تحدّد النقاط الأساسية التي يرغب الحزب في أن يشدّد عليها الممثلون مع الناخبين ووسائل الإعلام. فعلى حدّ ما أشار إليه أحد الخبراء في المعهد الديمقراطي الوطني: «يسهّل مسؤول الانضباط إقامة علاقة من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى بين القادة ونواب المقاعد الخلفية. لا يقوم مسؤولو الانضباط إجمالاً بتعزيز الخط الحزبي باسم القادة الحزبيين فحسب، بل هم يعيرون أيضاً عن شكاوى نواب المقاعد الخلفية في البرلمان حول سياسة الحزب. يفيد مسؤولو الانضباط أيضاً كمصادر قيّمة لقياس الآراء في الأحزاب البرلمانية.»<sup>٥٨</sup>

كما يضطلع مسؤولو الانضباط، في غالب الأحيان، بوظائف شبيهة بالدور الذي تؤدّيه دوائر الموارد البشرية في كثير من المنظمات. على سبيل المثال، يكون النواب في البرلمان على اتصال مقرب بمسؤولي الانضباط بحيث يمكنهم الحصول على الأولوية بالإذن للتغيب أو الحضور في ساعات مختلفة بناءً على حاجات خاصة كإجازات الأمومة، الأبوة أو الاعتناء بأقارب يعانون أمراضاً خطيرة. كما يقدم مسؤولو الانضباط الدعم أيضاً لتطوير شؤون أعضاء جدد في البرلمان. في ويستمينستر مثلاً، يتولّى كل مسؤول انضباط مسؤولية أعضاء البرلمان من مناطق معينة ويتصل بمشرّعين جدد لتقديم النصائح، وضمان حصولهم على التجارب الملائمة ومساعدتهم فيحلّ أي نزاعات على التصويت. وكما تبين من خلال إحدى الدراسات، «إن ضباط النظام هؤلاء، الودودين والممكن الاقتراب منهم، يستعدّون لتمرير المعلومات، والإصغاء بتمعّن، ومساعدة نواب المقاعد الخلفية في البرلمان على تحطّي المشكلات، والمساعدة في حلّ المشاكل الشخصية.»<sup>٥٩</sup> وبما أنّ مسؤولي الانضباط يداومون في المجلس بشكل دوري، فيمقدورهم مراقبة طريقة تقدّم النواب وتحسّن أدائهم مع مرور الوقت. تساعد هذه العمليات أيضاً مسؤولي الانضباط في تحديد الأعضاء الجدد في البرلمان الذي يتمتعون بقدرات قيادية كوزراء أو وزراء في حكومات الظل.

فضلاً عن المسؤوليات الملقاة على عاتقها ضمن المجموعات البرلمانية، غالباً ما تستخدم الموالاة والمعارضة مزيجاً من أشكال التواصل الرسمية وغير الرسمية لتسهيل عمل البرلمان. وقد يتضمّن ذلك اجتماعات أسبوعية لمناقشة وترتيب الأعمال البرلمانية والاتصالات اليومية للتعامل مع قضايا وضع البرامج والتعديلات المحتملة على المشاريع العالقة. في الأيام التي تعقد فيها الهيئة التشريعية جلساتها، يلتقي رؤساء الكتل البرلمانية من الأحزاب السياسية المختلفة لمناقشة مجريات اليوم والتخطيط لها وإقامة الاتصال مع الرئيس الحاكم في ما يتعلق بنظام تناول الكلام. الاتفاق بين عضوين على عدم التصويت خلال مدة معينة إجراء يستخدم في المملكة المتحدة، والهيئات التشريعية الأسترالية وغيرها فيتفق أحد

من الممكن للأحزاب والمجموعات البرلمانية انتخاب أو تعيين مسؤولي الانضباط ولكن الصفات المرغوب فيها تبقى نفسها (راجع المربع ٧). يجب أن يكونوا أعضاء ذوي خبرة في الهيئة التشريعية يتمتعون بالمعرفة الواسعة في مجال الإجراءات المرعية والمؤتمرات البرلمانية؛ وحاصلين على ثقة زملائهم الأعضاء وثقة قيادات الحزب؛ ولهم علاقات قوية مع الجناح التنظيمي للحزب، كما يجب أن يتمتعوا أيضاً بمهارات سليمة في مجال التواصل والتفاوض.

#### المربع ٧: مسؤولو الانضباط

##### المسؤوليات

- تنظيم قائمة المتحدثين باسم الحزب
- تخصيص الأسئلة لوقت الأسئلة
- الحرص على حضور النواب لجلسات التصويت
- عقد اللقاءات مع مسؤولي الانضباط الآخرين للتخطيط للأعمال البرلمانية
- التفاوض في اتفاقات تفويت التصويت (حيث أن مجموعتين برلمائيتين أو أكثر تتفقان على غياب العدد نفسه من الأعضاء، وبالتالي المحافظة على توازن الأصوات في الهيئة التشريعية)
- إقامة الاتصال بين الأعضاء والقيادات في الحزب
- إقامة الاتصال مع الرؤساء، وموظفي المكاتب، وغيرهم من مسؤولي الانضباط
- ضمان انسجام عمل الهيئة التشريعية مع برنامج الحزب وقرارات الكتلة الحزبية
- العمل كمتحدثين إعلاميين للحزب

##### الصفات المرغوب فيها

- الخبرة البرلمانية والحزبية
- الإحاطة بالإجراءات المرعية والبرلمانية
- مركز مرموق، واحترام، وثقة ضمن الحزب، وقيادته وبين النواب في البرلمان
- التواصل السليم ومهارات التفاوض

#### توزيع المهام في المجموعات البرلمانية

تتعدّد قضايا السياسات التي تنشأ ضمن الهيئة التشريعية - وهي تتناول قضايا الصحة، وإصلاح الأراضي، والتربية، وما إلى ذلك. ونادراً ما يكون من الممكن بالنسبة إلى أعضاء الهيئة التشريعية معالجة جميع القضايا الواردة في الملفات. ومن الوسائل التي تضمن استفادة الكتل من وقتها بفعالية توزيع الأعمال بحيث

أعضاء البرلمان المنتمي إلى حزبٍ معيّن مع العضو التابع لحزبٍ آخر على عدم التصويت. تتيح هذه الطريقة للعضوين في البرلمان التغيير بشكلٍ مؤقتٍ عن الإجراءات البرلمانية - مثلاً، بسبب المرض، والمسؤوليات الوزارية، والوظائف الخاصة للناخبين - من دون التأثير على التوازن العام للأصوات في الهيئة التشريعية. غالباً ما يتفاوض ضباط النظام بهذه الاتفاقات ويراقبون العملية المستمرة للهيئة التشريعية في ضمان تطبيق قرارات الحزب من خلال التصويت الصحيح وإلقاء الكلام على نحوٍ منظم.

في المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، يشكّل مسؤولي الانضباط الأساسيون من الهيئات التشريعية الوطنية والإقليمية جزءاً من منتدى يعمل على ضمان الإدارة السياسية الفعالة وتنسيق نشاطات الكتلة. بالإضافة إلى ذلك، خلال اللقاءات الأسبوعية، يقوم مسؤولو الانضباط في الجمعية الوطنية وفي المجلس الوطني للأقاليم بمراجعة تطبيق الخطة الاستراتيجية للحزب، ومناقشة النشاطات الخاصة بمختلف الوحدات السياسية والإدارية، واعتماد التقارير واتخاذ القرارات بشأن الاستراتيجية وغيرها من المسائل.<sup>٦٠</sup>

وقد قدّمت إحدى الدراسات التي تناولت نظام ويستمينستر وصفاً لمسؤولي الانضباط بأنهم الأدوات المحركة للألة البرلمانية، مع التشديد على أنه، مع أنّ المنصب غالباً ما يرتبط بالإرغام والسيطرة، من حيث الممارسة يتعلّق الأمر أكثر بتطوير سلطة غير رسمية تستند إلى المديونية والامتنان. وتضيف الدراسة أنّ «[عدداً كبيراً] من مسؤولي الانضباط ... [قد] وصفوا نواب المقاعد الخلفية في البرلمان بأنهم يقصدونهم من أجل «الإرشاد، والنصح، والمساعدة، أو الدعم»، وأنّ «مكتب مسؤول الانضباط منظمٌ للتقديم. فهداياه، أو استثماراته، تتضمّن الخدمات البسيطة، والاستثناءات على القواعد، والمسامحة على التخلف في السداد»<sup>٦١</sup>

مع الأخذ في الاعتبار هذه المسؤوليات، مسؤولو الانضباط هم في العادة من كبار الأعضاء في البرلمان، من ذوي التأثير الكبير على قيادات الحزب، ويقيمون شبكة واسعة وسط النواب الجدد، المعروفين أيضاً بنواب المقاعد الخلفية. فيصح القول إنّ باب قائد الحزب يجب أن يبقى مفتوحاً دائماً أمام مسؤول الانضباط وإنّ باب مسؤول الانضباط يجب أن يكون مفتوحاً دائماً أمام نواب المقاعد الخلفية. ولربما يكمن مصدر قدرة رئيس الكتلة على الإقناع في إدارة المكافآت والعقوبات، وتوزيعها بطريقة استراتيجية بين الأعضاء في الحزب. وفي وقتٍ يمكن أن تتضمّن فيه المكافآت المناصب الوزارية، والعضويات، وتروّس اللجان المختلفة والتعيينات في البعثات الأجنبية، قد تتراوح العقوبات بين منع هذه الأنشطة والفصل عن الحزب. في بعض الدول، يزعم أنّ الأحزاب حتى قد احتفظت بسجلات تسلسل الأسرار المختلفة للأعضاء، ويشتهر أن تكون مكاتب مسؤولي الانضباط مستودعات لهذه «التقارير بالأعمال المسبّبة»، التي قد تستخدم لحث نواب البرلمان على الوفاء.<sup>٦٢</sup>

تشكل حكومات الظل، الشائعة ضمن الأحزاب الأكثرية المعارضة في الهيئات التشريعية المبنية على طراز ويستمينستر، مثالاً إضافياً عن تقسيم الأعمال ضمن المجموعات البرلمانية. فالمجموعة، التي تشكل جزءاً من المجموعة البرلمانية أو الكتلة، تتألف بطريقة تعكس تركيبة مجلس الوزراء، ويعين كل عضو من حكومة الظل لحقيبة وزارية أو أكثر. أما قائد المعارضة فغالباً ما يؤدي دور رئيس وزراء حكومة الظل. وغالباً ما تتضمن حكومات الظل القيادات العليا للمجموعة البرلمانية أو الكتلة، تعين من قبل القيادات البرلمانية (بحسب الخبرة في العادة أو المعرفة في مجال معين) أو تنتخب من قبل الكتلة. في بعض الحالات، قد تختار أحزاب المعارضة أيضاً وزراء الظل لتولي حقائق لا يكون لها نظير في الحكومة، كوسيلة تبيين الأولويات السياسية المختلفة للمعارضة. تتيح وزارات الظل للمعارضة في الهيئة التشريعية أن: تعمق الخبرة في بعض القطاعات؛ تعمل بمزيد من الفعالية؛ وتعطي صورة «الحكومة المنتظرة».

يقيم وزراء حكومة الظل مع الوزراء في الحكم علاقات ندية. على سبيل المثال، غالباً ما يتولى وزير المال في الأنظمة البريطانية الرد على الموازنة التي يعدها قريبه في الوزارة العادية؛ كذلك الأمر، يرد وزير البيئة في حكومة الظل أيضاً على المبادرات التي يدخلها وزير البيئة. إن هذه العلاقات الندية تتيح لزعم المعارضة التركيز على الرد بشكل مباشر على رئيس الوزراء. وبالتالي، من الممكن الاستفادة على نحو أكثر استراتيجية من الوقت والتأثير لدى زعيم المعارضة.

تحدث أحد الخبراء في ورشة عمل للمعهد الديمقراطي الوطني عن بعض التحديات التي واجهها في أدائه لدوره كوزير للعدل في حكومة الظل وكيف قام بمعالجتها. أما خصمه، وزير العدل، فكان لديه ٣٠٠٠ موظف من القطاع العام يعملون لديه، ولكن لم يكن لديه أي موظف مأجور. بالإضافة إلى ذلك، كان مشغولاً دوماً بنشاطاته العادية التي يفرضها عليه منصبه كمشرع: يعمل في اللجان ويقيم الاتصالات مع الناخبين ويلبي طلباتهم. وقال: ليس من السهل الاطلاع على كل المعلومات المتوافرة... لا يتوافر لدينا الكثير من الموارد.» وقد أحسن الإدارة من خلال المحافظة على فريق من الخبراء المتطوعين: أستاذ محاضر في مادة القانون، ومحاميان، وقاضٍ سابق، وضابطان في الشرطة، وعامل في منظمة خيرية، وخبير في الإصلاحات الجنائية، وأحد موظفي قطاع الأمن الخاص. أجرى هذا الفريق الأبحاث اللازمة، وقام بصياغة الخطابات، وعمل على مشاريع القوانين، وقدم المشورة اللازمة. لأبحاثه الشخصية، عول على المكتبة المتاحة للبرلمان الإيرلندي.<sup>٦٤</sup>

تعقد حكومات الظل اجتماعاتها مرة في الأسبوع - بشكل منفصل عن سائر المجموعة البرلمانية - كالحكومة الفعلية تماماً. بالإضافة إلى هذه الاجتماعات الخاصة بحكومات الظل، توفر

يتولى كل عضو في البرلمان المسؤولية الأولية عن بعض المواضيع الخاصة. من خلال توزيع الأعمال على هذا النحو، يمكن للأعضاء في البرلمان تنمية حس من الثقة المتبادلة في بعضهم البعض من حيث المعرفة والخبرة في مجالات محددة. إن هذا الترتيب المتبادل لا يبطل مسؤولية النائب - فلا بد من أن يشعر بالارتياح حيال الطريقة التي يعتمدها للتصويت في الهيئة التشريعية؛ كل ما في الأمر أنه يسمح للنواب في البرلمان باستغلال الوقت بقدر أكبر من الفعالية من خلال التعاون مع سائر الكتل.

لعل الطريقة الأولى والأكثر شيوعاً تتمثل في توزيع الأعمال بحسب الموضوع قيد المعالجة: في حالات عدة، تعكس المواضيع المطروحة أو القضايا محط الاهتمام الأعمال التي تتولاها الوزارات في الحكومة. أما الوسيلة الثانية فتقضي بتوزيع الأعمال على أساس جغرافي. فيتولى كل عضو من أعضاء الكتلة مسؤولية دائرة أو مجتمع محدد ضمن البلدية (ربما منطقة يقطنون فيها أو يقيمون معها رابطاً معيناً). فيكون للناخبين في هذه المنطقة علاقات أكثر متانة مع عضو الكتلة وبالتالي مع الحزب والكتلة، ذلك لأن العضو يهتم بالقضايا التي تهتم الناخبين في المجتمع المحلي. وغالباً ما تختار المجموعات البرلمانية العاملة في الأنظمة ذات التمثيل النسبي تنظيم نشاطات توعية الناخبين استناداً إلى هذه المقاربة.

في الكتل الأكبر حجماً، من الممكن تعيين مجموعات من النواب لتولي بعض القضايا المحددة. في برلمان فنلندا، تقوم الكتل التي تملك عدداً من النواب المعيّنين في كل لجنة باختيار أحد الأعضاء لترؤس ممثلي الحزب عن هذه اللجنة. وتعقد كل مجموعة لقاءاتها بحسب ما تقتضيه الحاجة. يقود نائب رئيس الكتلة اجتماعات أسبوعية يجتمع فيها رؤساء كل من هذه اللجان للتنسيق مع بعضهم البعض، وإطلاع بعضهم البعض على آخر الأحداث الدائرة ضمن اللجان وتحديد القضايا التي تحال إلى المجموعة البرلمانية الأوسع نطاقاً للنقاش. من هنا، يمكن القول إن رؤساء اللجان يؤدون أدواراً مؤثرة في رسم موقف مجموعة الحزب حول مختلف القوانين في اللجنة.<sup>٦٥</sup>

نسجاً على المنوال نفسه، في المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، يوزع الأعضاء في البرلمان على مجموعات دراسة تكون بمثابة لجان فرعية للكتلة. يترأس كل مجموعة رئيس يعاونه مسؤول انضباط. تعمل كل مجموعة دراسة ضمن لجان برلمانية محددة وتقتصر سياسات الكتلة البرلمانية الخاصة للقضية ذات الصلة. ويعتبر هذا الترتيب ممكناً بشكل كبير نظراً إلى حجم الكتلة في المؤتمر الوطني الأفريقي ليس إلا (٢٦٤ من أصل ٤٠٠ عضو، نتيجة لانتخابات الجمعية الوطنية في العام ٢٠٠٩). ولكن، حتى الكتل الأصغر حجماً ستقوم سواء بشكل رسمي أو غير رسمي بتوزيع الأعمال من خلال تعيين متحدثين رسميين أو خبراء متخصصين لمعالجة مختلف مجالات السياسات.

والتوصل إلى توافق.

تعتبر المجموعات البرلمانية الحزبية البلجيكية صغيرة، لذلك، يوفر اجتماع هذه المجموعات مساحة للعمل يمكن من خلالها تهدئة الخلافات في الرأي حيث من الممكن أن تعود بعض المسائل المتنازع عليها إلى جدول الأعمال لعدة أسابيع. بالإضافة إلى ذلك، يجري توزيع الأعمال بشكل صارم، الأمر الذي يجعل من غير الممكن أن يتدخل أحد الأعضاء في نطاق سياسة عضو آخر، ما يقلص بالتالي من احتمال وقوع خلافات... في كل من بريطانيا وفرنسا، من جهة أخرى، تتسم الكتل بحجمها الكبير ما يجعل هذه الاجتماعات أصعب من حيث الإدارة.<sup>٦٦</sup>

تعد الكتل اجتماعاتها أسبوعياً وفي وقتٍ محدّد أيام انعقاد الجلسات. تبيّن قواعد الكتل هذه التفاصيل والآليات اللازمة للدعوة إلى الاجتماعات الطارئة، التي قد تعدّ ضرورية عند النظر في التشايع الطارئة، وتعديل الاستراتيجية رداً على القضايا الجديدة أو النظر في مواجهة تحدّ له علاقة بالقيادة.

تتبع جداول عمل اجتماعات الكتل النيابية مساراً معيارياً للنظر في الأعمال البرلمانية. ومن الأجنات النموذجية: خطبة القائد؛ تعليقات مسؤولي الانضباط؛ مشاريع القوانين الحكومية المطروحة للنقاش؛ استراتيجية الوقت المخصص للأسئلة؛ الاقتراحات غير الحكومية؛ والأعمال العامة. في وقتٍ قد تحدّد فيه طبيعة الأعمال البرلمانية محور التركيز عند انعقاد اجتماعات الكتل، من الممكن أن تتيح الأحكام للنواب في البرلمان طرح مسائل إضافية. على سبيل المثال، قد يكون لدى أحد النواب همّ معيّن يتعلّق بدائرته الانتخابية وقد يرغب في أن يعرف ما إذا كان النواب الآخرون يشاركونه هذا الهم. من نقاش من هذا النوع، قد يحدّد الحزب الحاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية أو تعديل سياسة معيّن.

يجب أن تتضمّن قواعد الكتلة إجراءات معيارية لعقد الاجتماعات تغطي كيفية تطوّر النقاشات والمدة المسموح بها للكلام، وكيفية إنهاء النقاشات، وعملية التصويت (مثلاً التصويت برفع اليد، الاقتراع السري، أو الأصوات). قد تتضمّن اجتماعات الكتل أحياناً أعضاء من الهيئة التنفيذية غير البرلمانية للحزب، كالأمين العام للحزب وأعضاء من الحكومة - كالوزراء مثلاً، وهم ليسوا نواباً في البرلمان. خلال النقاشات الخاصة بالسياسات، قد تودّ الكتلة أيضاً أن تسمع من الخبراء غير الحزبيين في مجال الملفات. كما يفترض بقواعد الكتلة أن تحدّد بوضوح من الذي يحق له بحضور الاجتماعات. أما مهمة تسجيل محاضر اجتماعات الكتل فهي عموماً من مسؤولية مسؤول الانضباط أو أحد الأمناء. ويعتبر هذا الأمر هاماً لتجنّب أي نزاعات مستقبلية حول اتجاهات الحزب. وبما أنّ عضوية الكتلة تختلف من انتخابات لأخرى، تشكّل هذه المحاضر الذاكرة المؤسسية للكتلة؛ ما يضمن بالتالي ثبات الحزب على موقفه في

اجتماعات المجموعة البرلمانية الأكبر حجماً لحكومة الظل فرصة لتقديم المعلومات الموجزة للزملاء وإشراكهم. على الرغم من أنه قد يصدف لوزراء الظل أن يطلبوا إلى مجموعات الأعضاء من بقية المجموعة البرلمانية (نواب المقاعد الخلفية) التحقيق وتقديم الاقتراحات بشأن قضايا معينة، غالباً ما تتولّى حكومة الظل مسؤولية اتخاذ القرارات النهائية بشأن السياسات.

غالباً ما يشكّل وزراء حكومة الظل أعضاء الأقلية ضمن لجان الحقائق الوزارية، الأمر الذي يتيح لهم تلقيهم نظام اللجان وتنمية العلاقات مع مختلف القوى الفاعلة مع هذا القطاع، الأمر الذي يعزّز من عملية صياغة السياسات. بالإضافة إلى ذلك، إنّ توزيع المسؤوليات يوضّح أي عضو في المعارضة سيكون في الطليعة لإيصال موقف الحزب من موضوع معين. كما يسهّل للطلاب من جانب وسائل الإعلام، التي يمكنها الاتصال بالقائمة بأعضاء حكومة الظل للبيانات المتعلقة بمواضيع محددة.

تعتبر حكومات الظل عموماً الأكثر فعالية في الأنظمة على طراز ويستمينستر بما أنّ الوزراء هم أيضاً نواب في البرلمان. ولكن، تمت تجربة حكومات الظل غير البرلمانية - في البوسنة والهرسك مثلاً - كطريقة للتصدي للحكومات غير الفعالة أو السيطرة القمعية على جدول الأعمال السياسي.

## اجتماعات الكتلة

من غير الممكن أن تتوصل الكتلة إلى التوافق على كلّ المواضيع. ولكن، من الأرجح أن يحترم الأعضاء قرار الكتلة في حال سجّلت محاولة للتوصل إلى تسوية. من وجهة نظر القادة، من الممكن أن تسمح النقاشات المفتوحة والصريحة خلف الأبواب المغلقة للأعضاء بأن يزيحوا المشاغل عن كاهلهم وأن يتوصلوا بالتالي إلى اقتناع بدعم وجهة نظر الحزب. كذلك، تؤثر أساليب القيادة على درجة شعور النواب بأن هذا الخيار متاح أمامهم. كما تشير إحدى دراسات حزب العمال البرلماني في المملكة المتحدة:

كان قادة سميث مقتنعين بالتوصل إلى اتفاق حول القضايا المثيرة للجدل بشكل جماعي في حزب العمال البرلماني على أمل أنه إذا نفّس نواب المقاعد الخلفية عن غضبهم بخصوصية، فمن غير المرجح أن يصوتوا ضد خط الحزب... ومن الدروس القيّمة التي يمكن استخلاصها من حقبة سميث أنّ تخصيص القليل من الوقت للاستماع إلى نواب المقاعد الخلفية، يسمح لجند المشاة بالتنفيس عن غضبهم ما يجعل الحزب أفضل شأنًا والقيادة أكثر فعالية.<sup>٦٧</sup>

أما حجم الكتلة فمن الممكن أن يحدّ من مدى الاستفادة من الاجتماعات كمنتدى للنقاش، بغضّ النظر عن أسلوب القيادة؛ في المجموعات الأصغر حجماً، من الأسهل سماع جميع وجهات النظر

ما يتعلق بقضايا محددة. في الوقت نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الحساسة للنقاشات في الاجتماعات، قد تكثر المجموعات البرلمانية من تسجيل بعض التفاصيل وقد تختار بكل بساطة ذكر وقوع النقاشات وتسجيل القرارات التي اتخذت. ومع أنه من غير المؤلف لاجتماعات الكتل أن ينظمها القانون، بموجب التشريع الكولومبية، يفترض بالكتل أن تحفظ محاضر الاجتماعات التي تتخذ فيها الاستراتيجيات التشريعية وقرارات التصويت. من المفترض أن تنفيذ المحاضر كأدلة في الحالات التي تتخذ فيها الأحزاب إجراءات تأديبية تجاه نوابها.<sup>٦٧</sup>

## الحرية الفردية في مقابل التماسك الحزبي

من الناحيتين النظرية والعملية، لعلّ أعظم أشكال التوتر الموجودة بالنسبة إلى النائب يتمثل في تحديد متى يكون من المفترض معارضة الحزب عندما يكون النائب معارضاً للحزب في شأن معين، ومتى من المفترض تضييع الحرية الشخصية في ما يتعلق بموضوع معين لخير الولاء للحزب، والتضامن، والترابط. وقد أشارت إحدى الدراسات إلى هذا التوتر بمعضلة المشرّع:

يواجه المشرعون الخيارات التالية عند التصويت بشأن قرارات السياسات. أولاً، يمكنهم اتخاذ الخيار بدعم الناخبين ويكون لديهم حظ أفضل بإعادة الانتخاب. ثانياً، يكون من الممكن دعم الحزب والتصويت مع الحزب حول قضايا السياسات، وبالتالي ضمان القدرة على الارتقاء في الحزب، وتحقيق التسمية للانتخابات القادمة والسعي إلى منافع أخرى كدليل على الولاء والموقع في الحزب.<sup>٦٨</sup>

في وقتٍ يعتبر فيه الخياران أعلاه غير حصريين بشكل متبادل دائماً، ثمة نزاعات أخرى قد يواجهها المشرعون. على سبيل المثال، قد تصطدم معتقداتهم الشخصية مع آراء الناخبين، بغض النظر عن موقف الحزب، أو قد يكونون ميالين إلى الانشقاق للانضمام إلى حزب آخر في مقابل تعيينات عامة أو أرباح شخصية.<sup>٦٩</sup> تستهلك هذه المعضلات عادةً داخل الكتل الحزبية، وهذا هو النزاع المحتمل الذي يجب أن ينظر فيه النواب - سواء أكانوا يمثلون مصالح الناخبين، أو يعملون من أجل مصالح الحزب أو يتبعون معتقداتهم وقيمهم الشخصية. غالباً ما ستكون هذه المصالح متراصة، ولكن في الحالات التي لا تكون كذلك، السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان من المفترض بالحزب أن يوجّه كيف يمكن للنواب أن يتصرفوا ويصوّتوا في البرلمان؟

إنّ الدرجة التي تتحدّد فيها برامج السياسات وتستند إلى قيم إيديولوجية تؤدي دوراً في هذه القوة الحركية. وفقاً لإحدى الدراسات، في أعقاب ثورة سلوفاكيا في العام ١٩٨٩، باستثناء الحزب الشيوعي، كانت المجموعات البرلمانية «أكثر بقليل من مجموعات غير رسمية

من النواب الذين يتشاركون الأفكار نفسها». وقد تحوّل بعض هذه المجموعات غير الرسمية في نهاية المطاف إلى أحزاب سياسية. ولكن في السنوات اللاحقة، أقامت مجموعات مختلفة تحالفات من غير أن تعرف الكثير عن الشركاء. وفي وقت لم تختبر فيه المجموعات البرلمانية أي انشقاقات بين ١٩٩٠ و١٩٩٧، اختلف الآخرون حول مجموعة مختلفة من القضايا. وقد ساهمت تلك الانقسامات في نهاية المطاف في إنشاء أحزاب أكثر تماسكاً.<sup>٧٠</sup> بالتالي، من الممكن أن تتطوّر المجموعات البرلمانية مع مرور الوقت إلى مجموعات برلمانية موحدة عندما تبدأ الأحزاب، والنواب بالاندماج حول قيم متشابهة.

ومن المرجح أن يكون النواب من الأحزاب التي تتبع أساساً إيديولوجياً واضحاً ميالين إلى الالتزام التزاماً شديداً بسياسة الحزب مقارنةً بالممثلين عن الأحزاب التي تتمتع بأهداف غير واضحة في مجال تحسين الدول. على نحوٍ جوهري، وكما هو مشار إليه في قسم آخر من هذه الدراسة، عندما انتخب نواب البرلمان باستخدام العلامة التجارية الخاصة بالحزب (كأن يحدوا كمرشّحين عن الحزب على ورقة الاقتراع، أو أن يربطوا أنفسهم بالمواد الحزبية عند تنظيم الحملات)، وثمة توقع من الناخبين بأن النائب سيعمل بما يتوافق مع البرنامج السياسي للحزب. في العادة، تعمل الأحزاب السياسية على صياغة برنامج سياسي لوقت الانتخابات، وإذا نجحت في الفوز بالحكم، يعتبر الدعم الشعبي بمثابة تفويض بتطبيق هذه السياسات. بموجب نظرية التفويض الخاصة بالديمقراطية، يفترض بنواب حزب معين أن يدعموا موقف الحزب في الأصوات البرلمانية، حتى تنعكس رغبات الناخبين في العمل البرلماني.<sup>٧١</sup> وبالتالي، فإنّ إعطاء النواب الحرية الكاملة في التصويت، عندما سيتم انتخابهم على أساس الانتماء للحزب، أو البرنامج، أو بخاصة على قائمة الحزب، من شأنه أن يعيق الهدف المتمثل في إنشاء نظام حزبي قوي. في حالات كهذه، قد تتسم البرلمانات بالفوضى وتركبها التحالفات المتقلّبة، مع انشغال النواب أكثر فأكثر بمصالحهم الشخصية لا بالترابط الحزبي أو المصلحة الوطنية. وسرعان ما يتحرّر الناخبون من السحر الذي يمارسه النواب عليهم فيتبدّل النواب وقت الانتخابات.

من جهة أخرى، في حال كانت الأحزاب تحكّم السيطرة على النواب، من الممكن أن يرى الناخبون أنّ النائب الحالي لا يمثلهم. فيصبح من الصعب أكثر فأكثر على النواب القول إنهم يصغون إلى الناخبين، في وقتٍ يعي فيه هؤلاء الناخبون أنّ النواب يجب أن يأتروا من الحزب. أما النموذج المثالي فيقع في مكان ما بين هذين الحدين: يتمثل التحدي في إيجاد التوازن بين الحرية الفردية والتماسك الحزبي.

وبما أنّ التفاعل بين الناخبين والنواب حيوي في الأنظمة الديمقراطية التمثيلية، ولما كان يمثل أسلوباً رئيسياً لضمان عدم فقدان الأحزاب السياسية لاتصالاتها بالرأي العام، يكون من المهم بالنسبة إلى النواب إقامة الاتصال مع مجتمعاتهم المحلية. يمكن

للنواب، من خلال جلسات الاستماع الخاصة باللجان، والمساهمات المقدمة من المجموعات المدنية وغيرها من النشاطات المشابهة، التماس مجموعة من وجهات النظر في الوظائف الخاصة بصياغة القوانين. في الوقت نفسه، غالباً ما يكون هناك قيود معينة تمنع النواب من استشارة الناخبين حول القضايا الفردية في حين أنّ القيام بذلك قد يفقد النواب القدرة على التصرف بالقضايا العالقة أو الطارئة. فضلاً عن ذلك، في حال انطلق النواب فقط من آراء الناخبين، من غير الممكن أن تقر أي تشريع إلزامية ولكن غير ضرورية. بالتالي، غالباً ما يتطلب سير العمل الفعال للبرلمانات من النواب الحكم في القضايا واتخاذ القرارات التي يتم التوصل إليها من خلال مزيج متوازن من وجهات نظر الناخبين والقيم الحزبية والفهم الكامل للقضايا.

يفترض بالقواعد الحزبية أن تعالج أي مشكلة محتملة بين حرية الفرد وتحقيق التضامن الحزبي. تعترف الأنظمة الأساسية للحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي ببعض أشكال التوتر هذه من خلال تحديد مجموعة من الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالممثلين المنتخبين. مع الإحاطة علماً بالحقوق غير الحصري للنائب، بما يتوافق مع مبادئ الحزب وبرنامج السياسي، بتكوين آرائه الخاصة واتخاذ القرارات ضمن المجالات التي يغطيها منصب الممثل المنتخب، تذكر القواعد أيضاً بواجب «السماح للقرار بأن يوجهه بأفكار الحزب وقراراته والتصرف على نحو ثابت بالمقارنة مع القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية»<sup>٧٢</sup>

في حزب العمال الأسترالي، يطبق التضامن الحزبي بالكامل، بحيث تنص أنظمتها بوضوح على ما يلي:<sup>٧٣</sup>

١. إن السياسات على المستوى الوطني، ومستوى الولايات والأقاليم تتحدد من خلال المؤتمرات التي تعقد على المستوى الوطني، وعلى مستوى الولايات والأقاليم بالتعاقب. وتعتبر هذه القرارات ملزمة لكل عضو ولكل قسم من الحزب، أو الولاية ذات الصلة أو فرع الحزب في الإقليم.

٢. في ما يتناول القضايا غير الخاضعة للبرنامج الوطني أو لقرارات المؤتمر أو ما يعادلها على مستوى الولايات أو الأقاليم، فيكون قرار الأكثرية ضمن حزب العمال البرلماني ملزماً لجميع أعضاء البرلمان.

في المقابل، الحزب الديمقراطي الأسترالي الذي يحدد السياسات من خلال تصويت جميع الأعضاء في الحزب، لا يلزم الأعضاء في البرلمان باتباع السياسات. ولكن، عند التصويت ضد سياسة الحزب، يطلب إلى الأعضاء في البرلمان «أن يوضحوا أنّ [آراءهم الشخصية] لا تعكس آراء عموم أعضاء الحزب»<sup>٧٤</sup>

في الولايات المتحدة، يتطلب الحزب الديمقراطي التضامن الحزبي فقط في المسائل التي لها علاقة بمواقف القيادة أو اللجنة: في ما يتعلق بالتصويت في مجلس النواب لصالح الرئيس

وغيره من المسؤولين في المجلس، لكل رئيس لجنة أو عضو أقلية، ولعضوية اللجان، يلزم تصويت الأكثرية للحاضرين والذين يصوتون في الكتلة الديمقراطية جميع أعضاء الكتلة.<sup>٧٥</sup>

في إيرلندا، يفرض حزب سن فاين أن يتبع الأعضاء في البرلمان تعليمات الرئيس التنفيذي الوطني للحزب.<sup>٧٦</sup> ويشير هذا المثال إلى كون الجناح التنظيمي للحزب له تأثير أكبر على الجناح البرلماني، ويكون قادراً على إنشاء نزاعات الحزب الداخلية في حال كان الجناح الحزبي على اختلاف. ومن غير المرجح أن يحدث ذلك في حال شغل قادة الحزب البرلماني الرفيع المستوى مراكز مرموقة (أو كانوا قادرين على ممارسة تأثير أقوى) في الهيئة التنفيذية للحزب. في المثال المتعلق بسن فاين، تتحمل الكتلة الحزبية مسؤولية فرض العقوبات ضد أعضاء البرلمان المتمردون.

بحسب القواعد والأعراف التشريعية والحزبية، قد يتوافر أمام المشرعين عدد من الخيارات المتاحة في إقامة التوازن بدقة بين المواقف الشخصية ومواقف الناخبين والحزب. ولعل الخيار الأول هو النقاش مع زملائهم من أعضاء الكتلة. وبمقدور اجتماعات الكتل ومسؤولي الانضباط مساعدة قادة الحزب في الهيئة التشريعية على تقدير المزاج السائد ومواقف الأعضاء. ولكن قد تأتي أوقات لا تكفي فيها النقاشات خلف الأبواب المغلقة للكتلة النيابية في معالجة مخاوف الأعضاء. في البرتغال، على الرغم من الحوافز التنظيمية القوية للتماسك الحزبي في الهيئة التشريعية، استخدم الممثلون المنتخبون سلباً منزلقاً من الخيارات للتعبير عن درجات الاختلاف في الرأي من مواقف الحزب، بما في ذلك: الغياب الطوعي عن المجلس أو التراجع بشكل مؤقت للسماح لمسؤولين حزبيين آخرين بالحل محلهم للتصويت؛ اقتراح التشريع أو التعديلات على مستوى اللجنة، وإلزام حدوث نقاش حول المخاوف، وإصدار البيانات الصحفية. غالباً ما يحدث الخيار الأخير بالتزامن مع الاختلاف في الرأي ولكن يمنح المشردين وسيلة إضافية لإعلام ناخبين معينين بجهودهم في المدافعة عن موقف محدد. بالإضافة إلى ذلك، في البرلمان البرتغالي، يمكن للنواب في البرلمان لمعظم الأصوات، إعداد تفسير للتصويت، أي وثيقة خطية تفسر التصويت. يعمد البرلمان إلى نشر هذه التفسيرات مع المعلومات المتعلقة بالنقاش البرلماني المؤدي إلى التصويت. وبما أنّ الإعلام يغطي تفسيرات التصويت، لا سيما تلك التي يقوم فيها الأعضاء في البرلمان بانتقاد جوانب الموقف الحزبي، يمنح ذلك النواب في البرلمان طريقة للتعبير بصورة علنية عن الاستياء من دون الإخلال بانضباط الحزب.<sup>٧٧</sup>

ومن النقاشات الأخرى الدائرة هو ما إذا كان الترابط الحزبي أسهل على الكتل الحزبية في الحكم أو في المعارضة. فقد يكون بمقدور المجموعات البرلمانية في الحكم تحقيق الوحدة الحزبية من خلال اعتماد مواقف حزبية جذابة في الحكم. ولكن، غالباً ما تجبر الأحزاب الحاكمة على اعتماد موقف حول القضايا الانقسامية والتوصل

الجدول ٥: حرية ممارسة التصويت «بضمير»

الدولة	هل يجبر النواب عامةً على التصويت مع الكتلة	هل من استثناءات للتصويت بضمير
إيرلندا	نعم	نادراً جداً
باكستان	نعم، على الثقة، والاعتمادات المالية والقيادة	نعم، باستثناء الثقة، والاعتمادات المالية والقيادة
بلغاريا	نعم	كلا
بنغلادش	نعم	كلا
البوسنة والهرسك	نعم، أو يصبحون مستقلين	كلا
البيرو	كلا	نعم (بما أنّ الأعضاء في البرلمان يتمتعون بحرية التصويت أصلاً)
الجبيل الأسود	كلا ولكن التوافق يتحقق في معظم الأحيان	نعم، ولكن الانضباط الحزبي قوي نسبياً
جنوب أفريقيا	نعم	كلا
صربيا	في معظم الأحيان نعم	فقط على القضايا الأقل أهمية
العراق	نعم، في المبدأ	نعم
كمبوديا	نعم	كلا (نظرياً نعم)
كوسوفو	نعم	نعم، على القضايا المحلية
كولومبيا	نعم، باستثناء قضايا الضمير	نعم، قضايا الضمير مسؤول عليها
مالي	كلا	نعم
المجر	نعم، إلا إذا وافق ثلثا أعضاء الكتلة على السماح بالاختلاف	نعم، على قضايا الضمير
المغرب	كلا	نعم (بما أنّ النواب يتمتعون بحرية التصويت أصلاً)
المملكة المتحدة	حسب أهمية القضية/ التشريع	فقط على بعض القضايا الاجتماعية - عقوبة الإعدام، الإجهاض، وما إلى ذلك، والقضايا ذات الأثر المحلي
نيجيريا	كلا ولكن التوافق يتحقق في معظم الأحيان	أحياناً
اليمن	نعم	يتمتعون بحرية التصويت عموماً

البرلمان بأنهم سيحصلون على السلطة تحت القيادات الحالية. أما في ما يخص أحزاب المعارضة التي لا تملك الحظ الوافر للاختراق، غالباً ما يعمد النواب إلى كسر الصفوف، والتشكيك في استراتيجية القائد، وترك الحزب حتى في كثير من الأحيان.

### التصويت بضمير

في أحزاب عدة، يمنح النواب إمكانية التصويت «بحرية» أو «بما يمليه عليهم ضميرهم» حول بعض مجالات السياسات، تعتبر أحياناً مسائل خاصة بالضمير الاجتماعي. ومن التعريفات المشتركة لقضايا الضمير: الإجهاض؛ عقوبة الإعدام؛ هندسة الجينات؛ الأبحاث الخاصة بالخلايا الجذعية؛ الميول الجنسية؛ والقتل الرحيم. وقد تساعد هذه الاستراتيجيات في تجنّب النزاعات التي قد يواجهها الحزب عند صياغة السياسات المتعلقة بهذه القضايا، وتفادي أي انشقاقات داخلية قد تكون مسيئة للحزب. في كولومبيا، تبين من خلال إحدى

إلى تسوية. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى حالات توتر بين النواب في المقاعد الخلفية وأعضاء مجلس الوزراء، الأمر الذي يجهد الوحدة الحزبية. في الحالات التي تمتلك فيها الحكومة الأكثرية، قد ترغب القيادة في تحمل الارتدادات ولكن تصرّ على الوحدة الكاملة عندما تتطلب الأكثرية القريبة احتساب كل صوت من الأصوات. في بعض الحالات، قد تتم الاستفادة من بيروقراطية الحكم للبحث في خيارات السياسات فيفضي الأمر بالأحزاب إلى اعتماد المواقف ضمن الكتلة من دون الكثير من النقاش.

غالباً ما تكون لدى أحزاب المعارضة مشاكلها الخاصة في المحافظة على الترابط الحزبي. ولا سيما في الدول التي تشهد انتقالاً نحو الديمقراطية، حيث غالباً ما تكون الموارد محدودة وائتلافات الحكم قوية، قد تؤدي عدم قدرة نواب المعارضة على التأثير في العملية التشريعية بهم إلى الإحباط. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على قادة أحزاب المعارضة أن يعولوا على الكاريزما التي يتمتعون بها من أجل تحقيق التماسك داخل الكتلة والمحافظة على ثقة النواب في

الدراسات التي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني أن الأحزاب المختلفة تحدّد قضايا الضمير بصورة مختلفة. في وقتٍ أُكِّدَ فيه بعض الأحزاب على الأعضاء في البرلمان التصويت وفقاً للأسباب الشخصية التي يملئها عليهم ضميرهم، ويقدمونها للكتلة للموافقة عليها، في وقتٍ يعمد آخرون لإعطاء أمثلة عن أنواع القضايا ذات الصلة، وقد تضمّنت: المبادئ الدينية والأخلاقية؛ والخدمة العسكرية؛ والممارسات العرفية (للممثلين المنتخبين من المجتمعات المحلية الأصلية)؛ وزراعة الأعضاء؛ والقتل الرحيم؛ ومشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية.<sup>٧٨</sup>

في الدول التي شملتها مسح المعهد الديمقراطي الوطني، تختلف درجة الحرية التي يمكن أن يتمتع بها النواب في البرلمان (راجع الجدول ٥). ليس من غير الشائع أيضاً بالنسبة إلى الأحزاب أن تقرّ بأنّ النواب يتمتعون بحرية التصويت بحسب ما يملئهم ضميرهم حول أي موضوع كان، في وقتٍ تقوم فيه، من حيث الممارسة بإجبار النواب على التصويت ككتلة. إنَّ رغبة النائب في أن يتمّ تعيينه في مرحلة الاختيار المسبق أو تمويل الحملة مستقبلاً قد يشكّل محفزاً أساسياً يتجاوز الضمير الشخصي، لا سيما في الأنظمة الديمقراطية حيث يتمثّل الناخبون بشكلٍ أساسي مع الحزب وليس مع المرشّح كفرد.

في بعض الحالات، قد تسمح الأحزاب للنواب بالتمتع بمزيد من المرونة بحسب أهمية التشريع موضع الاهتمام. في الإجابة عن استبيان المعهد الديمقراطي الوطني، أشار الخبراء السياسيون من المملكة المتحدة إلى ما يلي:

الأمر يرتبط بطبيعة التعليمات التي يصدرها مسؤول الانضباط وقائد الحزب لكل بند من بنود الأعمال أو الشؤون البرلمانية. فالتعليمات الثلاثية تعني أنّ عليك أن تكون حاضراً في الغرفة وتصوّت بما يتوافق مع الخط الحزبي إلا في حال الحصول على إذنٍ خاص. أمّا التعليمات الثنائية فنادرة الوجود ولا تستخدم على الإطلاق، في حال التواجد في الحكومة بحسب تجربتي. في المعارضة، تعني هذه التعليمات أنه يفترض بك أن تكون حاضراً ولكن من الأرجح أن تمنح الإذن بالحضور في حال طلبته! وإن كان من المقرر إجراء تصويت قد يتوقع منك التصويت مع الحزب. وسيتم إخبارك دائماً إن كان هناك من تصويت حر. في بعض الأحيان، قد تطرأ بعض المشكلات في البرلمان حيث يطالب الأشخاص بالتصويت الحر بما أن الأمر ليس عبارة عن قضية سياسية للحزب ولو كان للحكومة موقف حيالها.

قد يمنح النواب أيضاً حرية التصويت ضدّ حزبهم في حال كان لأي قضية أو تشريع أثر محدّد على هيئة الناخبين الخاصة بالنائب. في هذه الحالات، (على سبيل المثال، إنشاء مدفن للقمامة قد يكون مفيداً للمصلحة العامة ولكن يعارضه السكان المحليون)،

قد يكون من مصلحة الحزب أن يحافظ النواب على الدعم المحلي من خلال معارضة الحزب حول هذه القضية بالتحديد. وهو ما من المرجّح أن يحدث في حال كان للنائب متابعون كثير على الصعيد المحلي، وفي حال لم يكن تصويت النائب حاسماً بالنسبة إلى النتيجة ككل. ولكن، قد ترى هيئة الناخبين المطلّعة في ذلك محاولة مخادعة للمحافظة على الدعم المحلي.

## الانضباط

قد تأتي أوقات من دون أدنى شك يخالف فيها أحد النواب قواعد حزبه. وقد يتضمّن ذلك البيانات العامة التي تخالف سياسات الحزب أو القادة، أو التصويت ضد موقف الحزب في البرلمان. أما رغبة الحزب في القيام بما يلزم ضد أحد النواب فقد تتأثر بمجموعة من العوامل، كخطورة المخالفة والأثر الذي من الممكن أن تتركه خسارة النائب على الأعداد في الهيئة التشريعية، وقاعدة الدعم الخاصة بالنواب في الحزب وما إذا كان الحزب يعوّل على النائب للدعم المالي أو غيره من أشكال الدعم. فضلاً عن الطرد من الحزب، لعلّ أخطر التهديدات التي يواجهها النائب يتمثّل في احتمال فقدان الفرصة في اختياره مسبقاً للانتخابات القادمة. بالنسبة إلى النواب على وشك التقاعد أو الراغبين في مغادرة الحزب على أي حال، لا يمثل ذلك رادعاً حقيقياً.

كما هو مشار إليه في مكانٍ آخر من هذا البحث، في بعض الدول، يوفّر القانون الحماية لحق المرشّح في التصويت على التشريعات وفقاً لوجهات نظره الشخصية. في وقتٍ من الممكن أن تضمن فيه هذه الأحكام احتفاظ النواب بمقاعدهم بغض النظر عن كيفية التصويت، غالباً ما تجد الأحزاب الوسائل اللازمة لانضباط النواب. بغض النظر عن أي حمايات قانونية، في نهاية المطاف، يتخذ المرشّعون قراراتهم بناءً على مجموعة من العوامل بما في ذلك درجة الطموح أو الالتزام ضمن الحزب الذي أسماهم لشغل المناصب.

إن احتمال المكافآت قد يفيد كمزيد من التشجيع على الانضباط. ومن الأمثلة على ذلك الفرص السانحة لتولي مراكز القيادات ضمن المجموعة البرلمانية. ولكن، في الدول التي يمكن فيها اختيار الوزراء من خارج البرلمان أو في الكتل التي تنطبق فيها قواعد الأقدمية الصارمة، قد يجرم القادة البرلمانيون من هذه «المكافآت» المحتملة لقاء الولاء، ما يقلص من حوافز المرشّعين للالتزام بخطّ الحزب. في الحالات التي تملك فيها الأحزاب الموارد للمساهمة بالأموال للحملات الانتخابية، قد يختلف الدعم بناءً على ولاء الحزب للكتلة. كما من الممكن أيضاً توزيع مكافآت أخرى بما في ذلك الرحلات الدولية والدعوات لحضور المناسبات من خلال مكتب مسؤول الانضباط.

في الحالات التي يفشل فيها التشجيع الإيجابي، تختلف العقوبات من حيث الخطورة، بحسب طبيعة المخالفة. وقد جاء في



الإجابات عن المسح الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني: إنذارات شفهية من جانب الحزب أو مسؤول الانضباط أو دفع غرامة تناهز ٢٥٠ دولاراً أميركياً (المجر) للمخالفات الخفيفة نسبياً. بالنسبة إلى المخالفات الأكثر خطورة، تتضمن العقوبات خسارة فرصة التعيين في اللجان وغيرها من أشكال الرعاية (نيجيريا): وفي الحالات القصوى، الطرد من الحزب أو الكتلة (بنغلادش، إيرلندا، باكستان، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، واليمن). في بعض الدول، جرت الإشارة أيضاً إلى أوراق استقالة غير مؤرخة يفترض بالمشرّعين إعطاؤها للأحزاب في فترة التسمية. يتم الاحتفاظ بهذه الأوراق ولا يتم العمل بها إلا في حال بدأ النواب بالابتعاد عن خط الحزب. توفّر هذه الأوراق للقادة الحزبيين وسيلة لتنفيذ الانضباط والترويج للتماسك ضمن المجموعة البرلمانية، لا سيما في الحالات التي تضمن فيها الأحكام الدستورية حق النواب في «التصويت الحر». بهذه الطريقة، تسعى الأحزاب إلى الحفاظ على مستوى التأثير في الهيئة التشريعية حتى الانتخابات التالية. في سلوفاكيا، تفرض القيادات الحزبية التماسك داخل الحزب من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الآليات. على سبيل المثال، طلبت الأحزاب إلى المرشّحين توقيع رسالة تعد بالالتزام بخط الحزب. إنّ الحركة من أجل سلوفاكيا ديمقراطية طلبت إلى المرشّحين التعهد بدفع حوالي ١٦٦ ألف دولار أميركي، أكثر من عشر مرات الراتب السنوي للنائب، في حال تخلى عن الحزب واستمرّ في البرلمان.<sup>٧٩</sup>

تعتمد بعض الأحزاب إجراءً رسمياً يرمي إلى مراجعة أداء المرشّعين كجزء من عملية اختيار المرشّحين. في حزب المحافظين في المملكة المتحدة، يتم إدخال أسماء النواب الحاليين بشكل فوري وآلي في اللوائح الموافقة عليها التي تختار منها فروع الحزب المرشّحين البرلمانيين، إلا في حال أزيلوا أو طردوا من المجموعة البرلمانية. في حالات كهذه، لا بد من اتخاذ خطوات إضافية – مراجعة من لجنة الاختيار مثلاً – ليتمكن المرشّح من الوصول إلى اللائحة المتفق عليها. في المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، تتضمن عملية المراجعة تقييماً للذات يقوم به كل مرشّح وتقييماً لأداء كل مرشّح من قبل القيادة البرلمانية للحزب وأمانات الحزب الإقليمية أو المناطقية. لا بد من أن تنصّ قواعد الكتلة النيابية على الأعمال التي يجب أن تتخذ عندما يخرق النائب القواعد؛ وهذه الأعمال يجب أن تقام بالتناسب مع خطورة الجرم والسجل السابق للنواب. على سبيل المثال، إن اللجنة الأولى للإعلان عن سياسة الحزب (في حال لم يكن مسموحاً به) قد تلقى التوبيخ غير الرسمي من قائد الحزب. وقد ينتج عن المزيد من الجرح تشكيل لجنة صغيرة لمحاولة التوفيق بين الحزب والنائب. في الحالات الأكثر خطورة التي يصوت فيها النائب ضد الحزب في تصويت له أهمية حاسمة، قد تتطلب القواعد طرد النائب من الكتلة.

يجب أن تتوافق قواعد الكتلة النيابية مع الأنظمة الأساسية للحزب وأنظمة الهيئة التشريعية. كما يجب أن تكون العملية التأديبية

متلازمة مع قوانين الدولة ومبادئ العدالة الطبيعية والعدل الإجرائي. في حزب فاين غايل في إيرلندا، مثلاً، يمكن للممثلين المنتخبين التصويت لفصل النائب أو طرده من المجموعة البرلمانية، ولكن فقط بشرط أن يمنح النائب بلاغاً مناسباً ويمنح الفرصة لتقديم الأدلة المدافعة عن موقفه. ويكون أمام الأعضاء المفصولين الفرصة للاستئناف لدى اللجنة التأديبية للحزب.<sup>٨٠</sup> بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إعادة توكيل النائب في منصبه إلا بتصويت من أكثرية الثلثين للأعضاء الحاضرين في اجتماع الكتلة النيابية، يبلغ فيه الأعضاء قبل أربعة أيام على الأقل. في حالة المجر المشار إليها أعلاه، بعد خمس غرامات، يستقيل الأعضاء من المجموعة. في حزب التحالف الديمقراطي في جنوب أفريقيا، قد يحيل القائد الوطني، والقائد الإقليمي، وقائد الكتلة أو مسؤول الانضباط الأعلى النائب إلى اللجنة التأديبية للحزب بسبب سوء السلوك. بانتظار نتيجة تقصّي اللجنة التأديبية للحزب، يمكن للكتلة النيابية، بموجب قرار أكثرية، أن تمنع النائب من حضور اجتماعات الكتلة.<sup>٨١</sup>

# خاتمة

على الرغم من دورها الحاسم عند السلسلة المترابطة المتألّفة من الهيئات التشريعية، والأحزاب السياسية، والمواطنين، لا تمنح المجموعات البرلمانية الاهتمام اللازم في جهود دعم الديمقراطية بمشاريع تركز على تعزيز الجوانب التقنية للتنمية التشريعية - اللجان والأنظمة الداخلية، مثلاً - أو إنشاء قدرة الحزب السياسي على التنظيم خارج إطار الهيئة التشريعية. يسلط اليوم عدد متزايد من أخصائيي التنمية الديمقراطية الضوء على الحاجة لمزيد من التنسيق بين الأعمال البرلمانية وتطوير الأحزاب السياسية أملاً في معالجة هذه المشكلة. بالإضافة إلى ذلك، بذلت جهود متنوعة لتطوير المعايير الديمقراطية للهيئات التشريعية واعتمدت العلامات المرجعية للمجموعات البرلمانية. وهي بشكل عام تنادي بقواعد واضحة لتشكيل المجموعات البرلمانية، وحقوقها ومسؤولياتها، وتوزيع الموارد الملائمة والتسهيلات للمجموعات الحزبية التي تستخدم الصبغ الواضحة والشفافة التي لا تعطي الأفضلية عن غير حق لحزب الأكثرية وحقوق المشرّعين في تشكيل كتل نيابية على أساس القضايا. كما تتناول بعضها حق المشرّع في التصويت ضدّ مجموعة برلمانية أو مغادرة الحزب من دون خسارة مقعده.

يركّز هذا البحث بشكلٍ أساسي على العلاقات بين الأحزاب والممثلين المنتخبين عنها وكيفية تنظيم الممثلين عن الأحزاب أنفسهم ضمن الهيئة التشريعية. تختلف كيفية معالجة الأحزاب السياسية والنواب لهذه القضايا بحسب سياق العمليات، والحجم، والموارد المتاحة ومدى اعتبار الحزب مؤسّساتي. لكن بشكلٍ عام، رأت المجموعات البرلمانية الأكثر فعالية الإجراءات التالية مفيدة في تنظيم الأعمال.

من شأن القواعد الواضحة أن تساعد الأحزاب والمجموعات البرلمانية في تحديد خطوط التواصل، والسلطة والمساءلة بين المجموعة البرلمانية والحزب خارج البرلمان؛ إجراءات الاختيار الدوري، (وربما إلغاء الاختيار) لقادة المجموعات البرلمانية؛ إجراءات صنع القرار بما في ذلك إمكانية التصويت بضمير عند اللزوم؛ وتوقعات سلوك النواب في مجالات من قبيل الانضباط، والخصوصية والحضور. كما يجب أن تتضمّن القواعد أيضاً الضوابط والموازنين وغيرها من الضمانات التي تمنع احتكار السلطة من قبل أفراد معينين. إن هذه القواعد، في حال علم بها النواب وطبقت بالتساوي على الجميع، تشكّل في أغلب الأحيان الخطوة الأولى على درب تشجيع المشاركة مع تعزيز التماسك. من هنا، تعمل الأحزاب بشكلٍ دائم على تغيير قواعدها وتحديثها نتيجة تأثيرات داخلية وخارجية عدة.

تتيح الاجتماعات الدورية والتشاركية للمجموعات البرلمانية مناقشة القضايا العالقة في الهيئة التشريعية والتوصّل

تعتبر المجموعات الحزبية البرلمانية أو الكتل ذات أهمية محورية لإنشاء أحزاب سياسية أكثر تمثيلية وإدارة البرلمان وتنظيمه بشكلٍ فعال. وتؤثر كيفية تنظيم المجموعات البرلمانية على قدرة المؤسسات التشريعية على القيام بالمهام المتمثلة في الإشراف والتمثيل، وصياغة القوانين. فضلاً عن ذلك، يفيد الاستخدام المسؤول للقوة التشريعية في تعزيز مصداقية البرلمان كمؤسسة ديمقراطية. في وقت توصف فيه اللجان بأنها «الغرف المحركة» للبرلمانات، ولكن في المجموعات البرلمانية يحدّد قادة الأحزاب ضمن الهيئة التشريعية مسار أعمال الأعضاء في اللجان وفي الجمعية العمومية. ويتضمّن ذلك النقاش حول كيفية ومتى يجب التسوية بشأن قضايا السياسات ومتى يجب اتخاذ مواقف أكثر مواجهة. ولهذه العوامل بدورها آثار مباشرة على كيفية تطوير الأحزاب وتغييرها وتحديد المواقف المتعلقة بقضايا السياسات العامة. نظراً إلى الحساسيات السياسية، غالباً ما تغلّف بالسرية المعلومات المتعلقة بسير العمل الداخلي للمجموعات البرلمانية، لا سيما الأسئلة المحيطة بالعمليات الداخلية لصنع القرار، ومسائل التماسك والانضباط.

إنّ الموارد المتاحة أمام المجموعات البرلمانية تؤثر على قدرتها على البحث في السياسات والتفاعل مع المواطنين الذين من المفترض أن تمثّلهم. أما كيفية توزيع الصلاحيات الإجرائية ضمن الهيئة التشريعية - بشكلٍ مثالي بين المجموعات البرلمانية - فتساعد في تحديد الفرص المتاحة لتشكيل جداول الأعمال التشريعية، وطرح الأسئلة والتشاور. أما مدى حسن تنظيم المجموعة البرلمانية لشؤونها الداخلية فيؤثر أيضاً على قدرتها على التقدّم بمصالح الحزب من خلال الاستفادة من أي صلاحيات إدارية وإجرائية تصبح حقاً مشروعاً للكتل.

تتأثر وجهات نظر العامة حيال الأحزاب السياسية بشكلٍ كبير بأداء المجموعات البرلمانية وأفراد الهيئة التشريعية. فمن خلال الأعمال التي تقوم بها الكتل في الهيئة التشريعية، غالباً ما تشكّل الوسائل الأساسية للحزب في تطوير وصياغة السياسات في الفترات الفاصلة بين الانتخابات. عندما تسيّر أعمالها كما يجب، تتيح المجموعات البرلمانية للأحزاب تشجيع مواقف السياسات والوصول إلى العامة من خلال المسؤولين المنتخبين، ما يبيّن الصلة بالموضوع والقدرة على معالجة مخاوف المواطنين. ولكن، في الديمقراطيات الناشئة، غالباً ما تكون المجموعات البرلمانية، حالها حال المؤسسات الديمقراطية الأخرى، ضعيفة وتعاني من النقص في الموارد؛ والهويات غير المحددة كما يجب، والاستراتيجيات التشريعية غير الفعالة والنقص في آليات التشاور الداخلية.

إلى اتفاق بشأنها وتنسيق الاتصال بالإعلام والمواطنين. بتوزيع جداول أعمال الاجتماعات في وقتٍ مسبق، يمكن لقادة المجموعات البرلمانية إعطاء النواب فرصة التحضير للنقاش. وإنّ منح النواب الفرصة للتعبير عن آرائهم ومخاوفهم من شأنه أن يضاعف الفرص للتصويت طوعياً بما ينسجم مع المجموعة. فضلاً عن ذلك، قد يساعد تبادل الآراء المجموعات البرلمانية على تحسين مواقفها الحزبية. كما يفترض بالمجموعات البرلمانية أيضاً النظر في إمكانية اعتماد آليات إضافية تشجّع على التنسيق وتبادل المعلومات بين الاجتماعات أو إضافة إليها: وقد يتضمّن ذلك تعيين مسؤولي انضباط، وإعداد رزم المعلومات لضمان تنسيق الرسائل وتوزيع المواد المكتوبة أو الإلكترونية الأخرى.

من خلال توزيع الأعمال على نحو فعال بين النواب، يمكن للمجموعات البرلمانية الاستفادة على نحو أفضل من الموارد وتعميق معرفة المشرّعين في مجالات سياسية محددة، ما يساعدها على اتخاذ مواقف واعية حيال بعض المواضيع. ومن شأن هذه الأعمال المنسّقة أن تزيد من إمكانية المجموعة البرلمانية على إشاعة الثقة لدى العامة.

في معالجة قضايا الانضباط، تسعى المجموعات البرلمانية وأحزابها إلى إقامة التوازن بين الحاجة إلى العمل المنسّق في الهيئة التشريعية والاعتراف بالحق في المخالفة الشرعية؛ وضمان تناسب العقوبات مع خطورة الجرم؛ ومنح النواب جلسات استماع عادلة، بما في ذلك إمكانية الاستئناف وحقهم في الدفاع عن أنفسهم أمام القيادات.

# الملاحق

الملحق ١: مقتطفات من العلامات المرجعية للهيئات التشريعية الديمقراطية

## نحو تطوير المعايير الدولية للهيئات التشريعية الديمقراطية (المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ٢٠٠٩)

### ٤-٢ المجموعات الحزبية

٤-٢-١ تنص القواعد الإجرائية، بشكل واضح، على معايير تشكيل المجموعات الحزبية البرلمانية وحقوقها ومسؤولياتها في الهيئة التشريعية.

تعتبر المجموعات الحزبية البرلمانية أداة أساسية لإحالة سياسات الأحزاب السياسية، والوعود التي تطلقها الحملات، إلى واقع تشريعي. فيفضل المجموعات الحزبية، يصبح بمقدور بعض المواطنين المحافظة على تنظيمهم ونشاطهم، بعد انتخابهم في الهيئة التشريعية. في هذا الإطار، يركز السبب المبرر لإنشاء المجموعات الحزبية، عادة، على مقدّمة منطقية من اثنتين: إما أن أعضاء الهيئة التشريعية، في النظام الانتخابي غير القائم على اللوائح الحزبية، أحرار في ممارسة حقوقهم الأساسية، كحرية التجمع والانضمام إلى جمعية، أو عدم الانضمام إليها (أو مجموعة حزبية في هذا السياق)؛ وإما أن الأحزاب السياسية، في نظام قائم على اللوائح الحزبية، ملزمة بتنفيذ سياساتها، وتفعلها ضمن الهيئة التشريعية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعات الحزبية تؤدي دوراً أساسياً في الهيئة التشريعية. فإلى جانب اتخاذ مبادرات تشريعية، تراها مفيدة إجمالاً في تعيين أعضاء الهيئة التشريعية ضمن اللجان، وتنظيم جدول زمني للمناقشات. من خلال ذلك، تؤدي المجموعات الحزبية وظيفة أساسية في الحياة السياسية الوطنية. أما الانتساب إلى عضوية هذه المجموعات، فقد يكون إلزامياً أو غير إلزامي؛ وتشكيل المجموعة قد يتطلب شخصاً واحداً أو عشرة أشخاص؛ والمجموعة قد تقبل أعضاء من حزب واحد فقط أو أحزاب متعددة. غير أن المعيار الأدنى يقضي بتحديد معايير تشكيل المجموعات الحزبية البرلمانية، وحقوقها ومسؤولياتها، تحديداً ووضوحاً، في القواعد الخاصة بالهيئة التشريعية. وكانت الرابطة البرلمانية للكومنولث قد دعت، صراحةً، إلى اعتماد هذا المعيار الأدنى في الهيئات التشريعية الديمقراطية.<sup>٨٢</sup>

لعل المعيار المتبع على صعيد عالمي هو اعتماد المجموعات الحزبية ضمن الهيئة التشريعية. ففي بعض الدول، تنص قوانين المجلس التشريعي نفسها، صراحةً، على تأسيس هذه المجموعات. تلك هي الحال في اليونان، والنرويج، والبرازيل أيضاً.<sup>٨٣</sup> أما عدد أعضاء الهيئة التشريعية المطلوب لتشكيل مجموعة، فيختلف بين دولة وأخرى؛ حيث يتراوح بين صفر في اليابان، وهولندا، والمملكة المتحدة، وخمسة في بلجيكا والبرازيل، لبلغ عشرين في مجلس النواب الهندي (لوك سبها). وقد تتألف المجموعات الحزبية من أعضاء منتسبين إلى حزب واحد فقط، كما في الهند والفلبين، أو من أعضاء منتسبين إلى أكثر من حزب، كما في اليونان، واليابان، وبولندا، والسنگال. أما أكثر ما تتشابه المجموعات الحزبية في أدائه، فهو دورها المهم في ترتيب مجريات النقاش. وبفضل مشاركتها في إدارة هيئات المجلس التشريعي، من خلال «مؤتمر الرؤساء»<sup>٨٤</sup> في أغلب الأحيان، فإنها تتمكن من ترتيب جدول زمني خاص بالمناقشات؛ وتعتبر بالتالي بالغة الأهمية على الصعيد السياسي. ونظراً إلى هذا الدور المهم، ينص أحد المعايير الدنيا على تحديد معايير تشكيل المجموعات الحزبية، وحقوقها ومسؤولياتها، تحديداً ووضوحاً، في قوانين الهيئة التشريعية.

٤-٢-٢ في نظام انتخابي غير قائم على اللوائح الحزبية، تكون العضوية في المجموعات الحزبية البرلمانية طوعية؛ ولا يخسر عضو الهيئة التشريعية مقعده في حال ترك مجموعته الحزبية.

يعتبر الحق في حرية التجمع، وفق ما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،<sup>٨٥</sup> والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية<sup>٨٦</sup> حقاً جوهرياً من حقوق الإنسان، وركيزة أساسية تقوم عليها الديمقراطية التمثيلية. في الوقت عينه، ينص القانون الدولي بشكل صريح على أنه: «لا يمكن إلزام أحد بالانتساب إلى جمعية».<sup>٨٧</sup> كنتيجة منطقية، يمكن القول إن عضو الهيئة التشريعية الذي ينجح في الانتخابات، دون تفويض من جهة معينة، حر في الانضمام إلى مجموعة حزبية أو عدم الانضمام إليها. أما عندما يُنتخب هذا العضو وفقاً لنظام اللوائح الحزبية، فمن المفترض أن جمهوره الانتخابي هو حزبه نفسه؛ وأنه سيعمل، في المقام الأول، كعضو حزبي في الهيئة التشريعية؛ وسيكون مساءلاً أمام الحزب، وخاضعاً للقوانين التي توجه أعماله ضمن الهيئة التشريعية. في هذه الأنظمة، ليس من الغريب أن يفقد أعضاء الهيئة التشريعية مقاعدهم، بسبب التصويت بشكل

يخالف توجهات الحزب. من هنا، لا يُطبَّق هذا المعيار الأدنى المتعلِّق بحريَّة التَّجمَع على هذه الأنظمة، غير أنَّه يُطبَّق على الأنظمة الأخرى كافة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ دولاً عدَّة في شتَّى أنحاء العالم تعمل بهذا المعيار. فتعتبر الكثير منها أنَّ العضويَّة في المجموعات الحزبيَّة أمرٌ اختياريٌّ، مثل أستراليا، وبلجيكا، وفرنسا، وإيرلندا، واليابان، ومالي، وهولندا، ونيوزلندا، وبولندا، والسنغال، وسويسرا، والمملكة المتَّحدة، على سبيل المثال لا الحصر. بالإضافة إلى ذلك، من المعايير المتَّبعة في الأنظمة غير القائمة على اللوائح الحزبيَّة، أنَّ عضو الهيئة التَّشريعيَّة<sup>٨٨</sup> لن يخسر مقعده في حال صوَّت بشكلٍ يخالف رغبات المجموعة الحزبيَّة.

٤-٣-٢ تؤمِّن الهيئة التَّشريعيَّة الموارد والتَّسهيلات المناسبة للمجموعات الحزبيَّة، وفقاً لصيغة واضحة وشفافة، لا تميِّز حزب الأَكثريَّة على نحوٍ غير ملائم.

إنَّ الدَّور المهمَّ الذي تؤدِّيه المجموعات الحزبيَّة، أثناء تنفيذ أعمال الهيئة التَّشريعيَّة، ليستحقَّ كلَّ الدَّعم. لذا ليس من الغريب أن تتلقَّى المجموعات الحزبيَّة في الهيئة التَّشريعيَّة المساعدة، بشكلٍ دعم تقنيٍّ، أو إداريٍّ، أو لوجستيٍّ. رغم ذلك، لمَّا كانت الأموال العامَّة تُنفق لهذه الغاية، فلا بدَّ من أن تتبَّع النَّفقات صيغةً واضحة وشفافة، لا تميِّز حزب الأَكثريَّة على نحوٍ غير ملائم، بموجب المادَّة ١٢ من الإعلان حول الديمقراطيَّة، الصَّادر عن الاتِّحاد البرلمانيِّ الدوليِّ: «يجب ضبط تنظيم الأحزاب، ونشاطاتها، وشؤونها الماليَّة، وتمويلها، وأخلاقيَّاتها، بشكلٍ مناسب، وبطريقة حياديَّة، لضمان نزاهة العمليَّات الديمقراطيَّة».<sup>٨٩</sup>

تؤمِّن الكثير من الهيئات التَّشريعيَّة، منذ البداية، الموارد والتَّسهيلات إلى المجموعات الحزبيَّة. ففي بعض الدَّول، يتمُّ تمويل المجموعات الحزبيَّة بشكلٍ مباشر، منها على سبيل المثال بلجيكا، والدَّانمارك، وفرنسا، وألمانيا، وإيرلندا، واليابان، ونيوزلندا، وسلوفينيا، وإسبانيا. وفي معظم هذه الحالات، يكون التَّمويل متناسباً مع التَّمثيل الحزبيِّ في الهيئة التَّشريعيَّة، وبالتالي لا يميِّز حزب الأَكثريَّة على نحوٍ غير ملائم.<sup>٩٠</sup> في هذا السياق، يمكن أن تنصَّ آليَّاتٌ مختلفة على القوانين التي تضبط هذا التَّمويل: كالأحكام الإجرائيَّة كما في إسبانيا؛ وقانون تمويل الأحزاب السياسيَّة كما في اليابان؛ أو عن طريق هيئة جماعيَّة، كما في بولندا وإيطاليا.<sup>٩١</sup> كما قد تختلف الهيئات التَّشريعيَّة في ما تقدِّمه من خدمات في هذا المضمار أيضاً؛ فتتلقَّى المجموعات الحزبيَّة في مجلس الشيوخ الإسبانيِّ مكاتب وقاعات للاجتماعات، بينما تستفيد تلك المنضمة إلى الكنيست الإسرائيليِّ من مبلغ شهريٍّ لتغطية تكاليف الموظَّفين. صحيحٌ أنَّ كلَّ دولةٍ ستحدِّد خصائص المساعدات وفقاً للحاجات والوسائل، إلاَّ أنَّه يجب تأمين الموارد والتَّسهيلات للمجموعات الحزبيَّة وفقاً لصيغة واضحة وشفافة، لا تميِّز حزب الأَكثريَّة على نحوٍ غير ملائم.

#### ٤-٣ الكتل الحزبيَّة لأصحاب المصالح

٤-٣-١ يحقُّ لأعضاء الهيئة التَّشريعيَّة تشكيل كتلٍ حزبيَّة لأصحاب المصالح بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

لا تقلَّ الحقوق المدنيَّة والسياسيَّة التي يتمتَّع بها كلُّ مواطن، كما هو مبين في الإعلان العالميِّ لحقوق الإنسان، ومفصَّل في العهد الدوليِّ للحقوق المدنيَّة والسياسيَّة، أهميَّة وثباتاً بالنسبة لممثليِّ المواطنين أيضاً. ويحقُّ لكلِّ عضو في الهيئة التَّشريعيَّة، وفق ما هو محدَّد على امتداد الفقرة ٢،٤، الانضمام أو عدم الانضمام إلى أيِّ تجمُّع رسميٍّ أو غير رسميٍّ من أعضاء الهيئة التَّشريعيَّة، تحقيقاً لمصالح مشتركة. ورغم أنَّ هذا الحقَّ يخضع للقيود بشكلٍ عام، في ما يتعلَّق بالمجموعات الحزبيَّة في أنظمة اللوائح الحزبيَّة، كما هو مبين في الفقرة ٢،٤، إلاَّ أنَّ هذه القيود لا تُطبَّق على الكتل الحزبيَّة لأصحاب المصالح، بما أنَّها أقلُّ رسميَّة، وغير مرتبطة بالأحزاب السياسيَّة، وتتمتَّع بسلطة أقلَّ في الهيئة التَّشريعيَّة. من هنا، لعلَّ من المعايير الدَّنيا أن يشكِّل أعضاء الهيئة التَّشريعيَّة كتلاً حزبيَّة لأصحاب المصالح، بخصوص القضايا ذات الاهتمام المشترك. وكانت مجموعة دراسية، تابعة للرابطة البرلمانيَّة للكومنولث، قد أعلنت عن دعمها لهذا المعيار الأدنى.<sup>٩٢</sup> من هذا المنطلق، توصل الأعضاء المعنيون في الكونغرس الأميركيِّ، مثلاً، إلى تشكيل كتلة حزبيَّة تشريعيَّة حول قضايا السُّود، وأخرى تُعنى بشؤون الإسبان. كما يمكن إيجاد أمثلة كهذه في الهيئات التَّشريعيَّة المنتشرة في شتَّى أنحاء العالم.

### واقع الديمقراطية في البرلمانات: ما هي معايير التقييم؟ الجمعية البرلمانية في العالم الفرنكوفوني

### ٣. تنظيم البرلمانات

١-٣ الأنظمة التي تتحكم بالأحزاب السياسية، والمجموعات البرلمانية ومجموعات المعارضة:

#### ١-١-٣ الأحزاب السياسية:

١-١-٣-١ يجب أن يتمتع البرلمانين والمدنيون على حدٍ سواء بحرية تكوين الجمعيات. ٣, ١, ١, ٢ إن جميع أشكال القيود أو المحظورات المفروضة على الحزب السياسي يجب أن تتوافق تماماً مع الدستور ومع «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

١-١-٣-٢ عندما يغادر العضو في البرلمان حزبه بملء إرادته، لا ينتج ذلك في خسارته لمقعد في البرلمان ٣-١-٣-٢ إن استبعاد أعضاء البرلمان كعقاب لهم على انشقاقهم من الحزب يعتبر مضرًا باستقلالية البرلمانين المعنيين. من هنا، قد تدعو الحاجة إلى بعض التدابير المناهضة للانشقاق.

١-١-٣-٥ إن التمويل العام والخاص للأحزاب السياسية، في حال وجوده، يجب أن يتم بما يتوافق مع المعايير الدولية للشفافية ويسلم إلى محكمة شرعية ومستقلة.

#### ٢-١-٣ المجموعات البرلمانية

١-٢-١-٣ تتمتع المجموعات البرلمانية بمركز قانوني أو بأي شكل آخر من أشكال الاعتراف. ٢-٢-١-٣ يجب أن تحدّد معايير تشكيل المجموعة البرلمانية، وحقوقها وواجباتها في البرلمان بكل وضوح في القواعد الداخلية والأنظمة الخاصة بالجمعيات

٣-٢-١-٣ يجب أن يوزع البرلمان الموارد الملائمة بمساواة بين مختلف المجموعات البرلمانية

## العلامات المرجعية للهيئات التشريعية الديمقراطية في جنوب أفريقيا (المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)

### ٧. الوظيفة التشريعية

لربما تعدّ الوظيفة التشريعية الوظيفة الأساسية لأي برلمان. في بعض البرلمانات، تنفّذ هذه الوظيفة بمراعاة في غير مكانها للهيئة التنفيذية أو في تدخل من قبل هذه الهيئة، فينتج عنها ما يسمّى البرلمانات ذات القوة النظرية. في البرلمانات الديمقراطية الحيوية، تتطلب الوظيفة التشريعية أكثر بكثير من مجرد تعديل وتطبيق التشريع التي تقترحها الهيئة التنفيذية. يقترح الأعضاء في البرلمان أيضاً التشريع المطروحة للحوار. فهذه الميزة، بين سواها، التي تفصل الهيئة التشريعية الاستباقية عن الهيئة التشريعية التي تقوم برده الفعل أو ذات القوة النظرية. كما ترتبط بصياغة القوانين النشاطات المهمة القاضية بالموافقة على الميزانية السنوية للدولة. أما القدرة على أداء هذه المهمة بفعالية فترهن بعوامل عدة، تتطلب الالتزام بالموارد لتمكين البرلمان من مراجعة الميزانية بالتعاون اللازم من قبل الهيئة التنفيذية. غالباً ما تتضمن الوظيفة التشريعية القدرة على تعديل الدستور. أما ممارسة هذه المهام الحساسة فلا بد من أن تتمّ في سياقٍ تشاركي، شفاف وديمقراطي.

#### بشكل عام

لإقرار التشريع كافة، لا بد من أن يعطي البرلمان موافقته، بما في ذلك على الموازنة وأي ميزانيات إضافية. ولا يمكن أن تستخدم المراسيم التنفيذية من أجل تجاوز الوظيفة التشريعية للبرلمان. بل تستخدم فقط في حال لم يكن البرلمان منعقدًا، على أن تكون خاضعةً للمصادقة من قبل البرلمان.

يجب أن يوافق البرلمان على المنح، والقروض، والضمانات، على الصعيدين المحلي والدولي. كما يجب أن توافق البرلمانات على جميع المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات.

في الأنظمة البرلمانية ذات المجلسين ونظام الحكم البرلماني (في مقابل النظام الرئاسي)، وحده المجلس المنتخب من قبل الشعب (الجمعية الوطنية) يملك القدرة على التصويت بحجب الثقة في الهيئة التنفيذية.

لا يحق للمجلس الذي لا تنتخب فيه أكثرية الأعضاء مباشرةً أو بانتخاب غير مباشر بشكل غير محدد رفض مشروع قانون للنقطة المالية.

## الإجراء التشريعي

في البرلمان ذي المجلسين، لا بد من أن تتوفر أدوار محددة لكل مجلس في مجال إقرار التشريعات. تمارس الوظيفة التشريعية الأساسية من قبل المجلس المنتخب انتخاباً مباشراً. في الحالات التي يوجد فيها مجلس ثانٍ يتمتع هذا المجلس بدور ثانوي.

ويتمتع البرلمان أيضاً بصلاحيات تتجاوز الفيتو التنفيذي. تمنح الفرص للمساهمات العامة في العملية التشريعية، بما في ذلك توفير المعلومات ذات الصلة إلى الجمهور، في أوانها. يتمتع الأعضاء بحق المباشرة بالتشريعات وتقديم التعديلات على التشريعات المقترحة والموجودة. إن تكاليف الاستشارات العامة والصياغة القانونية، والطباعة، وتوزيع القوانين والإشعارات يتكبدها البرلمان. تقضي أفضل الممارسات بأن يكون للبرلمان أشخاص يتولون مسؤولية صياغة القوانين. يفترض بالبرلمان أن يمنح الأعضاء والمواطنين إشعاراً مسبقاً لجميع الاجتماعات بما في ذلك جدول الأعمال. ويعطى الأعضاء الوقت المناسب لاستشارة الناخبين وأي أطراف مهتمين بشأن التشريعات المقترحة بما في ذلك التعديلات الدستورية. تعتبر مشاريع الأعضاء المستقلين مرعيةً بالمتطلبات نفسها كسائر القوانين الأخرى بما في ذلك الإشعارات المسبقة.

## الصلاحيات المالية والخاصة بالموازنة

تتطلب الموازنة الوطنية المقترحة موافقة البرلمان الذي سيمكك القدرة على تعديل الموازنة قبل الموافقة عليها. ويكون أمام البرلمان متسع من الوقت لمراجعة الموازنة المقترحة التي توفق بين الحاجات وقاعدة الموارد وتوزع بالتناصف بين الموارد وتحدد الأولويات الوطنية. يعمل البرلمان على تشكيل لجنة خاصة بالموازنة تعمل على مراجعة مسودة الموازنة السنوية (أو التقديرات) ورفع التقارير إلى البرلمان بناءً عليها. تقيم البرلمان أيضاً مكاتب خاصة بالموازنة تؤسسها بموجب القانون، وتضم موظفين من أصحاب المؤهلات للمساعدة في تحليل الموازنة وتنفيذ عملية المراقبة وتقديم النصائح للبرلمان على أساس فصلي على الأقل. وحده البرلمان يمكن أن يتمكن من تحديد موازنته الخاصة والموافقة عليها. يمكن أن تتوفر الموارد المتفق عليها للبرلمان في حصص فصلية أو سنوية.

## تفويض الصلاحيات التشريعية

يمكن للبرلمان أن ينتدب بعض الصلاحيات التشريعية إلى الهيئة التنفيذية. ولكن، من المحتمل أن تكون هذه الصلاحيات مؤقتة بطبيعتها، ومحددة بوضوح، ويؤكد عليها البرلمان. يحتفظ البرلمان بحق سحب أي صلاحيات منتدبة. التعديلات الدستورية في ظل غياب استفتاء وطني، تتطلب التعديلات الدستورية موافقة ثلثي كامل أعضاء البرلمان. تنشر جميع التعديلات المقترحة على الدستور في الجريدة الرسمية قبل ثلاثين يوماً على الأقل من موعد المناقشة العامة.

## «العلامات المرجعية الموصى بها للهيئات التشريعية الديمقراطية» (الرابطة البرلمانية للكومنولث)

### ٤. الأحزاب السياسية، المجموعات الحزبية والمجموعات المشتركة بين الأحزاب

#### ١-٤ الأحزاب السياسية

١-٤-١ يجب أن يتمتع جميع المشرعين، وجميع الناس بحرية تكوين الجمعيات.  
١-٤-٢ إن جميع أشكال القيود على مشروعية الأحزاب السياسية يجب أن تحدّد في القانون وتتوافق تماماً مع «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

#### ٢-٤ المجموعات الحزبية

١-٢-٤ يجب أن تحدّد معايير تشكيل المجموعات الحزبية البرلمانية، وحقوقها واجباتها في الهيئة التشريعية بكل وضوح في القواعد الداخلية  
٢-٢-٤ توفّر الهيئة التشريعية الموارد الملائمة والتسهيلات للمجموعات الحزبية وفق صيغة واضحة وشفافة، لا تفيد حزب الأكثرية عن غير  
حق.<sup>٩٣</sup>

#### ٣-٤ المجموعات المشتركة بين الأحزاب

١-٣-٤ يحقّ للمشرّعين تشكيل كتل تهتمّ بالقضايا ذات الاهتمام المشترك.



## الملحق ٢: نموذج عن قواعد الكتلة

### ١. المبادئ الأساسية للكتلة النيابية

السرية، المهنية، والمشاركة الديمقراطية

نحن، وبصفتنا \_\_\_\_\_ أعضاء في البرلمان نوّكّد الواقع السياسي الذي يقول بأننا انتخبنا لأننا أعضاء في \_\_\_\_\_ وبالتالي فإنّ حضورنا في الكتلة يمنح الأعضاء الحق في:

- المشاركة في نقاش حرّ ومفتوح في الكتلة ؛
- تعزيز ديمقراطية الكتلة؛
- التمتع بالمهنية، لكل منا مع الزملاء في الحزب، بشكلٍ فردي وجماعي.

يتطلّب حضورنا في الكتلة المسؤولية من جميع الأعضاء لتنفيذ ما يلي:

- المحافظة على السرية، التي نلتزم بها في نقاشات الكتلة وفي الحوار؛
- الامتناع عن النقد العام للقرارات الديمقراطية للكتلة؛
- الالتزام بالمهنية على المدى الطويل مع الزملاء في الحزب، فردياً وجماعياً.

تتطلّب السرية من كل منا:

- الحفاظ على سرية آراء وسلوكيات الأعضاء في النقاشات والحوارات؛
- الحفاظ على سرية أي معلومات وخيارات للكتلة من قبل أحد أعضاء الحكومة أو غيره من مؤسسات الدولة؛
- الحفاظ على سرية أي قرارات أو مقترحات في ما يتعلق بالميزانية التي يتم التناقش فيها في الكتلة النيابية أو كما أفاد بها عضو الحكومة.

تتطلّب المهنية من كل منا:

- النظر في أثر التعليقات العامة على كل من زملائنا وعلى الكتلة ككل؛
- قبول تعليقات الزملاء في ما يتعلق بأثر بياناتنا عليهم وعلى الكتلة ككل؛
- توجيه التعليقات للزملاء في ما يتعلق بأثر بياناتهم علينا وعلى الكتلة ككل ؛
- التصرف بما يصب في مصالح الكتلة.

تتطلّب المشاركة الديمقراطية في الكتلة من كل منا قبول القرارات الديمقراطية. في أفضل الحالات، قد يعني ذلك الدعم العام لتلك القرارات، أو كحدّ أدنى، غياب التعليقات عليها. في حال شعر أحد الأعضاء أنه يجب عليه علناً أن ينتقد قرار الكتلة في البرلمان أو للإعلام، فيجب أن ينصح رئيس الكتلة، رئيس الحزب، الوزير المسؤول و/أو أعضاء في الحكومة من \_\_\_\_\_ (اسم الحزب)، وإذا أمكن، الكتلة في وقتٍ مسبق. بصفتنا رجالاً ونساءً شرفاء، نوّكّد التزامنا بالمسؤوليات المدرجة أعلاه، وأننا في حال لم نقبل بهذه المتطلبات التي تضمن السرية والمهنية والمشاركة الديمقراطية، نقدّم استقالتنا من الكتلة ونطلب إلى رئيس الحزب القيام بالترتيبات اللازمة لإيجاد بديل لنا في الكتلة. يتمتع رئيس الحزب بالصلاحيحة والسلطة لفرض الانضباط والطرده المحتمل لأي عضو قد انتهك متطلبات السرية والمهنية والمشاركة الديمقراطية. في نهاية المطاف، يتمتع رئيس الحزب بصلاحيحة طرد العضو من \_\_\_\_\_ (اسم الحزب).

موافق عليه من الرئاسة المركزية للحزب - \_\_\_\_\_ ٢٠٠٣

اعتمده الكتلة - \_\_\_\_\_ ٢٠٠٣

رئيس الكتلة

استناداً إلى المادة ٤٨ من النظام الأساسي لـ المادة ٣١ من القواعد الإجرائية لبرلمان \_\_\_\_\_، الكتلة في برلمان \_\_\_\_\_ عند الاجتماع الذي عقد \_\_\_\_\_ في \_\_\_\_\_ بتاريخ \_\_\_\_\_ ٢٠٠٣.

## القواعد الإجرائية لكتلة

### ٢. الأنظمة العامة

#### المادة ١.

تتحكّم القواعد الإجرائية لكتلة حزب \_\_\_\_\_ في برلمان \_\_\_\_\_ (في ما يلي القواعد الإجرائية) بالمنظمة، والمهام، والعمل، والحقوق، والواجبات الخاصة بأعضاء كتلة \_\_\_\_\_ في برلمان \_\_\_\_\_ (في ما يلي الكتلة). في حال لم ترد إحدى المسائل في هذه القواعد الإجرائية، فسيجري تنظيمها بموجب قرار تتخذه الكتلة.

#### المادة ٢.

تتأسّس هذه الكتلة كطريقة للتصرف للمثلي \_\_\_\_\_ في برلمان \_\_\_\_\_.

تتألّف الكتلة من نواب \_\_\_\_\_ في برلمان \_\_\_\_\_ وغيرهم من كبار مسؤولي \_\_\_\_\_ (الحزب) كما هو مبين في المادة ٣ من هذه القواعد الإجرائية.

تعمل الكتلة بما يتوافق مع القواعد الإجرائية لبرلمان \_\_\_\_\_، مع نظام الحزب الأساسي والتعليمات من الرئاسة المركزية للحزب، لأعمال أعضاء البرلمان، في برلمان \_\_\_\_\_.

### ٣. العضوية، القيادة، والانتخابات

#### عضوية الكتلة

#### المادة ٣.

تتألّف الكتلة من جميع أعضاء البرلمان في \_\_\_\_\_ (اسم الحزب) ووزراء الدولة ونواب الوزراء في \_\_\_\_\_ (اسم الحزب) وغيرهم من مسؤولي (اسم الحزب) الذين تُحدّد أسماؤهم بقرار من الكتلة.

#### تنظيم الكتلة

#### المادة ٤.

إنّ قادة \_\_\_\_\_ (اسم الحزب) المنتخبين في برلمان \_\_\_\_\_ (الكيان/الدولة) هم:

١. رئيس الكتلة

٢. نائب رئيس الكتلة

٣. أعضاء الكوليجيوم

٤. رئيس الحزب

٥. جميع رؤساء اللجان

٦. سائر نواب \_\_\_\_\_ (اسم الحزب)

الأعضاء المعينون هم:

١. أمين سرّ كتلة \_\_\_\_\_

٢. الوزراء ونواب الوزراء في الحكومة من أعضاء الحزب حكومة الحزب ونواب الوزراء

٣. الخبراء الخارجيون

يلتزم عضو كتلة \_\_\_\_\_ بواجب دعم المواقف التي تعتمدها الكتلة على أفضل نحو. تستخدم موارد قيادة الكتلة لدعم هذه المواقف.

يتولّى أعضاء الكتلة مسؤولية إنجاز المهام المتلقاة في حينها.

## إجراءات انتخاب الكتلة

### المادة ٥.

تتولى الرئاسة المركزية للحزب مسؤولية انتخاب رئيس كتلة \_\_\_\_\_ . يجب أن يكون رئيس الكتلة ممثلاً منتخباً تؤكد المؤسسة المسؤولة على ولايته. تتولى الرئاسة المركزية للحزب مسؤولية إعطاء التوصيات بشأن المراكز القيادية الأخرى في البرلمان أيضاً.

إن التوصيات من جانب الرئاسة المركزية للحزب للمناصب القيادية في البرلمان (نائب الرئيس في البرلمان، رؤساء اللجان، وما إلى ذلك) يجب أن توافق عليها الكتلة.

## ٥. إجراءات الكتلة

### الدعوة والإبلاغ

#### المادة ٦.

يدعو رئيس الكتلة لعقد اجتماع في أي وقت لمناقشة القضايا العائدة للكتلة. كقاعدة عامة، يدعو رئيس الكتلة إلى عقد اجتماع للكتلة بعد أن يتلقى مسودةً عن جدول أعمال البرلمان وغيره من المواد الخاصة بالجلسة البرلمانية، ولكن قبل خمسة أيام على الأقل من موعد انعقاد الجلسة العامة.

تتم الدعوة إلى الاجتماع عند طلب خطي من خمسة أعضاء يوجّه لرئيس الكتلة. في الطلب، يفترض بمجموعة النواب توفير شرح مختصر للأسباب الداعية لعقد الاجتماع.

كلما أمكن، يمنح أعضاء الكتلة إبلاغ من ٢٤ ساعة فضلاً عن جدول الأعمال والمكان.

### ترؤس الاجتماع

#### المادة ٧.

إن القواعد الإجرائية لبرلمان \_\_\_\_\_، كما هي قابلة للتطبيق، هي التي ترعى سير عمل الكتلة. في حال غياب رئيس الكتلة، يحلّ محله نائب رئيس الكتلة.

## الإضافات والتعديلات

#### المادة ٨.

من الممكن أن يعرض رئيس الحزب ورئيس الكتلة أي بند من جدول الأعمال إلى الكتلة للنظر فيه على الفور. يحيل رئيس الكتلة جميع البنود على جدول الأعمال المعروضة على الكتلة إلى اللجنة الملائمة للكتلة للنظر فيها. ويتم النظر في أي تشريعات، أو تعديلات أو غيرها من الوثائق التشريعية ذات الصلة التي يقدمها العضو في الكتلة من قبل لجنة الكتلة المسؤولة بأسرع وقتٍ ممكنٍ ويتم رفع تقرير بها إلى الكتلة ككل.

### النصاب

#### المادة ٩.

يتألف النصاب من أكثرية أعضاء الكتلة المنتخبين.

### مسار الاجتماع

#### المادة ١٠.

يتحقق رئيس الكتلة من حضور أكثرية أعضاء الكتلة إلى الاجتماع.

في حال حضور أكثرية أعضاء الكتلة، يقدم الرئيس جدول الأعمال للاجتماع ويفتح المجال لاقتراحات إضافية لاستكمال جدول الأعمال المقترح. تقرّر الكتلة بشأن كل المقترحات لاستكمال جدول الأعمال للاجتماع وتصوّت على جدول الأعمال المقترح ككل.

#### المادة ١١.

بعد تحديد جدول الأعمال الكامل والموافقة عليه، يرفع الممثلون عن لجان اللجنة الفردية التي قامت بمراجعة القضية قيد النقاش تقاريرهم إلى كامل أعضاء اللجنة.

قد يدوم النقاش حول البند الواحد طالما يستمر الأعضاء في الكتلة في النقاش.

يقرّر رئيس الكتلة إنهاء النقاش عندما يحدّد أنه ما من أعضاء مسجّلين للنقاش.

ينتهي النقاش حول كل بند من بنود جدول الأعمال مع صدور الاستنتاجات الرسمية.

بعد تناول جميع بنود جدول الأعمال، يختتم رئيس الكتلة الاجتماع.

#### الأكثرية المطلوبة لإقرار قرارات الكتلة أو استنتاجاتها

#### المادة ١٢.

تعتمد الكتلة الاستنتاجات/القرارات بأكثرية الأصوات للعدد الكامل من أعضاء الكتلة. (الحل البديل: أكثرية أعضاء الكتلة الحاضرين)

#### تناول الكلام

#### المادة ١٣.

في جلسة الكتلة، لا يمكن لأحد أن يتحدّث قبل طلب الإذن والحصول عليه من رئيس الكتلة. يطلب عضو الكتلة شخصياً الإذن بالتحدّث بعد بداية النقاش ويمكنه أن يطلب تناول الكلام حتى انتهاء النقاش.

#### التصويت

#### المادة ١٤.

ينفّذ التصويت برفع اليد. يمكن لأعضاء الكتلة التصويت:

- مع
- ضد
- الامتناع عن التصويت

#### محاضر اجتماع الكتلة

#### المادة ١٥.

يتولّى أمين سر الكتلة أو أي شخص آخر يعينه رئيس الكتلة تدوين محاضر الإجراءات. يوقع كل من أمين سر الكتلة ورئيسها على المحضر. يتم فتح المحضر للنظر فيه بطلب من أي من أعضاء الكتلة.

#### القبول

#### المادة ١٦.

بالمبدأ، تغلق اجتماعات الكتلة أمام العامة. ولكن، قد يقرّر رئيس الكتلة فتح الاجتماعات أمام العامة.

يمكن لرئيس الكتلة أن يعيّن أفراداً أو مجموعات معينة لحضور اجتماعات الكتلة التي تكون عادةً غير مفتوحة للعامة. يؤذّن لهؤلاء الأفراد بالمغادرة بقرار من رئيس الكتلة.

## ٥. تعيين اللجان البرلمانية والوفود

### اللجان البرلمانية – إجراءات الانتخاب

المادة ١٧.

بعد أن توافق الكتلة على توصيات الرئاسة المركزية للحزب يصبح هؤلاء الأشخاص مرشحين رسميين للانتخاب فيشغل كل منهم منصب الرئيس ونائب الرئيس للجان البرلمانية والوفود الدائمة.

أما الاقتراح الرسمي من الفقرة السابقة فيستكمل بأسماء أعضاء كتلة \_\_\_\_\_ الذين يتم ترشيحهم كأعضاء كتلة \_\_\_\_\_ للجان والوفود الدائمة.

تتولى كتلة \_\_\_\_\_ مسؤولية إجراء المقترحات النهائية للمرشحين للانتخاب لأي هيئة برلمانية يعينها البرلمان.

ترسل المقترحات النهائية من الفقرات السابقة إلى اللجنة البرلمانية المعنية بقضايا الانتخابات والتعيين.

## ٦. تنظيم لجان الكتلة

### مبادئ عمل لجنة الكتلة

المادة ١٨.

توفر لجان الكتلة منتدى للنقاش والتوصيات، يبادر إليه أعضاء الكتلة والحكومة.

تؤدي لجان الكتلة دور الهيئات الاستشارية للمواضيع التي يطرحها الأفراد أعضاء الكتلة، ووزراء الحكومة ونواب الوزراء. يشجع الوزراء ونواب الوزراء على تضمين لجان الكتل التي ينتمون إليها في النقاشات الخاصة بتغييرات السياسات الهامة التي تنظر فيها الحكومة، واقتراحات الميزانية الحساسة من الناحية السياسية، والتخطيط على المدى الطويل ومجالات المشاكل السياسية.

المادة ١٩.

باستثناء البنود ذات الطبيعة الطارئة، يحضر الوزراء ونواب الوزراء وأعضاء الكتلة بنود الأعمال من خلال لجنة الكتلة الملائمة. وعليه، تناقش بنود الأعمال أولاً من لجنة الكتلة قبل أن تقدم إلى اجتماع الكتلة ككل من قبل رئيس لجنة الكتلة مع التوصيات.

يجب أن تشكل لجان الكتلة منتدى للاستفسارات من أعضاء الكتلة المنتخبين للوزراء ونواب الوزراء. ويجب أن يطلب أعضاء الكتلة من رؤساء لجنة الكتلة وضع الاستفسارات بشأن جدول الأعمال في وقت مسبق.

تتلقى لجان الكتلة النيابية العروض من المجموعات والمنظمات كما هو مشار إليه من قبل رئيس الكتلة. وتجتمع لجنة الكتلة بكاملها مع المجموعات والمنظمات، إذا لزم الأمر، وتكون هذه الاجتماعات متاحة لجميع أعضاء الكتلة. يتولى رئيس لجنة الكتلة مسؤولية تأمين المتابعة اللازمة للاجتماعات مع المجموعات والمنظمات.

المادة ٢٠.

يمكن لكافة أعضاء الكتلة حضور أي اجتماعات للجنة الكتلة مع كامل الحقوق في التعبير عن آرائهم، ولكن من دون أي حق في التصويت في هذه اللجنة. يرفع رئيس لجنة الكتلة التقارير عن كل القرارات إلى كافة أعضاء اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، يتولى رؤساء لجنة الكتلة المسؤوليات التالية:

أ. صياغة جداول الأعمال بالتشاور مع رئيس الكتلة

ب. ضمان توزيع جداول الأعمال على جميع أعضاء الكتلة والوزراء ونواب الوزراء وغيرهم من المسؤولين الحزبيين.

في ما يتناول شؤون السياسات الهامة أو المتعلقة بالميزانية، يخصص رئيس لجنة الكتلة، بالإضافة إلى رئيس الكتلة والوزير المسؤول أو نائب الوزير اجتماعات للجنة الكتلة تسمح بالمناقشة الكاملة من قبل أكبر عدد ممكن من الأعضاء.

#### المادة ٢١.

يتطلب النصاب للتصويت حضور ٥٠٪ من إجمالي عدد أعضاء لجنة الكتلة في اجتماع اللجنة الذي تتم الدعوة إليه من أجل التصويت على بندٍ حول جدول أعمال الاجتماع المقرّر.

لا يتطلب عقد اجتماع لجنة الكتلة استكمال النصاب.

العملية التشريعية للجنة الكتلة

#### المادة ٢٢.

عندما تنطلق التشريعات ضمن الحكومة، يجب على الوزير المعني أو نائب الوزير أن يأخذها إلى لجان الكتلة المسؤولة في أقرب وقت ممكن. من خلال إشراك لجنة الكتلة في هذه المرحلة المبكرة من العملية التشريعية، من الممكن تيسير المساهمات الفعالة خلال مرحلة إعداد التشريعات، ما يلغي الحاجة إلى التغييرات في الدقيقة الأخيرة متى يتخذ مشروع القانون شكله النهائي.

متى تمر التشريعات بلجنة الكتلة، تقدّم للمراجعة النهائية، للكتلة ككل من قبل رئيس لجنة الكتلة، بتوصيات من لجنة الكتلة.

#### المادة ٢٣.

عندما يطلق عضو واحد أو مجموعة من الأعضاء التشريعات ضمن الكتلة، يجب تقديمها من قبل مناصري لجنة الكتلة وإلى الوزير المسؤول أو نائب الوزير. أما الخطوات الإضافية في هذه الحالة فهي نفسها المعرف عنها في المادة السابقة، الفقرة الثانية منها.

#### المادة ٢٤.

إنّ توزيع التشريعات على لجان الكتل المحددة هو من مسؤولية رئيس الكتلة (نائب رئيس الكتلة البديل). تحتاج لجان الكتلة للاجتماع بشكلٍ دوري لإعطاء الفرصة الكاملة لمناقشة التغييرات المقترحة في وقت مبكر من العملية.

### ٧. القائمة بلجان الكتلة، وبنيتها ومهامها

#### المادة ٢٥.

قرّرت كتلة \_\_\_\_\_ (اسم الحزب) للولاية البرلمانية \_\_\_\_\_ إنشاء لجان الكتلة التالية:

١. لجنة الكتلة المعنية بالشؤون السياسية والقانونية
٢. لجنة الكتلة المعنية بالتنمية والقضايا الاقتصادية
٣. لجنة الكتلة المعنية بالدفاع والسياسات الخارجية
٤. لجنة الكتلة المعنية بالصحة والشؤون الاجتماعية

#### لجنة الكتلة المعنية بالشؤون السياسية والقانونية

#### المادة ٢٦.

تتألف لجنة الكتلة المعنية بالشؤون السياسية والقانونية على الأقل من \_\_\_\_\_ عضو منتخب من الكتلة وكبار أعضاء الحزب في الحكومة من الدوائر الحكومية ذات الصلة.

تشرف اللجنة المعنية بالشؤون السياسية والقانونية على أعمال اللجان البرلمانية الدائمة وتتناقش في التشريعات الخاصة بها:

١. اللجنة المعنية بالشؤون الدستورية
  ٢. اللجنة المعنية بالشؤون التشريعية والقانونية
  ٣. اللجنة المعنية بالنظام السياسي والعلاقات بين المجتمعات المحلية
  ٤. لجنة الاقتراع الدائمة لحماية الحريات وحقوق المواطنين
  ٥. اللجنة المعنية بقضايا الانتخاب والتعيين
  ٦. اللجنة المعنية بقضايا القواعد الإجرائية والحصانة الإلزامية
- تلتقي اللجنة المعنية بالشؤون السياسية والقانونية بطلب من رئيس اللجنة لمناقشة القضايا ضمن نطاق العمل مع أعضاء الكتلة وغيرهم من

المسؤولين الحزبيين الذين يدعوهم رئيس اللجنة لحضور الاجتماعات.  
ترفع اللجنة المعنية بالشؤون السياسية والقانونية اقتراحاتها لكامل الكتلة.

ملاحظة:

إن القواعد من المادة ٢٦، الفقرة ٣ و٤ تنطبق بشكل متساوٍ على جميع لجان الكتل.

#### ٨. الإجراءات التأديبية

انتهاك نظام اجتماع الكتلة

المادة ٢٧.

يتولى رئيس الكتلة مسؤولية الحفاظ على النظام في اجتماع الكتلة. يمكن لرئيس الكتلة تنبيه العضو المخالف للنظام في أي اجتماع للكتلة. في حال استمر العضو المخالف في مخالفة نظام الاجتماع، يحق لرئيس الكتلة في هذه الحال توقيف العضو. لرئيس الكتلة أيضاً الحق في تأديب العضو في الكتلة في حال انتهاك أحكام قواعد الإجراءات بسلوكه.

#### ٩. النظام النهائي

المادة ٢٨.

تدخل هذه القواعد الإجرائية حيز التنفيذ يوم تبنيها في اجتماع الكتلة، بعد أن تمنح الرئاسة المركزية للحزب موافقتها على الطلب.

الرقم:

-----

الكتلة

موافق عليه من قبل:

رئيس الكتلة

الرئاسة المركزية للحزب

إرسال إلى :

- أعضاء الكتلة
- كبار المسؤولين في الحزب
- الرئاسة المركزية للحزب

# ملاحظات ختامية

١. للتبسيط، تعتمد هذه الوثيقة مصطلح «النائب» للإشارة إلى أعضاء الهيئة التشريعية الذين تمّ انتخابهم. استناداً إلى الدولة و نوع النظام التشريعي المطبق فيها، يمكن أن يُعرفوا أيضاً بأعضاء مجلس الشيوخ أو الكونغرس. نسجاً على المنوال نفسه، سيُعمد مصطلح «برلمان» لوصف المؤسسات التمثيلية الوطنية بما فيها مجلس الشيوخ والجمعيات الوطنية.
٢. في هذه الوثيقة، تشير المجموعة أو الكتلة البرلمانية إلى مجموعة من النواب في هيئة تشريعية ينتمون إلى الحزب السياسي نفسه. ومع أنّ بعض الهيئات التشريعية تسمح بتشكيل مجموعات ذات طابع تقني أو ائتلافات مستندة إلى قضية معينة، إلا التجمعات ذات الطابع الحزبي هي المحور الأساسي الذي تركز عليه هذه الوثيقة.
٣. Norm Kelly, “Pacific Approaches to Parties and Parliaments” (paper presented at the CDI-IPD “Electoral Systems, Parties and Parliaments: Making the Connections” workshop, Bali, November 11-12 2010), 2.
٤. Australian Labor Party, *National Constitution of the ALP*, as amended at the 43rd National Conference, January 31, 2004.
٥. Allen Hicken, “Political engineering and party regulation in Southeast Asia,” in *Political Parties in Conflict-Prone Societies: Regulation, Engineering and Democratic Development*, ed. Benjamin Reilly et al. (Tokyo: United Nations University Press, 2008), 69-94.
٦. الجمعية الوطنية لجمهورية نيجيريا الفدرالية، الدستور، المادة ٢٢٣، كما أقرّ عام ١٩٩٩.
٧. M. Bogaards, “Comparative strategies of political party regulation,” in *Political Parties in Conflict-Prone Societies: Regulation, Engineering and Democratic Development*, ed. Benjamin Reilly et al. (Tokyo: United Nations University Press, 2008), 119-144.
٨. المرجع نفسه.
٩. للاطلاع على تفسير حول هذا المصطلح، أنظر:  
Benjamin Reilly, Political Reform and the Demise of Consociationalism in Southeast Asia, [http://www.cdi.anu.edu.au/\\_further\\_activities/2008-09/D\\_P/2009\\_01\\_FA\\_ASIA\\_DemGov\\_SEA\\_conf\\_D/benjamin\\_reilly.pdf](http://www.cdi.anu.edu.au/_further_activities/2008-09/D_P/2009_01_FA_ASIA_DemGov_SEA_conf_D/benjamin_reilly.pdf)
١٠. Reilly, *Democracy in Divided Societies: Electoral Engineering for Conflict Management* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).
١١. Benjamin Reilly, *Democracy in Divided Societies*; Reilly, Benjamin, Per Nordlund and Edward Newman, “Political Parties in Conflict-Prone Societies: Encouraging Inclusive Politics and Democratic Development.” *Policy Brief*, No. 2 (Tokyo: United Nations University, 2006).
١٢. الدول التي شملها المسح هي: إيرلندا، باكستان، بلغاريا، بنغلادش، البوسنة والهرسك، البيرو، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، صربيا، العراق، كمبوديا، كوسوفو، كولومبيا، مالي، المجر، المغرب، المملكة المتحدة، نيجيريا، اليمن. وقد تمّ إجراء مقابلات والحصول على بيانات إضافية من أستراليا، أندونيسيا، نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.
١٣. من الأمثلة على ذلك: كولومبيا البريطانية في كندا؛ برن وأوري في سويسرا؛ وأريزونا وكاليفورنيا وويسكونسون في الولايات المتحدة الأمريكية.
١٤. للاطلاع على وصف مفصّل لمختلف الأنظمة الانتخابية وتأثيرها على الأحزاب السياسية، أنظر:  
International IDEA, *Electoral System Design: The New International IDEA Handbook* (Stockholm, International IDEA, 2005).
١٥. بموجب نظام الصوت الواحد القابل للتجبير، يرتّب الناخبون في الدوائر الانتخابية المتعددة الأعضاء المرشحين بالترتيب الذي يفضّلونه. فيفوز بالانتخاب المرشّحون الذين يحصلون على حصة من الأصوات التفضيلية الأولى، تفوق الحصة المحددة. ثمّ تتكرّر عمليات العدّ والفرز، فيُعاد توزيع أصوات المرشحين الأقلّ حظاً الذين تمّ استبعادهم، والأصوات الفائضة التي نالها المرشّحون الأوفر حظاً، إلى حين الإعلان عن انتخاب عدد كاف من المرشحين.
١٦. في نظام العضوية المختلطة، يختار الناخبون ممثليهم استناداً إلى نظامين مختلفين ومختلطين – هما نظام اللائحة النسبية (عادةً) والنظام الأكثرّي/التعددي. يُقصد بنظام اللائحة النسبية التعويض عن الخلل الحاصل في التمثيل نتيجة أتباع النظام الأكثرّي/التعددي.



١٧. مع أن التواصل مع الناخبين عنصر أساسي من وظيفة أعضاء الهيئة التشريعية، إلا أنه ليس محور تركيز هذا الكتاب. للمزيد من المعلومات حول الموضوع، أنظر: نسج العلاقات مع الناخبين: دليل الممارسات الفضلى، المعهد الديمقراطي الوطني (واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٨).
١٨. Maurice Duverger, *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State* (New York: Wiley, 1951).
١٩. مثلاً، دراسة راي عام 1967 لعشرين نظاماً ديمقراطياً المشار إليها في:  
Martin Harrop and William Lockley Miller, *Elections and Voters: A Comparative Introduction* (Basingstoke: Macmillan Education, 1987), 69.
٢٠. Stein Rokkan, *Citizens, Elections, Parties: Approaches to the Comparative Study of the Processes of Development* (New York: McKay, 1970); Kenneth Benoit, "Models of electoral system change," *Electoral Studies*, 23 (3) (UK: Elsevier, 2004), 363-389; Josep M. Colomer, "It's Parties That Choose Electoral Systems (or, Duverger's Laws Upside Down)," *Political Studies*, 53 (1) (UK: Political Studies Association, 2005), 1-21.
٢١. Rokkan, *Citizens, Elections, Parties*.
٢٢. ٦٢٢ من أصل ٦٥٠ مقعداً: حزب المحافظين - ٣٠٧، حزب العمال - ٢٥٨، حزب الديمقراطيين الليبراليين - ٥٧. نتيجةً لانتخابات العام ٢٠١٠.
٢٣. Pak Kwan Chau, *The Relationship between the Government and the Opposition or Minority Parties in Selected Places* (Hong Kong: Legislative Council Secretariat, 2002).
٢٤. برلمان المغرب، القواعد والإجراءات البرلمانية، كما أقرت في ٢٠٠٤.
٢٥. Parliament of Montenegro, *Rules of Procedure of the Parliament of Montenegro*, art.32, as amended 2010.
٢٦. International IDEA, "International IDEA Study on Peru," accessed March 2010, [http://archive.idea.int/ideas\\_work?23b\\_country\\_peru.htm](http://archive.idea.int/ideas_work?23b_country_peru.htm)
٢٧. House of the Nation, *The Standing orders of the Parliament of the Republic of Hungary*, art. 51, as of 1998.
٢٨. Michael Gallagher, "Parliamentary Parties and Party Whips," in MacCarthaigh, M. and M. Manning (Ed.), *The Houses of the Oireachtas: Parliament in Ireland* (Dublin: Institute of Public Administration, 2010), 135.
٢٩. Jonathan Malloy, "High Discipline, Low Cohesion? The Uncertain Patterns of Canadian Parliamentary Party Groups," *Journal of Legislative Studies*, 9 (4) (London: Taylor & Francis Group, 2003), 116-129.
٣٠. Congress of Colombia, *Ley 974 de 2005: Legislative Caucus Law*, as adopted 2005.; Congress of Colombia, *Ley 5 de 1992*, as adopted June 18, 1992. ; Constitución Política de Colombia, as published in the Constitutional Gazette No 116, July 20, 1991.: Senado de la República de Colombia, "Sentencia C-036/07," as passed 2007, accessed August 16, 2011, [www.secretariasenado.gov.co/senado/basedoc/cc\\_sc\\_nf/2007/c-036\\_2007.html#1](http://www.secretariasenado.gov.co/senado/basedoc/cc_sc_nf/2007/c-036_2007.html#1)
٣١. لأغراض خاصة بإنجاز هذه الوثيقة، يُعرّف الانشقاق بأنه قرار نخب بتغيير ولائه من الحزب الذي فاز باسمه في الانتخابات كي يلتحق بحزب آخر أو يصبح مستقلاً. ومع أن هذا المصطلح يشير عادةً إلى قرار النائب بالتصويت ضد حزبه، إلا أنه هنا يدل على قراره بالاستقالة نهائياً من الحزب.
٣٢. يمكن الاطلاع على معلومات بشأن المجموعات البرلمانية الحاوية للأحزاب كافة في المملكة المتحدة، بما في ذلك عضوية المجموعات كافة، في:  
House of Commons. "Register of All Party Groups," last modified April 28, 2011, <http://www.publications.parliament.uk/pa/cm/cmllparty/memi01.htm>
٣٣. New Zealand Parliament, Electoral (Integrity) Amendment Bill, as passed December 18, 2001 as an amendment to the 1993 Electoral Act.
٣٤. Sarah Miskin, *Politician Overboard: Jumping the Party Ship* (Australia: Department of the Parliamentary Library, 2003)
٣٥. National Parliament of Papua New Guinea, *Organic Law on integrity of Political Parties & Candidates* (OLIPPAC), as certified October 15, 2003.
٣٦. كان سوماري أيضاً رئيس الوزراء بعد الاستقلال من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ ومن ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥. للمزيد من المعلومات حول سياسة بابوا غينيا الجديدة في هذه الفترة، أنظر:  
Bill Standish, "The dynamics of Papua New Guinea's democracy: an essay," *Pacific Economic Bulletin*, 22(1) (Australia: Australian National University, 2007), 135-157; Benjamin Reilly, "Political reform in Papua New Guinea: testing the evidence," *Pacific Economic Bulletin*, 21(1) (Australia: Australian National University, 2006), 187-194; Benjamin Reilly,

- “Political Engineering and Party Politics in Conflict-Prone Societies,” *Democratization*, 13(5) \*New York: Rutledge, 2006), 811-827 ; Ron May, “Political Parties in Papua New Guinea,” in *Political Parties in the Pacific Islands*, ed. Roland Rich et al. (Canberra: Pandanus, 2006), 83-102.; Alphonse Gelu, “The Failure of the Organic Law on the Integrity of Political Parties and Candidates (OLIPPAC),” *Pacific Economic Bulletin*, 20(1) (Australia: Australian National University, 2006), 83-97
- Supreme Court of Justice, Papua New Guinea, *SC1057: Special Reference Pursuant to Constitution, Section 19, in the Matter of the Organic law on the Integrity of Political Parties and Candidates*, as passed 7 July, 2010. .٣٧
- “Numbers game is on,” *The National*, 12 July 2010. Available at: <http://www.thenational.com.pg/>. Accessed ٣٨ مثلاً August 2010.: Mohammad Bashir, “Lobbying for PM’s job intensifies,” *Post-Courier*, July 12, 2010.
- Eric McLaughlin, “Electoral regimes and party-switching: Floor crossing in South Africa’s local legislatures,” *Party Politics* (online edition), accessed August 16, 2011, <http://ppq.sagepub.com/content/early/2011/03/19/1354068810389610> .٣٩
- Parliament of the Republic of South Africa, *Constitution of the Republic of South Africa Amendment Act*, as passed 2003. .٤٠
- Senate of Pakistan, *Amendment of XVIII of the Constitution of Pakistan*, as passed April 2010. .٤١
- Sierra Leone, *The Constitution of Sierra Leone*, as adopted September, 1991. .٤٢
- .٤٣ المرجع نفسه.
- Bangladesh Parliament, *Constitution of Bangladesh*, art. 70, as amended 1991. .٤٤
- Cristina Leston-Bandeir, “Dissent in a Party-Based Parliament: The Portuguese Case,” *Party Politics*, 15(6) (London: Sage Publications, 2009), 695-713. .٤٥
- .٤٦ أنظر الملحق ١ للاطلاع على مقتطف.
- Australian Liberal Party, *Liberal Party of Australia Federal Constitution*, as amended, 2009. .٤٧
- Swedish Social Democrats, *The Constitution of the Swedish Social Democratic Party*, art. 10, as amended by the Party Congress of 2001. .٤٨
- New Patriotic Party, *Constitution of the New Patriotic Party*, as amended August 29, 1998. .٤٩
- Democratic Alliance, *Democratic Alliance Federal Constitution*, as amended July, 2010. .٥٠
- Democratic Alliance, *Code for Public Representatives*, as passed by the Federal Council on April 12, 2002. .٥١
- .٥٢ يركّز هذا القسم من الوثيقة على الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالمجموعات البرلمانية والبنية الحزبية خارج البرلمان على صعيد صياغة السياسات. للاطلاع على نظرة أكثر شمولية عن عمليات صياغة السياسات، أنظر: المعهد الديمقراطي الوطني، كتيب صياغة السياسات (الجبل الأسود: المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٨).
- Conservative Party of Canada, *The Constitution of the Conservative Party of Canada*, as amended March 19, 2005 .٥٣
- Australian Liberal Party, *Liberal Party of Australia Federal Constitution*, art. 56 – 57. .٥٤
- Congress of Colombia, *Ley 130 de 1994: Political Party Law*, as adopted 1994. .٥٥
- Democratic Alliance, *Democratic Alliance Federal Constitution*, 9.5.2 .٥٦
- .٥٧ المرجع نفسه، ٩، ٢، ٣
- National Democratic Institute, *Workshop on the Role of the Group Parlementaire*. (Morocco: National Democratic Institute, 1998) .٥٨
- Donald D. Searing, *Westminster World: Understanding Political Roles* (Cambridge: Harvard University Press, 1994), 245. .٥٩
- African National Congress (South Africa), “ANC Caucus Support Services,” 2010 آذار/مارس 24، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٦٠ [http://www.anc.org.za/caucus/index.php?include=about/support\\_services.html](http://www.anc.org.za/caucus/index.php?include=about/support_services.html).

- Searing, *Westminster World*, 256. .٦١
- National Democratic Institute, *Strengthening Nepal's Multiparty Democracy: Party Discipline and Anti-Defections Measures* (Nepal: National Democratic Institute, 2008) .٦٢
- J. Mykkanen, "Inside Rationality: The Division of Labour in a Parliamentary Party Group," *Journal of Legislative Studies*, 7 (3) (London: Frank Cass, 2001), 92-121. .٦٣
- National Democratic Institute, *Workshop on the Role of the Group Parlementaire*. .٦٤
- Mark Stuart, "Managing the Poor Bloody Infantry: The Parliamentary Labour Party under John Smith, 1992-94", *Parliamentary Affairs*, 59 (3) (England: Oxford University Press, 2006) .٦٥
- Sam Depauw, "Government Party Discipline in Parliamentary Democracies: The Cases of Belgium, France and the United Kingdom in the 1990s", *The Journal of Legislative Studies*, 9(4) (London: Taylor & Francis Group, 2003), 130-146 .٦٦
- Congress of Colombia, *Ley 130 de 1994: Political Party Law*, as adopted 1994. .٦٧
- Kenneth Janda, *Laws Against Party Switching, Defecting, or Floor-Crossing in National Parliaments*. .٦٨  
(قدّم هذا العرض في المؤتمر العالمي للجمعية الدولية للعلوم السياسية، سانتياغو، تشيلي، ١٢-١٦ تموز/يوليو، ٢٠٠٩).
- Janda, *Laws Against Party Switching, Defecting, or Floor-Crossing in National Parliaments* اقتباس سابرامانيان في .٦٩
- Malova, Darina and Kevin Deegan Krause. (2002). "Parliamentary party groups in Slovakia." In Heidar, Knut and Ruud Koole (Ed.), *Parliamentary Party Groups in European Democracies: Political Parties behind Closed Doors*. London: Routledge. P. 195-213 .٧٠
- Gallagher, *Parliamentary Parties and Party Whips*, 135 .٧١
- Swedish Social Democrats, *The Constitution of the Swedish Social Democratic Party*, art. 10. .٧٢
- Australian Labor Party, *National Constitution of the ALP*, 14. .٧٣
- Robert Menendez and James E. Clyburn, *Rules of the Democratic Caucus* (Washington D.C.) كما عدّل في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، ٢٠٠٣ .٧٤
- .٧٥ المرجع نفسه، ٦.
- Gallagher, *Parliamentary Parties and Party Whips*, 135 .٧٦
- Leston-Bandeir, *Dissent in a Party-Based Parliament*, 695-713 .٧٧
- National Democratic Institute, *Guia Practica Sobre el Regimen de Bancadas* (Colombia: National Democratic Institute, 2008). .٧٨
- Malova, "Parliamentary Party Groups in Slovakia" .٧٩
- Fine Gael, *Constitution*, art. 51, as amended 1992. .٨٠
- Democratic Alliance, *Democratic Alliance Federal Constitution*. .٨١
- "يجب تحديد معايير تشكيل المجموعات الحزبية البرلمانية، وحقوقها ومسؤولياتها في الهيئة التشريعية، بشكل واضح في القوانين." .٨٢  
CPA. *Recommended Benchmarks for Democratic Legislatures*, § 4.2.1
- "The Status of Parliamentary Groups," *Constitutional and Parliamentary Information*, No. 172, 1996, pp. 199-200. .٨٣
- يتألف مؤتمر الرؤساء عادة من رئيس الجلسات (بصفته السلطة الموجهة للهيئة التشريعية) وقادة المجموعات الحزبية. ويعتبر مصطلح "مؤتمر الرؤساء" شائعاً، كما في الكاميرون، وفرنسا، وإيطاليا، والسويد. أمّا في دول أخرى، فقد يعرف باسم مجلس المشايخ (ألمانيا) أو مؤتمر الممثلين (إسبانيا). .٨٤
- .٨٥ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٠
- .٨٦ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٢

٨٧. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٠(٢)
٨٨. “The Status of Parliamentary Groups,” *Constitutional and Parliamentary Information*, No. 172, 1996, p. 240
٨٩. IPU. *Universal Declaration on Democracy*, Art. 12.
٩٠. “The Status of Parliamentary Groups,” *Constitutional and Parliamentary Information*, No. 172, 1996, p. 217-219
٩١. المرجع نفسه، ص. ٢١٩-٢٢٢
٩٢. يحق لأعضاء الهيئة التشريعية تشكيل الكتل الحزبية لأصحاب المصالح، بخصوص القضايا ذات الاهتمام المشترك.“
٩٣. رأّت مجموعة الدراسة أنّ من أفضل الممارسات للهيئات التشريعية تزويد المجموعات الحزبية بتخصيصات الأموال والمساح لكل مجموعة باتخاذ قراراتها الخاصة حول أشكال التسهيلات التي تتطلبها. وقد اعترفت المجموعة الدراسية بالظروف الخاصة للسلطات الصغيرة أو المفتقرة إلى الكثير من الموارد.

# لائحة المصادر والمراجع

- African National Congress (South Africa). "ANC Caucus Support Services." Available at: [http://www.anc.org.za/caucus/index.php?include=about/support\\_services.html](http://www.anc.org.za/caucus/index.php?include=about/support_services.html). Accessed March 24, 2010.
- African National Congress (South Africa). "Parliamentary Caucus Structure." Available at: <http://www.anc.org.za/caucus/index.php>. Accessed May 31, 2011.
- Assemblée Parlementaire De La Francophonie. "La réalité démocratique des Parlements: Quels critères d'évaluation?": 9. Accessed August 5, 2011. <http://www.agora-parl.org/node/2708>.
- Australian Labor Party. (2004). *National Constitution of the ALP*, as amended at the 43rd National Conference, January 31, 2004.
- Australian Liberal Party. (2009). *Liberal Party of Australia Federal Constitution*, as amended 2009.
- Bangladesh Parliament. (1991). *Constitution of Bangladesh*, art. 70, as amended 1991.
- Barker, Fiona and Elizabeth McLeay. (2000). How Much Change?: An Analysis of the Initial Impact of Proportional Representation on the New Zealand Parliamentary Party System. *Party Politics* 6(2). London: Sage Publications.
- Bashir, Mohammad. (2010). "Lobbying for PM's job intensifies." *Post-Courier*, July 12, 2010.
- Benoit, Kenneth. (2004). Models of electoral system change. *Electoral Studies*, 23(3). Dublin: Elsevier. p. 363–389.
- Bogaards, Matthijs. (2008). "Comparative strategies of political party regulation." in Reilly and Nordlund (Ed.), *Political Parties in Conflict-Prone Societies: Regulation, Engineering and Democratic Development* (pp. 119-144). Tokyo: United Nations University Press.
- Chamber of Representatives (Morocco) (Chambre des Représentants). (2004). *Règlement intérieur de la Chambre des Représentants*, as adopted January 24, 2004.
- Chau, Pak Kwan. (2002). *The Relationship between the Government and the Opposition or Minority Parties in Selected Places*. Hong Kong: Legislative Council Secretariat.
- Colomer, Josep M. (2005). It's Parties That Choose Electoral Systems (or, Duverger's Laws Upside Down). *Political Studies*, 53(1). UK: Political Studies Association. p. 1–21.
- Commission for Democracy Through Law (Venice Commission). (2009). *Report on the Imperative Mandate and Similar Practices*, as adopted by the Council for Democratic Elections. Venice, Italy. March 14, 2009.
- Commonwealth Parliamentary Association. "Recommended Benchmarks for Democratic Legislatures." (2006): 5-6. Available at: <http://www.agora-parl.org/node/57>. Accessed August 5, 2011.
- Congress of Colombia. (1992). *Ley 5 de 1992: Congress Regulations*, as adopted June 18, 1992.
- Congress of Colombia. (2005). *Ley 974 de 2005: Legislative Caucus Law*, as adopted 2005.
- Congress of Colombia. (1994). *Ley 130 de 1994: Political Party Law*, as adopted 1994.
- Congress of Peru. (2005). *Constitución Política del Perú*, as amended October, 2005.
- Conservative Party of Canada. (2005). *The Constitution of the Conservative Party of Canada*, as amended on March 19, 2005.
- Constitución Política de Colombia. (1991). As published in the Constitutional Gazette No. 116, July 20, 1991.
- Democratic Alliance. (2002). *Code for Public Representatives*, as passed by the Federal Council on April 12, 2002.
- Democratic Alliance. (2010). *Democratic Alliance Federal Constitution*, as amended July 24, 2010.
- Depauw, Sam. (2003). Government Party Discipline in Parliamentary Democracies: The Cases of Belgium, France and the United Kingdom in the 1990s. *The Journal of Legislative Studies*, 9(4). London: Taylor & Francis Group. p. 130-146.
- Deveaux, Kevin. (2005). *The Role of an Opposition Caucuses*. Kosovo: National Democratic Institute.
- Deveaux, Kevin. (2005). *The Role of Coalition Caucuses*. Kosovo: National Democratic Institute.
- Duverger, Maurice. (1951). *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State*. New York: Wiley.
- Fine Gael. (1992). *Constitution*, as amended 1992.

- Gallagher, Michael. (2010). "Parliamentary Parties and Party Whips." In MacCarthaigh, M. and M. Manning (Ed.), *The Houses of the Oireachtas: Parliament in Ireland*. Dublin: Institute of Public Administration. p. 135.
- Gelu, Alphonse. (2006). The Failure of the Organic Law on the Integrity of Political Parties and Candidates (OLIPPAC). *Pacific Economic Bulletin*, 20(1). Australia: Australian National University. p. 83-97.
- Harrop, Martin and William Lockley Miller. (1987). *Elections and Voters: A Comparative Introduction*. Basingstoke: Macmillan Education. p. 69.
- Heidar, Knut and Ruud Koole (Ed.). (2000). *Parliamentary Party Groups in European Democracies: Political Parties behind Closed Doors*. London: Routledge. p. 8.
- Hicken, Allen. (2008). "Political engineering and party regulation in Southeast Asia." In Reilly and Nordlund (Ed.), *Political Parties in Conflict-Prone Societies: Regulation, Engineering and Democratic Development*. Tokyo: United Nations University Press. p. 69-94.
- Holm, Fredrik. (1995). *The Position of the Party Leader: A Comparative Analysis and Some implications for the Office of Prime Minister*. London: London School of Economics.
- House of Commons (UK). "Register of All-Party Parliamentary Groups." Last modified April 28, 2011. Available at: <http://www.publications.parliament.uk/pa/cm/cmllparty/memi01.htm>. Accessed August 10, 2011.
- House of the Nation. (1998). *The Standing orders of the Parliament of the Republic of Hungary*, art. 51, as of 1998.
- House of Oireachtas. (2011). *Dáil Standing Orders*, as updated April 5, 2011.
- International Covenant on Civil and Political Rights. (1966), as adopted and opened for signature, ratification and accession by General Assembly resolution 2200A (XXI), art. 22.
- International IDEA. (2001). "International IDEA study on Peru." Available at: [http://archive.idea.int/ideas\\_work/23b\\_country\\_peru.htm](http://archive.idea.int/ideas_work/23b_country_peru.htm). Accessed March 2010.
- International IDEA. (2005). *Electoral System Design: The New International IDEA Handbook*. Stockholm: International IDEA.
- Inter Parliamentary Union. (1997). *Universal Declaration on Democracy*, art. 12.
- Janda, Kenneth. *Laws Against Party Switching, Defecting, or Floor-Crossing in National Parliaments*. Paper presented at the World Congress of the International Political Science Association. Santiago, Chile, July 12-16, 2009.
- Katz, Richard S., and Peter Mair. (1995). Changing Models of Party Organization and Party Democracy. *Party Politics*, 1(1). London: Sage Publication. p. 5-28.
- Kelly, Norm. "Pacific Approaches to Parties and Parliaments." Paper presented at the CDI-IPD 'Electoral Systems, Parties and Parliaments: Making the Connections' workshop. Bali, November 11-12 2010. p. 2.
- Leston-Bandeir, Cristina. (2009). Dissent in a Party-Based Parliament: The Portuguese Case. *Party Politics*, 15(6). London: Sage Publication.
- Liberator Magazine. "Situation Vacant." Available at: <http://www.liberator.org.uk>. Accessed July 25, 2004.
- Malloy, Jonathan. High Discipline, Low Cohesion? The Uncertain Patterns of Canadian Parliamentary Party Groups. *Journal of Legislative Studies*, 9(4). London: Taylor & Francis Group. p. 116-129.
- Malova, Darina and Kevin Deegan Krause. (2002). 'Parliamentary party groups in Slovakia.' In Heidar, Knut and Ruud Koole (Ed.), *Parliamentary Party Groups in European Democracies: Political Parties behind Closed Doors*. London: Routledge. p. 195-213.
- May, Ron. (2006). "Political Parties in Papua New Guinea." In Rich, Roland, Luke Hambly and Michael Morgan (Ed.), *Political Parties in the Pacific Islands*. Canberra: Pandanus. p. 83-102.
- McLaughlin, Eric. (2011). Electoral regimes and party-switching: Floor-crossing in South Africa's local legislatures. *Party Politics* (online edition). Available at: <http://ppq.sagepub.com/content/early/2011/03/19/1354068810389610>. Accessed August 16, 2011.
- Menendez, Robert and James E. Clyburn. (2003). *Rules of the Democratic Caucus (Washington, D.C.)*, as amended by the 108th Congress on April 9, 2003. p. 6.
- Miskin, Sarah. (2003). *Politician Overboard: Jumping the Party Ship*. Australia: Department of the Parliamentary Library.
- Mykkänen, J. (2001). Inside Rationality: The Division of Labour in a Parliamentary Party Group. *Journal of Legislative Studies*, 7(3). London: Frank Cass. p. 92-121.
- National Assembly of the Federal Republic of Nigeria, *Constitution*, art. 223, as adopted 1999.
- National Democratic Institute. (2008). *Constituent Relations: A Guide to Best Practices*. Washington: National Democratic Institute.

- National Democratic Institute. (2008). *Guía Práctica Sobre el Régimen de Bancadas*. Colombia: National Democratic Institute.
- National Democratic Institute. (2008). *Minimum Standards for the Democratic Functioning of Political Parties*. Washington: National Democratic Institute.
- National Democratic Institute. (2008). *Policy Development Manual*. Montenegro: National Democratic Institute.
- National Democratic Institute. (1997). *Strengthening Nepal's Multiparty Democracy: Party Discipline and Anti-Defections Measures*. Nepal: National Democratic Institute.
- National Democratic Institute. (2009). *Toward the Development of International Standards for Democratic Legislatures*. Available at: [http://www.accessdemocracy.org/files/2113\\_gov\\_standards\\_010107.pdf](http://www.accessdemocracy.org/files/2113_gov_standards_010107.pdf). Accessed August 5, 2011.
- National Democratic Institute. (1998). *Workshop on the Role of the Group Parlementaire*. Morocco: National Democratic Institute.
- National Parliament of Bangladesh. (2010). *Constitution of Bangladesh*, as amended January, 2010.
- National Parliament of Papua New Guinea. (2003). *Organic Law on Integrity of Political Parties & Candidates (OLIPPAC)*, as certified on October 15, 2003.
- New Patriotic Party. (1998). *Constitution of the New Patriotic Party*, as amended August 29, 1998.
- New Zealand Parliament. (2008). *Electoral (Integrity) Amendment Bill*, as passed December 15, 2008 as an amendment to the 1993 Electoral Act.
- Numbers game is on. (2010.) *The National*. Available at: <http://www.thenational.com.pg/>. Accessed August 2010.
- Pakistan Ministry of Foreign Affairs. (2004). *Constitution of the Islamic Republic of Pakistan*, as modified up to July 31, 2004. Available at : <http://www.mofa.gov.pk/Publications/constitution.pdf>. Accessed August 10, 2011.
- Parliament of Montenegro. (2002). *Law on the Election of Councillors and Representatives*, as amended September, 2002.
- Parliament of Montenegro. (2010). *Rules of Procedure of the Parliament of Montenegro*, art.32, as amended 2010.
- Parliament of Morocco. (2004). *Parliamentary Rules & Procedures*, as passed in 2004.
- Parliament of the Republic of South Africa. (2003). *Constitution of the Republic of South Africa Amendment Act*, as passed 2003.
- Reilly, Benjamin (2006). Political Engineering and Party Politics in Conflict-Prone Societies. *Democratization*, 13(5). New York: Rutledge. pp. 811-827.
- Reilly, Benjamin, Per Nordlund and Edward Newman. (2008). Political Parties in Conflict-Prone Societies: Encouraging Inclusive Politics and Democratic Development. *Policy Brief*, No. 2. Tokyo: United Nations University.
- Reilly, Benjamin. (2001). *Democracy in Divided Societies: Electoral Engineering for Conflict Management*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Reilly, Benjamin. (2006). Political reform in Papua New Guinea: testing the evidence. *Pacific Economic Bulletin*, 21(1). Australia: Australian National University. p. 187-194.
- Rokkan, Stein. (1970). *Citizens, Elections, Parties: Approaches to the Comparative Study of the Processes of Development*. New York: McKay.
- SADC Parliamentary Forum. (2010). "Benchmarks for Democratic Legislatures in Southern Africa." Available at: <http://www.agoraparl.org/node/2777>. Accessed August 8, 2011. p. 14-17.
- Searing, Donald D. (1994). *Westminster World: Understanding Political Roles*. Cambridge: Harvard University Press.
- Senado de la República de Colombia. (2007). "Sentencia C-036/07," as adopted 2007. Available at: [http://www.secretariasenado.gov.co/senado/basedoc/cc\\_sc\\_nf/2007/c-036\\_2007.html#1](http://www.secretariasenado.gov.co/senado/basedoc/cc_sc_nf/2007/c-036_2007.html#1). Accessed August 16, 2011.
- Senate of Pakistan. (2010). *Amendment XVIII of the Constitution of Pakistan*, as passed April 2010.
- Sierra Leone. (1991). *The Constitution of Sierra Leone*, as adopted September, 1991.
- Standish, Bill. (2007). The dynamics of Papua New Guinea's democracy: an essay. *Pacific Economic Bulletin*, 22(1). Australia: Australian National University. p. 135-157.
- The Status of Parliamentary Groups. (1996). *Constitutional and Parliamentary Information*, No. 172.
- Stuart, Mark. (2006). Managing the Poor Bloody Infantry: The Parliamentary Labour Party under John Smith, 1992-94. *Parliamentary Affairs*, 59(3). England: Oxford University Press.

Supreme Court of Justice, Papua New Guinea. (2010). SC1057: *Special Reference Pursuant to Constitution, Section 19, in the Matter of the Organic Law on the Integrity of Political Parties and Candidates*, as passed July 7, 2010.

Swedish Social Democrats. (2001). *The Constitution of the Swedish Social Democratic Party*, art. 10, as amended by the Party Congress of 2001.

United Nations. Universal Declaration of Human Rights (UDHR), art. 20.





